جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
كلية الادارة والاقتصاد

بسم الله الرحمن الرحيم

وفوق كل ذي علم عليم

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

Al-Ghari Journal For Economics and Administration Sciences

عدد خاص

بحوث ومناقشات الندوة العلمية الأولى لقسم الاقتصاد في كلية الإدارة والاقتصاد

بجامعة الكوفة

((قراءة في مستقبل الاقتصاد العراقي))

الأربعاء ١٩ كانون الثاني يناير ٢٠٠٥

دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد العراقي	د. كامل علاوي كاظم
الاقتصاد العراقي والليبرالية المزعومة	أ. د. عبد علي كاظم المعموري
خفض الديون العراقية ماذا يعني للمستقبل	أ. د. عبد الكريم كامل أبو هات
سياسات إعادة الأعمار في العراق المضامين والإشكاليات	د. عاطف لافي السعدون
قراءة في محددات مستقبل الاقتصاد العراقي	د. مازن عيسى الشيخ راضي
	د. حسن لطيف كاظم

هيئة التحرير

أ.د. مازن عيسى الشيخ راضي	رئيس هيئة التحرير
د. عاطف لافي السعدون	مدير التحرير
السيد عبد مناف هاشم	أمين الصندوق
الآنسة نغم عباس كاظم	سكرتيرة المجلة

أعضاء هيئة التحرير

أ.د. محمود فرج اللامي	أ.د.عدنان داود الغذامي
أ.م.د.محمد جبار الصائغ	أ.م.د. عبد الحسين جليل الغالبي
أ.م. حسين هادي عنيزة	أ.م.د. محمد علي كاظم
د. يوسف حجيم سلطان	د. حسن لطيف كاظم الزبيدي

قواعد النشر في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية

١. ما ينشر في المجلة لا يعبر بالضرورة عن رأي هيئة تحريرها .

٢. تهدف المجلة إلى نشر الأبحاث العلمية، على أن يكون البحث متناسب مع المجلة بوصفها متخصصة في دائرة العلوم الاقتصادية والإدارية والمحاسبية والإحصائية.

٣. تخضع البحوث المقدمة للتقويم العلمي من قبل خبراء، وتعتذر المجلة عن إعادة البحوث غير المنشورة.

٤. ترتيب البحوث في المجلة يعتمد على أسس فنية ، وكذا تعيين زمان نشرها .

٥. تنشر البحوث باللغة العربية وعلى الباحث تقديم ثلاث نسخ من النص الكامل مطبوع على ورق A4. على أن لا يزيد حجم الدراسة أو البحث لا يتجاوز (٦٠٠٠) كلمة. ويرفق مع البحث مستخلص لا تزيد عدد كلماته عن ٢٠٠ كلمة. بالإضافة إلى قرص مدمج (CD) مخزن عليه البحث.

٦. تثبت المصادر كحاشية أسفل الصفحة مضبوطة بشكل أكاديمي وفقا لقواعد البحث العلمي

- في الكتب: اسم المؤلف، عنوان الكتاب، الناشر، مكان وتاريخ النشر.
- في البحوث: اسم الباحث، عنوان البحث (أو الدراسة)، اسم المجلة، رقم العدد وتاريخه، الصفحة.

٧. لا تنشر المجلة سوى البحوث التي لم يسبق نشرها.

٨. ويبلغ الباحث بقرار التحرير خلال ثلاثة اشهر من تاريخ استلام البحث.

٩. يرفق مع الدراسة أو البحث تعريف بحياة الكاتب الفكرية أو الأكاديمية وعمله الحالي.

١٠. تحتفظ المجلة بحقها في نشر البحوث وفق خطة التحرير.

١١. تستوفى أجور النشر والتقويم مقدما.

مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية

مجلة فصلية علمية محكمة تصدر عن كلية الادارة والاقتصاد في جامعة الكوفة
المجلد الاول- العدد (2)- السنة الاولى- شتاء 2005 م

رئيس التحرير
أ. د. مازن عيسى الشيخ راضي
مدير التحرير
د. عاطف لافي مرزوك السعدون

الهيئة الاستشارية

أ.د. أحمد بريهي العلي
أ.د. عبد الكريم كامل أبو هات
أ.د. إحسان محمد الحسن
أ.د. ماهر موسى العبيدي
أ.د. اسماعيل عبيد حمادي
أ.د. جعفر محمد جواد الفضلي
أ.د فاضل عباس العامري

تعبر البحوث عن آراء كتابها ولا تعكس بالضرورة آراء التحرير

هذا العدد

عقد قسم الاقتصاد في كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة ندوة علمية تحت عنوان ((قراءة في مستقبل الاقتصاد العراقي)) يوم الأربعاء المصادف ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ وقد ارتأت هيئة التحرير أن تقوم بنشر وقائع الندوة ضمن عدد خاص من مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية أملا في ان تساهم في تعزيز النقاش وتطويره حول مستقبل الاقتصاد العراقي.

مدير التحرير

ترسل المراسلات وطلبات الاشتراك والنشر:

العراق- النجف الأشرف- ص. ب. ٦٩ هـ ٣٥٠٣٢٢ (عمادة كلية الإدارة والاقتصاد)، ٠٧٨٠١٢٤١٨٩٣ (مدير التحرير)

E-Mail : al_garijournal@yahoo.com

المحتويات

الموضوع	الصفحة
كلمة اللجنة التحضيرية	٣
أ.د. مازن عيسى الشيخ راضي	
كلمة السيد رئيس الجامعة	٤
أ. د. حسن الحكيم	
دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد العراقي	٥
أ. د. كامل علاوي كاظم	
تعقيب	١٨
د. عاطف لافي السعدون	
الاقتصاد العراقي والليبرالية المزعومة	١٩
أ. د. عبد علي كاظم المعموري	
تعقيب	٣٨
أ.د. عبد الحسين جليل الغالبي	
خفض الديون العراقية .. ماذا يعني للمستقبل؟	٤٠
أ.د. عبد الكريم كامل أبو هات	
أعمار العراق: السياسات الاقتصادية المتوقعة	٤٥
د. عاطف لافي السعدون وأ. د. عبد الحسين جليل الغالبي	
تعقيب	٥٩
أ. د. كامل علاوي كاظم	
قراءة في محددات مستقبل الاقتصاد العراقي	٦٠
أ. د. مازن عيسى الشيخ راضي و د. حسن لطيف كاظم	
تعقيب	٨٥
د. عبد الكريم جابر شنجار	
البيان الختامي	٨٧
اللجنة التحضيرية	٨٨
المشاركون في الندوة	٨٩
جلسات الندوة	٩٠

كلمة اللجنة التحضيرية

الدكتور مازن عيسى الشيخ راضي

السيد رئيس جامعة الكوفة الأستاذ الدكتور حسن عيسى الحكيم المحترم

السادة الضيوف المحترمون

الزملاء الأعزاء

يسرني باسم كلية الإدارة والاقتصاد والأخوة أعضاء اللجنة التحضيرية للنـــدوة العلميـــة الأولى لقســـم الاقتصاد والتي تنعقد تحت عنوان ((**قراءة في مستقبل الاقتصاد العراقي**)) أن أرحب بكم وان أتوجه إليكم بالشكر والتقدير على قبول المشاركة في أعمال هذه الندوة. كما أتوجه بشكر خاص إلى الأخوة الباحثين اللذين اســـتجابوا لدعوتنا سواء في إعداد أوراق هذه الندوة أو التعقيبات على بحوثها والتي تنزل لدينا منزلة خاصة تليق بها.

أما الشكر إلى رئاسة جامعة الكوفة فيأتي في مكانه وحسب مكانتها. غير أن الواجب يقتضي أن أتوجـــه بالتقدير والعرفان للسيد رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور حسن عيسى الحكيم على دعمه في سبيل إنجاح الندوة.

الضيوف الأعزاء ...

السادة الحضور ...

إننا ندرك جميعا وبما لا يقبل الشك أن العراق يواجه اليوم أكثر من أي وقت مضى تحديات ترهن مستقبله ومصيره ضمن موقع التجاذب بين متضمنات وضعه الداخلي على مختلف الأطر والأصعدة وبين النوازع الخارجيـــة والمصـــالح الاقتصادية المتنافسة. إذ إننا نعيش اليوم في عالم تتسع فيه ساحات الصراع ومحاوره من اجل البقاء، وتتنـــافس فيـــه البلدان على الموارد المادية المحدودة؛ كما ونعيش في عالم التكتلات الاقتصادية وتدويل الحياة الاقتصادية والتي تفرض نمطا لا متكافئا بين مختلف بلدان المعمورة. كل ذلك يفرض علينا إن نفكر مليا في الكيفية التي يمكن معها إن تواجه كل هذه التحديات.

ومن هنا جاءت هذه الندوة لتطرح على بساط البحث والنقاش مختلف التصورات التي يمكن معها المساهمة باستشراف مستقبل الاقتصاد العراقي مع تقديرنا بأن المحنة عارضة وإننا نمتلك قدرا لا بأس به من عناصر النـــهوض والرقي.

ولأجل ذلك فقد توزعت أعمال الندوة على محورين، الأول كرس لقراءة واقع الاقتصاد العراقي كأساس لاستشراف مستقبل هذا اقتصاد والذي سيكون مضمون المحور الثاني.

ختاما، أكرر شكري وتقديري للسيد رئيس الجامعة والسادة الضيوف متمنيا لندوتنا النجـــاح والقبـــول الحسن لديكم وشكرا ...

كلمة السيد رئيس الجامعة

الأستاذ الدكتور حسن الحكيم

كانت كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الكوفة موفقة في عقد ندوتها العلمية: ((**قراءة في مستقبل الاقتصاد العراقي**))، فقد التقى في مضامينها العلمية عنصري الزمان والمكان، في الوقت الذي نن بحاجة إلى عقد مثل هذه الندوة، وفي ظرف اختلطت فيه الآراء والنظريات من اجل تصويب هذا الجانب، وتخطئة الجانب الآخر ويبدو أن بحوث الندوة قد سلكت طريق الحياد والموضوعية في معالجة الاقتصاد العراقي، وهذا الأمر قد اكسب الندوة أهمية في حياتنا المعاصرة، وما يترتب على الاقتصاد العراقي من آثار على المديات المستقبلية في سبيل بناء وطن حضاري مزدهر، له القابلية على استثمار ثرواته وتوظيفها للبناء، فالعراق قد تعرض اقتصاده للتخريب في فترتين متلاحقتين، فالنظام الإقليمي العشائري السابق قد وضع الاقتصاد العراقي في وضع حرج، قد تلاقفته أيادي بعيدة عن الوطن والمجتمع، وان النظام الجديد قد وقع في آتون الأزمات، فلم يسعه إصلاح ما تهدم، وأملنا بذوي الاختصاص في الاقتصاد إن يضعوا الحلول الناجمة في نقل اقتصادنا إلى واقع سليم، لان المعاصرة للأحداث تجعل الاقتصاديين يتلمسون جوانب الضعف والقوة في اقتصاديات بلادنا، ولذا أصبح من الواجب الوطني وضع الأسس العلمية السليمة للبناء الجديد بعيدة عن الأنانية والتسلط والاستئثار، واعتقد إن هذه الرؤية كانت واضحة المعالم إمام المتخصصين في كلية الإدارة والاقتصاد، والمشاركين في وقائع الندوة، وكنت قد سررت عند حضوري وقائع الندوة، وما قدم فيها من دراسات علمية رصينة، وما نتج عنها من مقترحات، وقد تكفلت بحوث الندوة في دراسة واقع العراق في هذه المرحلة، والعمل على إيصال اقتصادياته إلى واقع أفضل، وهما لاشك فيه إن العراق يمتلك مقومات الاقتصاد المتكامل فيما لو وظفت توظيفا سليماً، فالعتبات المقدسة، والسياحة الدينية تشكل ثروة لا تنضب، والآثار التاريخية، والمواقع الطبيعية موضع جذب للناس، والثروة المعدنية والزراعية جعلها الله تعالى متلازمة في ارض العراق، ولكل هذا فأننا نحتاج إلى أياد أمينة تحول هذه المقومات إلى موارد مالية لتسهم في عملية البناء والأعمار، ولا أغالي القول إذا ذهبت هذه الثروات المجتمعة في العراق قد لا نجدها متوفرة في كثير من بلدان العالم، وهذا الأمر جعل المسؤولية تطوق أبناء العراق، لاسيما الاقتصاديين وأملنا إن تكون ندوة كلية الإدارة والاقتصاد فاتحة خير للمؤسسات المعنية بالاقتصاد العراق والشؤون المالية، والمؤسسات المعنية بالطاقة والثروات المائية والطبيعية إلى عقد مؤتمر وطني تشارك فيه جميع الأطياف المعنية بالاقتصاد العراقي، من اجل الوصول إلى صيغة فضلى للنهوض والأعمار والبناء، انطلاقاً من قوله تعالى: " **وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون** ".

دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد العراقي

د. كامل علاوي كاظم

مقدمة

إن دراسة التجربة التاريخية لأي بلد تعد جزءً أساسيا من فهم عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي فيه كما إنها تساهم في صياغة وتقييم سياسة التطور تلك وذلك بغية الخصائص الذاتية للتجربة والى وصف التغيرات معينة. تحدث في بنية الاقتصاد وتحليل العلاقات التبادلية واتجاهاتها والعوامل المسببة لها. ولهذا فان دراسة التجربة التاريخية ذات أهمية بالنسبة إلى الدول النامية لكون تجارب التطور في العالم أثبتت محدودية أساسها النظري في تحديد الملامح الدقيقة لمسارات التنموية التي تم صياغتها وفق فرضيات معينة. فقد كانت هذه التجارب مجرد تطبيقات مباشرة لطرق التحليل الكينزية والنيوكلاسيكية المستخدمة في تحليل الاقتصاديات المتطورة. وبالرغم من أهمية هذه الطرق التي وفرت وجهات نظر عامة حول الكثير من المشاكل التي تواجه الدول النامية إلا إن المنهج التحليلي لم يكن مناسبا بشكل جيد لدراسة التغيرات البنيوية وحالة اللاتوازن في الدول النامية وخاصة تلك التي تمر بتحولات سريعة بسبب السياسات الاقتصادية المطبقة في تلك الدول التي وجهت جل اهتمامها بالمستوى الكلي التي هي بطبيعتها سياسات تجميعية بدون الدخول في تفصيلات القطاعات الإنتاجية الفرعية أو إنها تناولتها بشكل غير كفء.

إن السياسات الاقتصادية تنعكس آثارها بشكل فعال ومباشر على القطاعات الأخرى فعلى سبيل المثال إن تحقيق معدل نمو مرتفع يتطلب زيادة الإنتاج بشقيه السلعي والخدمي وبشكل متسق ومتوازن على المستوى الكلي والقطاعي إذ إن رفع معدلات النمو لا تتم إلا وفق شروط وارتباطات معينة ينبغي توافرها بهدف زيادة الإنتاج على المستوى الكلي وان يتحدد في إطار التوازن والاتساق مع الأهداف الأخرى المرتبطة به كهدف القوى العاملة، الاستثمار، الادخار، أما زيادة الإنتاج على المستوى القطاعي يتطلب التوازن الدقيق بين أهداف القطاعات الإنتاجية لوجود التشابكات القطاعية بحيث لا يمكن فصل إنتاج أي قطاع عن إنتاج القطاعات الإنتاجية الأخرى ويترتب على ضعف التنسيق ظهور الاختناقات والاختلالات في القطاعات الاقتصادية.

وعند النظر إلى تاريخ العراق الاقتصادي فبالرغم من وفرة الموارد المادية والمالية والبشرية نرى إن الاقتصاد يعاني من الاختلالات الهيكلية ليس بسبب ضعف التنسيق بين السياسات الاقتصادية فحسب بل بسبب مصادرة القرار الاقتصادي بحيث أصبحت القرارات تتخذ ذات طابع سياسي أكثر منه اقتصادي وهذا أدى إلى تعميق تلك الاختلالات.

إن العراق بلد نفطي بلغ الاحتياطي المؤكد منه ١١٢ مليار برميل وبنسبة ١١بالمئة من الاحتياطي العالمي مما جعل الأمم تتصارع عليه إضافة إلى أهله الذين دمروه أكثر مما دمره الغزاة الطامعين فلم ينفعه النفط ولا السهل ولا الجبل ولا حتى حضارته المكتوبة قبل أكثر من ستة آلاف سنة وكلما يدمر يعاود البناء من جديد. وقد كان التدمير خلال الثلاثين سنة الأخيرة عمديا إذ لم يقتصر على الاقتصاد بل شمل كل جوانب الحياة لذا فان أهمية البحث تأتي من دراسة مرحلة تاريخية كما تسجله البيانات التاريخية بجانبها الاقتصادي لغرض تقييمها والاستفادة من دروسها القاسية.

إن البحث ينطلق من فرضية مفادها إن معدلات النمو إلي حدثت في الاقتصاد العراقي هي ذات صبغة إحصائية ارتبطت بوفرة عوائد النفط دون إن تنعكس هذه المعدلات في تغيرات ايجابية في بنية الاقتصاد العراقي.

ولغرض الوصول إلى هدف البحث فقد قسم إلى عدة أقسام تناول الأول منها إلى تحليل الناتج المحلي الإجمالي والثاني خصص إلى تحليل التنمية الاقتصادية والثالث إلى تحليل التجارة الخارجية والرابع منها إلى تحليل السياسة المالية والنقدية والقسم الأخير تناول سياسة سعر الصرف والمديونية. وأخيرا انتهى الموضوع بخاتمة له. وتجدر الإشارة إلى إن دراسة الواقع الاقتصادي في العراق وخاصة في الثلاثين سنة الأخيرة يحتاج إلى دراسات مفصلة ومعمقة إلا أن هذه الورقة تمثل إيجازا مكثفا للمتغيرات الاقتصادية التاريخية التي يمكن الاستفادة منها في بناء صورة للاقتصاد العراقي.

أولا : السمات العامة للاقتصاد العراقي

إن نجاح عملية التنمية الاقتصادية لا يقتصر على تحقيق معدلات مرتفعة من نمو الناتج المحلي الإجمالي بل يعتمد إلى حد ما على هيكل معدلات النمو، ومع ذلك فان هذا المعدل لا يصح في الاعتماد عليه بشكل منفرد ليكون مقياساً للتنمية كونه يقتصر على الجوانب الكمية ولا يأخذ بنظر الاعتبار الجوانب النوعية غير القابلة للقياس خاصة إذا كان هذا النمو متأتي من هيكل إنتاجي يتميز بالتخصص غير المرن إذ تسيطر في تكوينه سلعة أو سلعتين، وهذه خاصية من خصائص الدول النامية التي ارتبطت أساسا بنمط الإنتاج الذي فرضه تقسيم العمل الدولي والذي يتجسد بسيادة الحالة أعلاه وهذا يجعل اقتصاد البلد النامي عرضة للتقلبات التي تحدث في الاقتصاديات الأخرى وخاصة الاقتصاديات الرأسمالية[1]. وفي العراق فان مصدر هذا النمو هو النفط الذي يساهم بأكثر من ٩٠ بالمئة من صادراته وحوالي ٥٠ بالمئة من تكوين الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما جعل من إيرادات النفط بان تكون محور عملية التنمية، وبما إن عوائد النفط محددة بمحددين أساسين هما الأسعار والكميات فان ما يطرأ عليهما من تغيرات سوف ينعكس على التنمية. فإذا نظرنا إلى أسعار النفط نرى إن الحكومة العراقية لم تكن معنية بما قبل الخمسينيات لكون إيراداتها تشكل نسبة ثابتة من عوائد النفط أما بعد ذلك فان العوائد أصبحت تحدد وفق مبدأ مناصفة الإرباح. إذ إن أسعار النفط تتحدد وفق متطلبات السوق العالمية أو وفق سياسات شركات النفط الكبرى التي تعمل بالمحافظة على حصتها من السوق العالمية وذلك من خلال التخفيضات في أسعاره نتيجة لزيادة إنتاج النفط وخاصة بعد دخول الاتحاد السوفيتي (السابق) الذي شكل إنتاجه ٩بالمئة من الإنتاج العالمي، ولهذا طالبت الدول المنتجة للنفط الحد من التخفيضات في الأسعار التي كانت من احد الأسباب التي أدت إلى إنشاء منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك).

إن التحول الذي حدث في إيرادات النفط بعد عام ١٩٧٣ إذ بدأت المفاوضات مع الشركات النفطية بصدد رفع أسعار النفط ألا إن هذه المفاوضات لم تتوصل إلى نتيجة بسبب الاختلافات الحادة في وجهات النظر وإثناء هذه المدة نشبت الحرب العربية الإسرائيلية وقرار بعض الدول بعدم تصدير النفط إلى الولايات المتحدة مما أدى إلى حصول إرباك في السوق العالمية إذ ارتفعت الأسعار من ١,٣دولار سنة ١٩٧٠ إلى ١١,٢٦ دولار سنة ١٩٧٤. أما العراق فقد قام بتأميم النفط الذي استكمله في عام ١٩٧٣ وبذلك ارتفعت إيراداته النفطية من ٢١٤ مليون دولار سنة ١٩٧٠ إلى ٣١٠٠ مليون دولار سنة ١٩٧٦ ونتيجة لارتفاع أسعار النفط في عام ١٩٧٩ فقد ارتفعت الإيرادات أيضا إلى ٨٩٠٠ مليون دولار إلا إن هذه الإيرادات لم تستمر بسبب الظروف التي مر بها العراق وخاصة الحرب العراقية الإيرانية التي أدت إلى توقف صادرات النفط في فترات متعددة خلال الحرب إذ انخفضت الإيرادات إلى ٣٠٠٠ مليون دولار سنة١٩٨٤، وفي عام١٩٩٠ قام العراق بغزو الكويت ونتيجة لذلك فرض مجلس الأمن حصارا اقتصاديا لم

يسمح به بتصدير النفط وبذلك انقطع أهم مصدر من مصادر تمويل التنمية. إلا انه عاد بتصدير النفط بعد توقيع مذكرة التفاهم التي تنص على تصدير النفط مقابل الغذاء والدواء ولم يسمح له باستخدام تلك العوائد إلا بموافقة مجلس الأمن وبذلك أصبح مصير الاقتصاد العراقي يتحدد وفق ما يقرره مجلس الأمن.

نلاحظ من الجدول (١) إن الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ ٢٣١٤,٤ مليون دينار سنة ١٩٥٥ بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٠ ليرتفع إلى ١٥٧٧٠,٧ سنة ١٩٨٠ لينخفض إلى ١٥٥٥٠ مليون دينار سنة ٢٠٠٠ وبمعدل نمو سنوي مركب ٣,٩ بالمئة خلال المدة ١٩٥٥-٢٠٠٠ وهو معدل منخفض جدا إذا أخذنا معدل النمو السكاني بنظر الاعتبار والذي يبلغ ٣ بالمئة وهو من أعلى المعدلات بالعالم وبذلك يكون صافي النمو ٠,٩بالمئة، أما حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت ٣٨٤,٥٨ دينار سنة ١٩٥٥ ارتفعت إلى ٦٨١,٧٢ دينار سنة ٢٠٠٠ وبمعدل نمو سنوي قدره ١,١بالمئة خلال المدة أعلاه وهو اقل من معدل النمو السكاني وهو مؤشر لمدى التدهور الحاصل في المستوى المعاشي في العراق بحيث أصبح متوسط دخل الفرد العراقي اقل من دخل العامل الزراعي غير الماهر في الهند. كما يوضح الجدول مدى هيمنة قطاع النفط في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ ٦٨ بالمئة سنة ١٩٥٥ انخفضت إلى ٢٣,٣بالمئة سنة١٩٩٠لتصبح سالبة بعد هذا التاريخ وإلى سنة ١٩٩٥ ويعود هذا الانخفاض إلى العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق أما القيم السالبة فإنها تعود إلى ارتفاع نفقات الأعمار في القطاع النفطي من جهة والى استخدام أسعار صرف متعددة في تقييم التكاليف ومخرجات هذا القطاع. ولأجل الوصول إلى الصورة الحقيقية للاقتصاد العراقي ولمعرفة التغيرات الحاصلة في بنيته لابد من استبعاد قطاع النفط لمعرفة الجهود المبذولة في عملية التنمية ويأتي هذا التبرير كون إن متغيرات النفط تتحدد وفق متغيرات خارجية متمثلة بالسوق الدولية وبأوضاع الدول الرأسمالية كما إن الأهداف التنموية التي يعول عليها في إحداث التنمية تتمثل بنمو الناتج غير النفطي. إن الظروف التي مر بها العراق من حروب- حرب الخليج الأولى والثانية- والصدمات التي تعرض لها – صدمة النفط الأولى والثانية – والأزمات التي رافقتها جعلت من مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج تتذبذب من فترة لأخرى حسب قوة تلك الظروف ويوضح الجدول (٢) الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات في تكوين الناتج إذ سيطر قطاع التعدين والمقالع حتى عام ١٩٩٠، يأتي بعده بالمرتبة الثانية القطاع الزراعي تارة وقطاع الخدمات الشخصية تارة أخرى، أما قطاع الصناعة التحويلية فقد بلغت مساهمته ٣٠٥ بالمئة سنة ١٩٧٠ ارتفعت إلى ٥٠٣بالمئة سنة ١٩٩٠ والى ١٣,٥بالمئة سنة ١٩٩١ إن هذا الارتفاع لم يكن حالة طبيعية وإنما جاء نتيجة لانحسار دور النفط في تكوين الناتج، كما شهد عقد التسعينيات ارتفاع مساهمة القطاع الزراعي فبعد إن كان ٨ بالمئة سنة ١٩٩٠ ارتفع إلى ٣٦ بالمئة سنة ١٩٩٤ وهذا الارتفاع لم يكن طبيعيا أيضا وإنما بسبب الظروف المارة الذكر ولم يصاحب ذلك تغيرات في التكنولوجيا المستخدمة في هذا القطاع، وخلال هذه المدة لجأت الدولة إلى استخدام السياسة السعرية كأداة لزيادة الإنتاج ورغم هذا التحسن في أداء القطاع الزراعي إلا انه بقي يعاني من المشاكل المزمنة المتمثلة بالملوحة وقلة شبكات الري والبزل وتخلف التكنولوجيا المستخدمة والظروف الطبيعية التي تحكم الإنتاج الزراعي وخاصة في المنطقة الشمالية[٢]. أما إذا أخذنا الناتج وعلاقته بالمتغيرات الأخرى سوف نلاحظ مدى التشوه الحاصل بالاقتصاد العراقي فإذا اقتصرنا ذلك على العلاقة بينه كممثل للعرض الكلي وبين الإنفاق الإجمالي كممثل للطلب الكلي سوف نلاحظ مدى الفجوة بينهما، فقد

كانت الفجوة عام ١٩٧٠ فجوة عرض بلغت ٥٤٠٠ مليون دينار بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٠ تحولت إلى فائض طلب سنة ١٩٨٥ بلغ ٥٥٨٤,٤ مليون دينار وهذا ما ولد ضغوطا تضخمية على الاقتصاد العراقي، إذ إن هذا الطلب الهائل لم يجد أمامه سوى عرضا قليلا وخاصة في التسعينيات مما أدى إلى ارتفاع الأسعار إلى مستويات خيالية لردم الفجوة بين العرض الكلي والطلب الكلي وهذا احد الأسباب التي تفسر التضخم في الاقتصاد العراقي. ويزداد الأمر سوءً استبعدنا النفط من الناتج المحلي الإجمالي[٣].

الجدول (١)

الناتج المحلي الإجمالي وحصة الفرد منه والناتج المتحقق من النفط للمدة ١٩٥٥-٢٠٠٠ (بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٠)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي م .د	الناتج من النفط م .د	عدد السكان مليون نسمة	نسبة النفط من الناتج الإجمالي بالمئة	حصة الفرد من الناتج الإجمالي م .د
١٩٥٥	٢٣١٤,٤	١٥٧٧,٣	٦,٠١٨	٦٨	٣٨٤,٥٨
١٩٦٠	٢٩٢٨,٣	٢٠٦٨,٨	٦,٩	٥٢,٧	٤٢٤,٣
١٩٦٥	٤٣٤١,٩	٢٨٩٦,٧	٨,٠٤٧	٦٦,٧	٥٣٩,٥٧
١٩٧٠	٦٠٤٠,٢	٣٤٦٨,٩	٩,٤٤	٥٧,٤	٦٣٩,٨٥
١٩٧٥	٩٣٣٣,٩	٤٧٨٨,٣	١١,١٢٤	٥١,٣	٨٣٩,٠٧
١٩٨٠	١٥٧٧٠,٧	٩٥٩٤,٥	١٣,٢٣٨	٦٠,٨	١١٩١,٣٢
١٩٨٥	١٠٦١٠,٧٨	٤٣٩٨,١	١٥,٥٨٥	٤١,٤	٦٨٠,٨
١٩٩٠	١٣٣٥٣	٣١٠٦,٧	١٧,٨٩٠	٢٣,٣	٧٤٦,٣٩
١٩٩٥	١٤٨٢٠	--	٢٠,٣٦	--	٧٢٧,٩
٢٠٠٠	١٥٥٥٠	--	٢٢,٨١	--	٦٨١,٧٢
معدل النمو	٣,٩بالمئة	--	٣بالمئة	--	١,١بالمئة

الجدول (٢)

الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية للمدة ١٩٧٠-١٩٩٤

البيان	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٤
الزراعة والغابات والصيد	١٠,٣	٦,٦	٤,٧	٩,٤	٨	٣٦
المعدين والمقالع	٦٩,٧	٧٠,٥	٦١,١	٤١,٧	٥٣,٤	٦٠-
الصناعات التحويلية	٣,٥	٣,٧	٤,٥	٧,٤	٥,٣	١٣,٤
الكهرباء والماء	٠,١	٠,٢	٠,٣	١	٠,٩	٤,١
البناء والتشييد	٣,٥	٥,٧	٧,٩	٨,٨	٥,٢	١,٢
النقل والمواصلات	٢,١	٢,٩	٤,٢	٣,٩	٥,١	١٠
تجارة الجملة والمفرد والمطاعم	٢,٨	٣,١	٥,٣	٩,٥	٨,٥	١٢
المال والتأمين وخدمات العقار	٢,٣	٢,٨	٤,١	٦,٥	٦,٩	٨٢
الخدمة الاجتماعية والشخصية	٧,٣	٧,٨	٩,٣	١٤,٥	١٠,١	١,٦

الجدول (٣)

فجوة العرض (الطلب) في الاقتصاد العراقي بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٠(م.د)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق القومي	فجوة العرض (الطلب)
١٩٧٠	٦٤٥٦,٢	١٠٥٦,٢	٥٤٠٠
١٩٧٥	٩٣٣٣,٩	٣٧٠٢,٨	٥٦٣١,١
١٩٨٠	١٥٧٧٠,٧	١٠٩١٣,٦	٤٨٥٧,١
١٩٨٥	١٠٦١٠,٧	١٦١٩٥,١	(٥٥٨٤,٤)
١٩٩٠	١٣٣٥٣	٢٣٦٨٩,٨	(١٠٣٣٦,٨)
١٩٩٤	٢٨٤٢,٦	٦١٢٦٤٦,١	(٦١٠١٦٣,٥)

الأرقام بين الأقواس تعني فجوة الطلب

الجدول (٤)

الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري الخاص والحكومي في العراق ونسبتهما إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٠

السنة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٤
الإنفاق الاستهلاكي الخاص	١١١٠,٩	٢٠٤٥,٧	٣٦٠١,٩	٤٣٩٤,٣	٣٨٦٧	١٥٢٩
الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	٥٣٠,١	١١٩٧,٤	٢٤٥١,٢	٢٤٤٥,٨	٣٧٣٤	٤٦٣,١
الإنفاق الاستهلاكي القومي(١)	١٦٤١	٣٢٤٣,١	٦٠٥٣,١	٦٨٤٠,١	٧٦٠١	١٩٩٢,١
الإنفاق الاستثماري الخاص	٢٧٨,٥	٨٣٠,٥	٧٤٨	٤٨٥,٤	٣٦٤٦,٦	٧٩٨,٧
الإنفاق الاستثماري الحكومي	١٧٤,١	١٥١٢	٣٦٢٧,٧	٣٦٤٦,٤	٣٧٩٢,٥	٢٣٢٧,٣
الإنفاق الاستثماري القومي(٢)	٤٥٢,٦	٢٣٤٢,٤	٤٣٧٥,٧	٤١٣١,٨	٧٤٣٩,٣	٣١٢٦
نسبة (١) إلى الناتج المحلي الإجمالي	٢٥,٤	٣٤,٧	٣٨,٣	٦٤	٥٦,٩	٥٨,١
نسبة (٢) إلى الناتج المحلي الإجمالي	١٧	٢٥	٢٧,٧	٣٨,٩	٥٥,٧	٦٢,٤

١. تحليل التجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية دورا مهما في خلق التوازن بين العرض والطلب وسد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك المتحقق في الداخل. كما إنها تساعد على سد العجز الحاصل في الطاقة الإنتاجية وتزداد هذه الأهمية بالنسبة إلى الدول النامية لكون التغيرات التي تحدث في بنية التجارة الخارجية تعبر عن التغيرات الحاصلة في هيكل الاقتصاد وبنيته[٤]. وفي العراق فان

تزايد عوائد النفط وبشكل كبير أدى إلى خلق فجوة بين العرض الكلي والطلب مما اضطر الدولة أن تلجا إلى الاستيراد كون إن الجهاز الإنتاجي يتسم بعدم المرونة وعدم الاستقرار.

ويوضح الجدول (٤) إن إجمالي الصادرات غير النفطية قد بلغ ثمانية مليون دينار سنة ١٩٦٠ ارتفع إلى ٨٩٣٧,١ مليون دينار سنة ١٩٨٠ والى ٨٣٠٥٣ مليون دينار سنة ٢٠٠٠ أما الاستيرادات فقد بلغت ١٣٨,٩ مليون دينار سنة ١٩٦٠ ارتفعت إلى ٧٢١٣٩٦ مليون دينار سنة ٢٠٠٠. أما الوضع النهائي لصافي المعاملات الخارجية فقد كان موجبا إلى ما قبل عام ١٩٨٠ إذا أضفنا النفط إلى إجمالي الصادرات الذي يشكل أكثر من ٩٧,٨ بالمئة من صادراته سنة ١٩٨٠ ولكن بعد نشوب الحرب العراقية الإيرانية في عام ١٩٨٠ أصبح صافي المعاملات الخارجية سالبا والميزان التجاري يعاني من عجز مزمن استمر مع تزايد تدهور الاقتصاد العراقي. ومن الجدول (٤) نلاحظ انخفاض مساهمة النفط في التجارة الخارجية في السنوات الأخيرة هذا يعود أساسا إلى انخفاض أسعاره من جهة وفرض الحصار الاقتصادي من جهة أخرى. إن هذا الوضع أدى إلى الإلغاء شبه التام لدور التجارة الخارجية في عملية التنمية. وبشكل عام فان تجارة العراق تعتمد على سلعة واحدة ألا وهو النفط بينما استيرادا ته تتسم بالتنوع الواسع. وإذا نظرنا إلى الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نلاحظ إنها شكلت ٠,٠٨ و٣٠,٢ بالمئة سنة ١٩٨٠ على التوالي أصبحت ٠,٣٦بالمئة و ٣,٠٩ بالمئة سنة ٢٠٠٠ ويعود سبب الانخفاض إلى انخفاض الناتج أولا والى انخفاض مساهمة التجارة بسبب ظروف الحصار المفروض على العراق[٥].

الجدول (٥)

الصادرات والاستيرادات في العراق للمدة ١٩٦٠-٢٠٠٠ بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٠

السنة	الصادرات غير النفطية (١)	الاستيرادات (٢)	العجز أو الفائض	نسبة ١ الى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة ٢ الى الناتج المحلي الإجمالي
١٩٦٠	٨	١٣٨,٩	(١٣٠,٩)	٠,١٣	٠,٢٣
١٩٧٠	١١٢,٧	١٨١,٦٥	(٦٣,٣)	٠,٩٤	١٥,١
١٩٧٥	٤٢,٨	١٢٤٤,٩	(١٢٠٢,١)	٠,٥١	٣٤,٩
١٩٨٠	١٢١,٩	٤٧٧٧	(٣٥٥٢)	٠,٠٨	٣٠,٢
١٩٨٥	١٤٤,٨٤	٣٣٨٩٩,٩٧	(٣٣٧٥٥,١)	٠,٥٩	٢٢,٣٨
١٩٩٠	١٢١٨٦١	١٥٠٢٦٤٧	(١٣٨٠٧٨٦)	٠,٧٤	٩,١٨
١٩٩٥	١٥٥٠٨	٢٨٢٨٨٤	(٢٦٧٣٧٦)	٠,١٥	٢,٧٣
٢٠٠٠	٨٣٠٥٧	٧٢١٣٩٦	(٦٣٨٣٣٩)	٠,٣٦	٣,٥٩

٢. تحليل الموازنة العامة

إن الموازنة العامة في العراق تعبر عن الظروف غير الطبيعية التي يمر بها القطر والجدول (٥) يوضح مدى التذبذب الحاصل في وضعها النهائي فقد كانت تعاني من العجز قبل السبعينيات، إذ بلغت النفقات العامة ١١٤,٣ مليون دينار والإيرادات العامة بلغت ١٠٣,٦ مليون دينار سنة ١٩٦٠ وبعجز قدره ١٠,٧ مليون دينار إلا انه خلال عقد السبعينيات وبعد ارتفاع أسعار النفط تحول الوضع النهائي للموازنة من العجز إلى الفائض فقد بلغ فائض الموازنة ٢٤٨٢,٦ مليون دينار سنة ١٩٨٠ إلا إن ظروف الحرب العراقية الإيرانية وعسكرة الاقتصاد تحول الفائض إلى العجز مرة أخرى وأصبح هو السمة الغالبة على وضع الموازنة ووصل إلى ٣٦٥٦٦٦ مليون دينار سنة ٢٠٠٠[٦]. إن العجز المتزايد ناتج من سياسة الدولة في لجوءها إلى تمويل نشاطاتها من الإصدار النقدي. ويوضح الجدول (٦) مساهمة الضرائب بشقيها المباشرة وغير المباشرة في تكوين الإيرادات إذ نلاحظ انحسار هذا الدور وهو بسبب سياسة الدولة في الاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل النفقات العامة إضافة إلى الخصائص السلبية

التي يتمتع بها الجهاز الضريبي مثل ضعف الكفاءات الإدارية وزيادة التهرب الضريبي وعدم الاستقرار بالتعليمات والقوانين. وبذلك فقدت الدولة أهم مصدر من مصادر الإيراد، ومن جانب آخر فان عدم كفاءة الجهاز الضريبي وللأسباب المارة الذكر ولانحسار دور النفط لجأت الدولة إلى الضرائب ولكن إلى الضرائب غير المباشرة لكونها الأسهل في الجباية ولم تسطع إن تستخدم الضرائب المباشرة بشكل كفء خاصة بعد أن ارتفعت معدلات التضخم بشكل كبير بسبب الإصدار النقدي[٧].

الجدول (٦)

الموازنة العامة في العراق للمدة ١٩٦٠-٢٠٠٠

السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	العجز أو الفائض
١٩٦٠	١٠٣,٦	١١٤,٣	(١٠,٧)
١٩٧٠	٢٦٩,٥	٣٠٣,٤	(١٠,٩)[١]
١٩٧٥	٨٩٦,٣	٧٥٣,١	١٤٣,٢
١٩٨٠	٦٢٦٠,٥	٣٧٧٧,٩	٢٤٨٢,٦
١٩٨٥	٧٤٧٩	١٠٤٥٧,٣	(٢٩٥٩,٤)
١٩٩٠	٨٤٩١,٢	١٤١٧٨,٩	(٥٦٨٧,٧)
١٩٩٥	١٠٦٩٨٦	٦٩٠٧٨٤	(٥٨٣٧٩٨)
٢٠٠٠	١١٣٣٠٣٤	١٤٩٨٧٠٠	(٣٦٥٦٦٦)

(١)الأرقام بين الأقواس تعني العجز

الجدول (٧)

الضرائب المباشرة وغير المباشرة في العراق للمدة ١٩٨٠-١٩٩٤

السنة	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة	نسبة الضرائب المباشرة إلى الإيرادات الكلية	نسبة الضرائب غير المباشرة إلى الإيرادات الكلية
١٩٨٠	٧٧,٢	٤٧٩,٢	١,٢	٧,٧
١٩٨٥	٢١٠,٨	٧٢٠,٣	٣,٢	٩,٦
١٩٩٠	٣٠٤,٤	١٠٢٤,٨	٣,٦	١٢,١
١٩٩٤	٣١٦٣,٨	١٥٩١,٩	١٢,٣	٦,٢

٣. تحليل التنمية الاقتصادية[٨]

إن تتبع مسيره التنمية الاقتصادية في العراق يتطلب بنا الرجوع إلى عام ١٩٥٠، إذ لم تكن هناك تنمية قبل ذلك التاريخ ،فقد كان الاقتصاد يعتمد على الزراعة وأخذت الدولة على عاتقها مسيره البناء التي اقتصرت على ذلك القطاع، أما القطاعات الأخرى فقد كانت هامشية وكان السبب في ذلك هو عدم وفرة رؤوس الأموال اللازمة للقيام بعملية التنمية. وبعد اكتشاف النفط وزيادة إيراداته بشكل كبير فقد خصصت الدولة كافه إيراداتها من النفط إلى تمويل عمليه التنمية وانشأ لذلك الغرض مجلس الأعمار الذي وضع ثلاث هي١٩٥١-١٩٥٦، ١٩٥٥-١٩٥٩، ١٩٥٥-١٩٦٠ وتعد الخطة الثالثة هي تنقيح للخطة الثانية وبلغت تخصيصات الخطة الأولى ١٥٥,٣٧٤ مليون دينار وكانت سياسة مجلس الأعمار سياسة إصلاحية إذ لم تنفذ المشاريع التي من شانها إحداث تغيرات هيكليه في البناء الاقتصادي فقد اشتملت مشاريعه على مشروعات استصلاح الأراضي ومشروعات الأبنية والتشييد ومشاريع السيطرة على الفيضانات، أما المشروعات المتعلقة بالجانب الصناعي فإنها أجلت إلى الخطة الثانية. وبعد ثورة ١٩٥٨ حدثت مفاهيم جديدة للتنمية وتم تبني خطط مؤقتة لم تخرج عن منهاج مجلس الأعمار الذي ألغي وحل محله مجلس التخطيط عام ١٩٥٩. لقد وضعت تول خطة مؤقتة عام ١٩٥٩ التي أصبحت نافذة المفعول في عام ١٩٦٠ ثم تلتها الخطة ١٩٦١ -١٩٦٢ إلى ١٩٦٥-١٩٦٦ التي وبلغت تخصيصاتها ٥٦٦,٣٤٠ مليون دينار، إن أهم الإجراءات التي أحدثتها ثوره ١٩٥٨ هي إصدارها قانون الإصلاح الزراعي ذي الرقم ٣٠ لسنه ١٩٥٨ الذي عمل على تفتيت الملكية الزراعية التي أدت إلى انخفاض الإنتاج الزراعي نتيجة لسوء استغلال الملكيات الزراعية

الصغيرة، إن نهج الدولة بعد ١٩٥٨ في سياستها لم يختلف عما سبقها، إذ بقيت هي المسيطرة على النشاط الاقتصادي بل قامت بتدعيم موقعها فقامت في سنة ١٩٦٤ بتأميم ٢٧ مؤسسة صناعية كبيرة وهي بهذا الإجراء لم تعمل على إحداث التغير المطلوب بل أصبح القطاع العام عاله على الدول يستوعب ميزانيتها بدلا من أن يساهم في عملية التطور. وبعد انقلاب ١٩٦٨ حدثت تغيرات بنيوية في الاقتصاد العراقي كانت تحت تأثير العامل الخارجي تارة والعامل السياسي تارة أخرى. فقد وضعت أربع خطط تنموية هي ١٩٧٠ – ١٩٧٥ و ١٩٧٦ – ١٩٨٠ و١٩٨٠–١٩٨٥ وساهمت هذه الخطط في ترسيخ دور الدولة في النشاط الاقتصادي وأصبح دورها تحكمياً سوءا في توزيعها للموارد أو في عوائدها نتيجة لذلك الدور المتشدد. إن هذا الدور قد افقد مقومات الكفاءة الاقتصادية وهذا ما يلاحظ من خلال نسب التنفيذ للخطط الاقتصادية. والجدول (٣) يوضح حجم التخصيصات والمصروفات ونسب التنفيذ لتلك الخطط فقد بلغت التخصيصات الاستثمارية للخطة الأولى ١٠٧٦ مليون دينار وحجم المصروفات منها ٩٦٠ مليون دينار وبنسبة تنفيذ ٨٩,٢بالمئة وتختلف نسب التنفيذ من قطاع إلى أخر. فقد بلغت في القطاع الزراعي ٥٣,٧ بالمئة وفي الصناعة ٩, ٧٤ وفي النقل والمواصلات ٨٨,٦ بالمئة. إن هذه الخطة تظهر إن التمويل لم يكن قيد على عمل التنمية بل إن الطاقة الاستيعابية كانت هي المحدد الأساسي لعملية التنمية وضعف أجهزة التنفيذ بسبب قلة الكوادر الفنية وعدم توفر المستلزمات المادية لتنفيذ المشاريع واستمرت التخصيصات الاستثمارية في الارتفاع خلال الخطة الثانية ٩٧٦ – ١٩٨٠ وليعود هذا الارتفاع إلى زيادة أسعار النفط الأولى في عام ١٩٧٣ بسبب حرب أكتوبر وبذلك حققت معدل نمو خلال هذه الخطة ٣٦,٨ بالمئة. إلا إن هذا المعدل أصبح سالبا في الخطة الثالثة ١٩٨١ – ١٩٨٥ إذ بلـــغ (-٧. ١٥بالمئة) بسبب الحرب العراقية الإيرانية وتوقف بتصدير النفط عن طريق سوريا وحرب الناقلات في الخليج.

وعند تفحص توزيع الاستثمارات خلال الخطط الثلاث حسب القطاعات الاقتصادية نجد إن تخصيصات القطاع الزراعي والصناعي قطاع النقل والمواصلات والقطاعات الأخرى حققت معدلات نمو قدرها ٤٩,٢بالمئة و٧٤,١ بالمئة و٦١,١ بالمئة و٤١,٣بالمئة خلال الخطة الأولى وخلال الخطة الثانية بلغت ١٧,٢بالمئة و١٣,٤بالمئة و٣٦,٨ بالمئة و٧٧,٤ بالمئة على الترتيب. وهذا التوسع يمثل سياسة الدولة التدخلية في النشاط الاقتصادي أما الخطة الثالثة نجد إن القطاع الزراعي حقق معدل نمو سنوي بموجب قدر٦,٢ بالمئة وحقق القطاع الصناعي وقطاع النقل والمواصلات تدهورا سنويا قدره ٤ بالمئة ويعود ذلك التدهور إلى توجه سياسة الدولة في عسكرة الاقتصاد وتقديم مجهوداته بشكل مجاني لدعم الحرب وخاصة قطاع النقل والمواصلات. إن ثورة أسعار النفط الثانية أعطت المرونة الكافية للدولة لزيادة الاتفاق على التنمية والاتفاق العسكري وتقديم المساعدات. إلا إن نشوب الحرب في عام ١٩٨٠ أدى بالدولة إلى عسكرة الاقتصاد والمجتمع والحياة فقد بلغت القوى العاملة ٤,٧ مليون نسمة سنة ١٩٨٨ بلغت القوات المسلحة منها مليون نسمة تشكل هذه النسبة ٢١,٣بالمئة من القوى العاملة وهي توضح مدى نزيف الموارد وما يتبع ذلك من تراجع في عدد المشتغلين في القطاعات الاقتصادية خاصة في القطاعات الإنتاجية الزراعة والصناعة. وللحد من ذلك النقص في القوى العاملة فان الدولة عملت على استيراد المشروعات كثيفة راس المال إضافة إلى استخدام العمالة العربية من مصر والمغرب والسودان. وهذا شكل عبئا على ميزان المدفوعات وذلك لتحويل العملات الصعبة إلى بلدانهم، ما أن انتهت الحرب واجه الاقتصاد العراقي

مشكلة مستعصية ألا وهي مشكلة البطالة فقامت باستخدام السياسة السعرية لدعم القطاع الزراعي وتم منحهم امتيازات ساهمت بالهجرة المعاكسة من الريف إلى المدينة وولد هذا الأجراء تغيرات في تركيبة المجتمع لكون تم إعادة توزيع للدخول من المدينة إلى الريف وبما إن الفلاح العراقي لا يتمتع بعقلية استثمارية وهذا ما ولد طلبا إضافيا خصص للسلع الاستهلاكية مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل كبير، وساهم مع ذلك عدم الجهاز الإنتاجي وقيام الدولة بالتخلي عن بعض المشاريع وتسريح عدد من العاملين وهذا ما خلق نوعا من عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

وللحد من التدهور الذي حل بالاقتصاد العراقي اتبعت الدولة سياسة جديدة اصطلح عليه بالثورة الإدارية إذ انتهجت الدولة منهجا جديدا نحو الخصخصة فأصدرت التشريعات والقوانين لتسهيل الاستثمار العربي وألغت المزارع الحكومية وسمحت بالنشاط المصرفي بالمنافسة مع القطاع العام وتقديم الحوافز للقطاع الخاص وأطلقت الأسعار لعدد كبير من السلع وسمحت بالاستيراد بدون تحويل خارجي وقامت بتسريح أعداد كبيرة من موظفي الدولة.

إن هذه الإجراءات لم تجد ثمارها بالنسبة إلى الاقتصاد بل فاقمت المشاكل فقد ارتفعت الأسعار بشكل كبير جدا وخاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية مما يعني تدهور القوة الشرائية وبالتالي انخفاض مستويات المعيشة. كما إن السماح للاستيراد بدون تحويل خارجي ساهم في توجيه الموارد المالية من استخداماتها في الأنشطة الإنتاجية إلى النشاط التجاري وهذا الإجراء ساهم في تهريب العملة وبالتالي تدهور قيمتها في السوق الأجنبية،وجدير بالملاحظة إن عملية الخصخصة التي عمل بها العراق لم تكن بسبب عدم كفاءة القطاع العام بل لدعم القطاع الخاص في العملية الإنتاجية الذي اقتصر عمله على المشروعات ذات الربح السريع أو في المشاريع ذات الربحية المضمونة لكون القطاع الخاص العراقي قطاع متردد في حينه بسبب تخوفه من الإجراءات السياسية التي قد تتخذها الدولة في أي وقت. إن نتائج الحرب العراقية الإيرانية و الخسائر التي تكبدها الطرفين بغض النظر عن الخسائر البشرية التي لا تقدر بثمن فان الخسائر الاقتصادية بلغت ٤٥٢,٦ مليار دولار وهي تعادل ٢,٥ مرة من إجمالي الإيرادات النفطية العراقية المتراكمة خلال خمسين سنة ويعادل عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي المتراكم خلال فترة الحرب وقد خرج العراق من الحرب باقتصاد مدمر قوة العمل فيه لا زالت في خدمة القطاع العسكري ويعتمد في غذائه على الاستيرادات إضافة إلى ذلك ظهرت المديونية في العراق ولأول مرة في عام ١٩٨٢ والذي يعتبر العام الفاصل في وضع الاقتصاد العراقي فقد بلغت المديونية حسب اعتراف الحكومة العراقية ٤٢,١ مليار دولار وتقدر بعد إضافة خدمة الدين لها بـــ(٥٧) مليار دولار للمدة ١٩٩١– ١٩٩٥ وهي أعلى من إيرادات النفط وتقدر الأمم المتحدة ديون العراق سنة ٢٠٠٣ بـــ ١٢٧ مليار دولار من التاريخ بهذه الحرب فلم يبقى العراق عند هذا الحد بل فحسب بل قام يقرر الكويت ٢٠ آب ١٩٩٠ وغرض مجلس الأمن العقوبات الاقتصادية في السادس منه حسب القرار ٦٦١ وبذلك تم توقف عملية التنمية العراق وذلك بسبب انقطاع أهم مورد من موارد التمويل إلا هو النفط ولم يقتصر الأمر على ذلك بل دمر كل شيء الإنسان والصحة والتعليم. قدرت خسائر العراق من جراء غزوه للكويت بـــ ٢٣٤ مليار دولار شملت تدمير الموجودات العسكرية والغير العسكرية والبنى التحتية وهذا التدمير يعادل أضعاف الناتج المحلي الإجمالي العراقي كما لم يقتصر التدمير على العراق بل شمل كل دول المنطقة فقد قدرت خسائر الكويت ٢١٤ مليار دولار ويزداد الأمر سوءً عند النظر إلى متوسط دخل الفرد فقد بلغ ١٠٨٥ دولار سنة ١٩٥٥ انخفض إلى اقل مستوى

الكفاف في سنة ٢٠٠٠ وهذا يدل على مدى التدهور الذي حل بالإنسان العراقي، وبالنظر لاستمرار هذا التدهور تم الاتفاق مع الأمم المتحدة حول تصدير النفط مقابل الغذاء والدواء وبذلك أصبحت سياسته الاقتصادية رهينة بما تمليه عليه الأمم المتحدة.

لقد خرج العراق من حرب الخليج الثانية التي راكمت الآثار الاقتصادية عليه وما إن انتهت الحرب بادرت الدولة بحمله أعمار ما دمرته الحرب وهنا اصطدمت بقله الموارد المالية فلجأت إلى الإصدار النقدي الذي فاقم المشاكل ليس الاقتصادية فحسب وإنما الاجتماعية أيضا فقد ارتفعت معدلات التضخم بشكل جامح وانتشرت الجريمة وتدهورت العملة بشكل لم يشهده العراق منذ تأسيس الدولة العراقية فعلى سبيل المثال إذا أخذنا الرقم القياسي لأسعار المستهلك نجد انه قد بلغ ١٦١بالمئة سنه ١٩٩٠ بأسعار ٩٨٨ ارتفع إلى ١٣٦٧٥٢بالمئة سنه ٢٠٠٢ وبمعدل نمو سنوي بسيط قدره ٨٤٩٣٩بالمئة.

٤ .تحليل السياسات الاقتصادية

سوف نركز في هذه الفقرة على السياسة النقدية والمالية وسياسة سعر الصرف لأنها الأكثر فاعليه في الاقتصاد.

أ. السياسة المالية

تعرف السياسة المالية بأنها الكيفية التي تستخدم بها المصادر الايرادية في تمويل النفقات العامة بغيه التأثير على النشاط الاقتصادي. وتختلف أهداف السياسة المالية باختلاف الأنظمة الاقتصادية وهي يمكن تعريفها بأنها دور الدولة في النشاط الاقتصادي هذا الدور الذي تأرجح بين الحياد والتدخل فقد نادى الاقتصاديون الكلاسيكيون بان وظائف الدولة تنحسر في نطاق ضيق يتعلق بحماية الأمن وحماية الملكية الفردية. وبما إن وظائف الدولة محدودة فهذا يعني إن نفقاتها في حدها الأدنى وبالتالي محدودية إيراداتها وتتحد في حدود استهلاك الدولة لجزء من الدخل مقابل قيامها بتلك الوظائف. وبما إن تلك الوظائف غير منتجه فان نفقاتها أيضا غير منتجه لأنها تمثل اقتطاعا لجزء من الدخل القومي على حساب الاستثمار[٩]. ونتيجة اللازمة الكبرى جاء جون مينارد كينز لينادي بتدخل الدولة ولكن بشرط سد النقص الحاصل في الطلب الفعال وبذلك تضخمت أجهزة الدولة وازدادت نفقاتها للخروج من قاع الدورة. إن من أهم وظائف الدولة هي الوظيفية التنموية إذ أخذت على عاتقها القيام بعمليه التنمية الاقتصادية ساعدها في ذلك الظروف الموضوعية التي هيأت لهذا الدور[١٠]. والعراق من الدول النامية لم يخرج من هذا الإطار فقد لعبت الدولة دورا متسلطاً ومتشدداً ومركزيه في النشاط الاقتصادي واخذ على عاتقها مسيره التنمية وأصبحت الدول متضخمة إذ شكلت نسبه الأجور والرواتب الجزء الأكبر من موزانه الدولة وأصبح القطاع العام هو القطاع القائد لمسيرة الاقتصاد ومن خلال الجدول (٦) نلاحظ إن الموزانة العامة للدولة تعاني من العجز المزمن فقد بلغ الاتفاق الحكومي ٣٨١,٥ مليون دينار سنه ١٩٧٠ ارتفع إلى ١٤١٧٨,٩ مليون دينار سنه ١٩٩٠ والى ١٩٩٤٤١,٥ م.د. سنه ١٩٩٤ وقد شكل ما نسبته ٣٦بالمئة من مجموع الإنفاق القومي سنه ١٩٧٠ ارتفع إلى ٦٩,٨بالمئة سنه ١٩٨٠.

الجدول(٦)

الإنفاق الحكومي والإنفاق القومي في العراق للمدة ١٩٧٠-١٩٩٤

السنة	الأنفاق القومي	الإنفاق الحكومي	نسبه١,٢بالمئة
١٩٧٠	١٠٥٦,٢	٣٨١,٥	٣٦
٩٧٥	٣٧٠٢,٨	١٧١٥,٢	٤٦
١٩٨٠	١٠٩١٣,٦	٧٦٢١	٦٩,٨
٩٨٥	١٦١٩٥,١	١٠٤٥٧,٣	٦٤,٦
٩٠	٢٣٦٨٩,٨	١٤١٧٨,٩	٥٩,٩
٦٩٤	٦١٢٦٤٦,١	١٩٩٤٤١,٥	٣٢,١

ونتيجة للانتقادات والمشاكل التي عانتها الدولة من جراء تدخلها المشدد في النشاط الاقتصادي ظهرت الأصوات الداعية لتخليها عن هذا الدور فقد عمل العراق منذ عام ١٩٨٧ إلى الشروع بالتوجه نحو السوق وبذلك اتسعت الليبرالية والانفتاح فقد شرعت لذلك القوانين والتشريعات اللازمة لتشجيع القطاع الخاص وانسحبت الدولة من المشروعات الاقتصادية ليس بسبب سياستها بل لانخفاض عوائدها المالية والظروف الدولية. وعندما تضاعفت إيرادات الدولة من النفط تضاعف معها الإنفاق العسكري إذ بلغ ١٠٢٦,٨ مليون دينار سنه ١٩٧٥ ارتفع إلى ٦١١١ مليون دينار سنه ١٩٨٥ وهي تشكل ما نسبته ٢٢,٥بالمئة و٣٨,٤بالمئة من GDP وهذا ما يوضح مدى قيام الدولة بعسكرة اقتصادها. وخلال المدة ١٩٨٠-١٩٨٩ شكلت نفقات الدفاع النسبة الأعلى إذ بلغت (٣٠ بالمئة) من الناتج بينما لم يخصص إلى القطاعات التي تهم الشعب العراقي سوى ١,٩بالمئة على الصحة و ٣بالمئة على التربية والتعليم بينما شكلت فقره دعم الأسعار ٢,٨ بالمئة، أما خلال المدة ١٩٩٠ -١٩٩٤ فقد اختلف الحال إذ فرض على العراق الحصار الاقتصادي وبذلك قفزت فقره دعم الأسعار لشكل النسبة الأعلى إذ بلغت ٥٢,٨ بالمئة سنه ١٩٩٤ تركزت على دعم محصول الحنطة والبطاقة التموينية[١١].

ب.السياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية بأنها الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية بالرقابة على عرض النقد وشروط الائتمان بقصد بلوغ أهداف محددة. وأدوات السياسة النقدية هي إما وسائل كميه تتعلق بسعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة ونسبه الاحتياطي القانوني، وأدوات نوعية تستخدم بالتأثير على أنواع معينة من الائتمان مثل تنظيم الائتمان الاستهلاكي والإقناع الأدبي[١٢]. وفي الدول النامية كان سماتها وخصائص تخلفها تنعكس على القطاع المالي وأجهزته المصرفية ويبرز ذلك جليا في ضيق وعدم انتظام المجال النقدي الذي تعمل فيه المؤسسات المالية الوسيطة أي السوق المالية والنقدية التي تفتقر إلى الإطار القانوني الذي تعمل فيه وان وجدت السوق فأنها تتعامل بالسندات الطويلة الأجل وبذلك تعجز هذه السوق من توفير السيولة الكافية.

وإذا نظرنا إلى تطور عرض النقد في العراق فان الجدول (٧) يوضح إن عرض النقد بلغ ٦٢٥,٦ مليون دينار سنة ١٩٧٥ ارتفع إلى ١٥٣٥٩,٣ مليون دينار سنة ١٩٩٠ إلا إن بعد هذا التاريخ ازداد عرض النقد وبشكل كبير بسبب لجوء الدولة إلى سياسة التمويل بالعجز إذ بلغ ٧٠٥٠٦٤ مليون دينار سنة ١٩٩٥ ارتفع إلى ١٧٢٨٠٠٦ مليون دينار سنة ٢٠٠٠ وبعدل نمو سنوي مركب قدره ٤٥٠بالمئة وعند مقارنة هذا المعدل مع معدل نمو الناتج خلال نفس المدة والبالغ ١٦بالمئة نجد إن نمو عرض النقد قد تضاعف ٢٨ مرة وهذا انعكس على ارتفاع مستويات الأسعار وخلق ضغوط تضخمية على الاقتصاد العراقي. إن تزايد عرض النقد بهذا المستوي أدى إلى تدهور قيمة العملة مما لجا الجمهور باستبدال العملة العراقية بالعملات الأجنبية أو بالموجودات الثابتة.

نتيجة للانتقادات والمشاكل التي عانتها الدولة من جراء تدخلها المشدد في النشاط الاقتصادي ظهرت الأصوات الداعية لتخليها عن هذا الدور فقد عمل العراق منذ عام ١٩٨٧ إلى الشروع بالتوجه نحو السوق.

الجدول (٧)

عرض النقد الضيق في العراق للمدة ١٩٧٥-٢٠٠٠

السنة	عرض النقد الضيق
١٩٧٥	٦٢٥,٦
١٩٨٠	٢٦٥٠,٢
١٩٨٥	٥٧٧٧
١٩٩٠	١٥٣٥٩,٣
١٩٩٥	٧٠٥٠٦٤
٢٠٠٠	١٧٢٨٠٠٦

ج.سياسة سعر الصرف[١٣]

يعد سعر الصرف أداة الربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي وانه يمارس دوراً في تحديد القدرة التنافسية للاقتصاد وفي وضع ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي ويعرف بأنه عدد الوحدات من العملة المحلية التي تقابل وحدة واحة من العملة الأجنبية وهو ما يعرف بسعر الصرف الاسمي الذي يمكن إن نميزه عن سعر الصرف الحقيقي الذي يأخذ بنظر الاعتبار الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية والعراقية بين سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الحقيقي علاقة عكسية فإذا ارتفع سعر الصرف الاسمي فان السلع المحلية تصبح ارخص وبالتالي تزداد قدرة الاقتصاد على المنافسة وكذلك يعني انخفاض سعر الصرف الحقيقي، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو حول أمكانية المبادلة بين التضخم والقدرة التنافسية إن احد الوسائل التي يمكن بها معالجة هذه الحالة هو تعدد أسعار الصرف وهي سياسة استخدمت من قبل العديد من الدول مثل مصر وسوريا. إلا إن الغريب بالأمر انه في العراق يوجد احد عشر سعر صرف تراوحت بين السعر الرسمي وسعر السوق. لقد اتبع العراق سياسة سعر الصرف الثابت فعند صدور قانون العملة العراقية في عام ١٩٥٥ حدد سعر صرف الدينار بـــ ٠,٢٩٥ فلس للدولار الواحد أو ٣,٣٨٦ دولار لكل دينار واستمر الحال إلى عام ١٩٨٢ إذ خفضت قيمة الدينار وأصبح يساوي ٣,٢١٧ دولار والتي مازالت قيمته الرسمية إلى اليوم. إن التدهور الحاصل في قيمة الدينار العراقي بدأت مع حرب الخليج الأولى بعد إن لجأت الدولة إلى تمويل نفقاتها عن طريق الإصدار النقدي وخلالها ظهرت السوق الموازية لكن لم يكن هناك افتراق بين السعرين إلى إن اتبعت الدولة سياسة الاستيراد بدون تحويل خارجي التي أدت إلى عواقب وخيمة على الاقتصاد العراقي إذ إن اغلب الاستيرادات كانت تمول عن طريق تهريب العملة مما أدى إلى تدهور قيمة الدينار العراقي لزيادة عرضة بالسوق الخارجية.

وبسبب الحصار الاقتصادي على العراق والمشاكل الناتجة عنه اتسعت الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي وهذا ما اضطر الدولة إلى أتباع سياسة تعدد أسعار الصرف فقد كان هناك سعر صرف للتجارة بين العراق والأردن وسعر صرف للسياحة تسعر صرف لمشات القطاع العام. وبذلك تعاملت الدولة مع أكثر من سعر صرف وهذا أدى إلى نتائج سلبية بسبب إعادة تخصيص الموارد نحو الأسوأ فعلى سبيل المثال إن القطاع العام لو قام بالشراء من السوق الأجنبية سوف يستخدم سعر الصرف الرسمي أما لو تم شراء هذه السلعة من منتج محلي فسيتم التعامل مع سعر الصرف الموازي وهذا يولد مشاكل في تقييم أداء المنشات.

ومن جانب أخر لو تمت المقارنة بين كفاءة أداء القطاع الخاص والقطاع العام يظهر القطاع العام بكفاءة أعلى لان مستورداته تقيم بالسعر الرسمي أما القطاع الخاص فان استيراداته تقيم بالسعر الموازي.

المديونية

تقدر ديون العراق مع الفوائد بـــ (١٢٧) مليار دولار منها ٤٢ مليار دولار إلى نادي باريس و ٩ مليار إلى روسيا ومثلها إلى ألمانيا و١٩ مليار إلى الكويت عن التعويضات البالغة أكثر من ٣٠٠ مليار دولار والمتبقي

إلى الدول الأخرى وقد أبدت بعض الدول استعدادها على إطفاء ٩٠ بالمئة من ديونها وهذا يعني سوف يتم إطفاء ١٠٠ مليار دولار وهي تمثل رفع قيد من القيود المفروضة على التنمية في العراق إلا إن عبئ التعويضات البالغ ٥ بالمئة من إيرادات النفط ستبقى القيد الأكثر تأثيرا على مسيرة الاقتصاد وإذا أخذنا المتغيرات الأخرى بنظر الاعتبار إذ وافقت الدول المانحة على تقديم ٣٣ مليار دولار في مؤتمر مدريد وان هناك ١٩ مليار من أموال العراق المجمدة نلحظ إن المديونية لم تمن بالمستوى الخطير بل يمكن النظر له بأنه متغير لا يلعب دورا سلبيا على التنمية لاسيما وان هناك تجارب عالمية تدل إلى إمكانية تحقيق النمو في ظل المديونية.

ثانيا: طبيعة النظام الاجتماعي والسياسي السائد

يؤثر ويتأثر النشاط الاقتصادي بالنشاطات الأخرى وخاصة الثقافية والسياسية والاجتماعية. إذ إن النمو الاقتصادي لا يتأثر بالقوى المنتجة فحسب بل إن هناك العديد من العقبات متمثله بالعلاقات الثقافية والنظم الاجتماعية والإطار الاجتماعي المتمثل بالمؤسسات والتنظيمات الاجتماعية والسياسة والحرفية والاقتصادية والجهاز الإداري كما تتضمن العلاقات الاجتماعية للإنتاج.

إن هذا الإطار يعمل على توجيه الموارد نحو أنشطة إنتاجية أو خدمية دون غيرها فسيادة نوع معين من العلاقات الاجتماعية قد يحد من تطور القوى المنتجة وبذلك فان هذا الإطار يعد قيد على نمو الإنتاج وتطوره ولهذا فان التطور الاقتصادي في أي بلد يقترن بالتغيرات الاجتماعية ولا نريد الخوض برأي المدارس الفكرية حول أهمية العلاقات الاجتماعية والثقافية والسياسية على مستوى التطور الاقتصادي إلا إن تحليل الاتجاهات الأساسية للتطور الاقتصادي في العراق ومنذ الخمسينيات من القرن الماضي حيث ازدادت إيرادات النفط بشكل كبير ودوره في تمويل النشاط الاقتصادي توضح إن تزايد الضغوط الاجتماعية أدت إلى تزايد الاستهلاك على حساب الاستثمار مما ولد إن تتوجه الاستثمارات نحو النشاطات غير الإنتاجية وازدياد التبعية إلى القطاع الريعي[١٤]. ومع ازدياد الميل نحو الاستهلاك وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي فان الدولة أصبحت مضطرة إلى اللجوء إلى الاستيراد وهذا يعني استنزاف جزء من الدخل القومي خاصة إذا علمنا إن الاستيرادات كان في معظمها للسلع الاستهلاكية. وأيضا هذا يعني انخفاض النسبة من المدخرات المحلية.

كما إن هناك علاقة بين نوع الملكية وإمكانية النمو إذ يرتبط الاستغلال الأفضل للوحدات الزراعية بحجم هذه الوحدات. فبعد قانون الإصلاح الزراعي ذي الرقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ فقد تم تفتيت الملكية إلى كيانات صغيرة من نتج عن ذلك انخفاض الإنتاج الزراعي نتيجة لسوء استغلال تلك الملكيات الصغيرة. فقد كان عدد الملاك الذين تتجاوز ملكياتهم ١٠٠٠ دونم فأكثر يبلغون ٣٤١٨ ملاكا زراعيا أو ما يعادل ٢ بالمئة من مجموع المالكين يستحوذون على ٦٨ بالمئة من المساحات الزراعية التي تقدر بـ (١٥,٨) مليون دونم إضافة إلى ذلك إن ٩٥ ملاكا كبيرا يملكون ٣,٢٩٥ مليون دونم، هذا يعني إن ٩٨ بالمئة من الملاك لا يملكون سوى ٣٢ بالمئة من إجمالي المساحات الزراعية. ولكن بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي ٣٠ لسنة ١٩٥٨ فقد انخفض حصة الملاك الكبار إلى ١٤بالمئة. إن تفتيت الملكية عمل على عدم إدخال التكنولوجيا إلى الزراعة ليكون قطاعا قائدا لاسيما وان العراق بلد زراعي يمتلك ثروات يجعل إن يكون هكذا. ألا أن الغرض من هذا القانون هو ليس اقتصاديا وإنما كان لرغبة الدولة في القضاء على الإقطاع وتحسين دخل الفلاح وتحسين مستوى معيشته فلم يضع القانون حلا للمشكلة الزراعية بل اقتصر على توزيع الملكية وأهمل الجوانب الفنية اللازمة لتطوير الزراعة

وخاصة توفير الكوادر التخصصية ومراكز الأبحاث. ولم يتجاوز قانون ١١٧ لسنة ١٩٧٠ السلبيات التي كانت في القانون ٣٠ لسنة ١٩٥٨ بل قام بتفتيت الملكية بشكل اكبر مما أدى إلى تدهور الإنتاج الزراعي بشكل كبير وقد ساعد على ذلك سياسة الدولة التي سمحت بالهجرة من الريف إلى المدينة والسماح للفلاحين بتغيير المهنة بالإضافة إلى تزايد إيرادات النفط كل هذا أدى إلى تدهور القطاع الزراعي بشكل كبير. وبسبب الهجرة والحرب العراقية الإيرانية التي عملت على ترك الفلاحين لأراضيهم فقد شرعت الدولة القانون ٣٥ لسنة ١٩٨٣ الذي سمح بتأجير الأراضي الزراعية الفائضة إلى الشركات المحلية أو العربية إذ حصل تحسن بإنتاجية الدونم الواحد خاصة بالنسبة للحنطة فقد وصل إلى ٥٢٢ كغم / دونم بعد أن كان ١٩٨٧ إن كان ١٧٠ كغم دونم.

وأخيرا فان السياسات الحكومية خلال تلك المدة عملت على زيادة الضغوط التضخمية إذ ازداد العمل غير المنتج وتضاعف أعداد المستخلين في وظائف الدولة الإدارية والخدمية فقد تضاعف عدد الموظفين الحكوميين أربع مرات بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٧ ومرتين خلال عقد السبعينيات. وبعد الثمانينيات تم خلق طبقات اجتماعية لم تكن معروفة بالمجتمع العراقي من قبل ومنحت الامتيازات وأصبحت هي ذات النفوذ وبهذه الإجراءات عملت على زيادة الطلب الاستهلاكي دون إن يقابل هذا زيادة في المعروض السلعي والحد من هذه الظاهرة لجأت الدولة إلى الاستيراد وخاصة السلع الاستهلاكية حيث تم تغيير نمط الاستهلاك واتجاهه وهذا ما فاقم المشاكل التي تعاني منها الدولة[١٥].

الهوامش والمصادر

١.محمد عبد الشفيع، قضية التصنيع في أطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الطبعة الأولى، دار الوحدة، بيروت، ١٩٨١، ص ١٣٤

٢.وزارة التخطيط هيئة التخطيط الاقتصادي، تقرير حول الحصار الاقتصادي الآثار والمعالجات، بغداد، ١٩٩٢، ص ٢٤-٣٠

٣.عاطف لافي مرزوك، تحليل الفجوة التضخمية في الاقتصاد العراقي للفترة ١٩٨٠-١٩٩٤ ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة ١٩٩٩ ص ١١٠.

٤.ولاس بيترسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي ، الجزء الثاني ، ترجمة صلاح صباغ ، المكتبة العصرية، بيروت ، ١٩٦٨، ص ٤٠١

٥.البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، إحصاءات التجارة الخارجية ١٩٩٠-٢٠٠٣، عدد خاص ٢٠٠٤

٥.البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المجموعة الإحصائية، عدد خاص ٢٠٠٣، ص ١٥

٦.وزارة التخطيط، هيئة التخطيط للاقتصادي، واقع الضرائب والهيكل الضريبي في العراق وعلاقته بالسياسة التنموية، بغداد، ص ١-٤

٧.انظر في هذا الإطار :-

- خطط التنمية الاقتصادية ١٩٧٠-١٩٧٥، ١٩٧٦-١٩٨٠، ١٩٨٠-١٩٨٥

- كامل علاوي كاظم، استخدام التباطؤات الزمنية في تقدير العلاقة بين الإنفاق الاستثماري وتكوين رأس المال الثابت في القطاعين الصناعي والزراعي في العراق، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد ، ١٩٩٢، ص ٤٧-١٠٨.

- فالح عبد الكريم الشيخلي، التنمية القومية وإقامتها في العراق، النفط والتنمية، العدد الخامس، أيلول ١٩٨٨، ص ٧٦-٩٠

٨.عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي: النفط والتنمية، الحروب، التدمير، الآفاق، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ١٩٩٥، ص ٣٣- ١٠٠

٩. رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧١، ص٤٦

١٠. يونس احمد البطريق، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤، ص ١٧٤-١٧٥

١١.وزارة التخطيط، مصدر سبق ذكره، ص ١٥

١٢. عوض فاضل إسماعيل، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد، ١٩٩٠، ص ٥٨٣-٥٨٩

١٣.عبد الحسين جليل ، سعر الصرف- العوامل المؤثرة فيه وأدارته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية مع إشارة خاصة للعراق " أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الكوفة ، غير منشورة ، ٢٠٠٢ ص ١٢٩-١٤٣.

١٤. فاضل عباس مهدي ، التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي في العراق ١٩٦٠-١٩٧٠ ، دار الطليعة ، بيروت ، ص ٥-٦.

١٥.إبراهيم موسى الورد " تحليل التغيرات البنيوية والنمو الاقتصادي للفترة ١٩٥٠-١٩٨٠ " أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة بغداد ١٩٨٧ ، غير منشورة ص ٧٩-٨١.

تعقيب .....

الدكتور عاطف لافي السعدون

تعتبر قراءة الواقع ضرورة منهجية، وأساسية، لأي دراسة تهدف إلى استشراف ظاهرة معينة، وقد حاولت الورقة تفكيك متغيرات الاقتصاد العراقي خلال حقب السبعينات والثمانينات والتسعينات، مركزاً على المدى والاتجاه الذي سلكته تلكم المتغيرات في أجواء وصفتها الدراسة ضمناً بالتخبط والعشوائية في خطط التنمية الاقتصادية. إذ مثلت المرحلة البكرية (نسبة إلى أحمد حسن البكر) والصدامية تكثيفاً لعسكرة الاقتصاد وتحويل معظم الموارد الاقتصادية لخدمة النظام السياسي ومجازفاته الرعناء، الأمر الذي أدى تشويه واسع في البنى الاقتصادية والاجتماعية.

نجحت دراسة الدكتور كامل علاوي ومن خلال استعراضها لمسيرة التنمية الاقتصادية في العراق في تركيزها على الدور الريادي الذي تبنته الدولة، وجهازها العام المتضخم. بيد أن دخول العراق منذ مطلع الثمانينات في حرب مع إيران أدى إلى ضياع عوائد التنمية وإهدار الطاقات العراقية، وجرى تبديد واضح في الموارد الاقتصادية واستيراد للعمالة من الخارج وبخاصة المصرية.

وفي محاولة إصلاح ما يمكن إصلاحه. أشارت الورقة إلى إجراءات الثورة الإدارية التي أدت في حقيقتها إلى زيادة نسبة البطالة في الاقتصاد العراقي، وهكذا بدت مرحلة اللاسلم واللاحرب (١٩٨٨ - ١٩٩٩) كأنها بداية تراجع يقين في معدلات الأداء الاقتصادي.

وما زاد من بلة الطين قيام النظام العراقي باجتياح الكويت، تلك المحاولة التي عدها العديد من المراقبين على أنها بداية تفكك النظام العربي، إذ لم سبق أن يحصل ذلك بين بلدين كلاهما عضواً في جامعة الدول العربية.

ففرض حصار اقتصادي مقيت على العراق، وتم تجميد أرصدته في البنوك الأجنبية، ودخل الاقتصاد العراقي في أزمة اقتصادية تمثلت بتعايش ثلاث مشاكل اقتصادية هي؛ التضخم، البطالة، تراجع العرض الحقيقي من السلع والخدمات، وصار من الأولى للفرد أن يستبدل النقد المتدني القيمة الحقيقية بالسلع وبالعملات الأجنبية، فازدادت المضاربات وخاصة في سوق الصرف، وقد تمكنت الورقة من إحصاء أحد عشر سعراً للصرف، كما ازدادت الديون العراقية بسبب زيادة أعباء خدمتها وعدم تمكن العراق على تسديد أصلها خلال حقبة الحصار. وقد أشارت الورقة بتفصيل إلى حجم الديون وأعبائها.

قد انعكس ذلك على الوضع الاجتماعي بسبب انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي، فازدادت معدلات الجريمة وشاع الفساد الإداري وبلغ أعلى مستويات الدولة العراقية آنذاك. وهكذا تلاقت المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لتدخل العراق في غياهب التخلف، بعد أن كان مرشحاً لأن يبلغ عداد البلدان المتقدمة في منتصف الثمانينات ،ومنذ النصف الثاني من التسعينات وبداية القرن الواحد والعشرين، بدا الاقتصاد العراقي وكأنه يستعيد عافيته، ولو بمعدلات متدنية، ربما بسبب قبوله بصيغة " النفط مقابل الغذاء". إلا أن الاستيراد بقي محدوداً على بعض السلع والمنافذ (الأردن وسوريا وإيران في بعض الأحيان).

الاقتصاد العراقي والليبرالية المزعومة

الأستاذ الدكتور عبد علي المعموري*

مقدمة

لا يمكن القول بأي حال من الأحوال أن تأريخ الممارسة الاقتصادية منذ عام ١٩٥٨والى ٢٠٠٣، وباختلاف النظم السياسية التي تعاقبت، أنها لم تقدم إنجازات اقتصادية محسوسة وواضحة لا تخطئها العين، وبالقدر ذاته فأن هناك آماد زمنية أغفلت الجوانب التنموية وقفزت مهام أخرى للأولوية في اهتمامات هذه النظم لذلك ظل الجهد التنموية متذبذبا طيلة أكثر من أربعة عقود.

ولسنا بصدد أجراء تقييم شامل للمرحلة السابقة، إلا أننا اشرنا الإشارة إلى الأعباء التي يتحملها الاقتصاد العراقي، والتي تأتت معظمها من مزيج من المسببات (خارجية وداخلية). فيما يخص الخارجية، أن طبيعة ممارسات التنمية في العراق وإخفاقاتها وانحرافاتها وطريقة التحكم في مساراتها التاريخية والإقليمية والدولية والاجتماعية والأيدلوجية التي كان العراق طرفا فاعلا فيها. لذلك شكلت عامل ضغط لاعتماد سياسات خارجية أضرت كثيرا بالجهد التنموي عن طريق إعطاء المبررات لتراجع أولوية التنمية ليحل محلها ((عسكرة الاقتصاد والمجتمع))، وفي الجانب الداخلي فان غياب فلسفة واضحة للتنمية وتغييب العقلانية في التخصيص الاقتصادي للموارد، بجانب شيوع التجريبية في السياسات الاقتصادية.

إلا أن هذا بمجمله لا ينفي أن العراق قد استخدم جزء من موارده في إقامة وتكوين راس المال الثابت (الأصول الثابتة) في شكل مشروعات زراعية أو صناعية أو خدمية وبخاصة ما يقع تحت مسمى البنية التحية، إلا أن السنوات ما بعد ١٩٨٥ قد أوضحت بدون أي لبس تسارع الاتجاهات في خفض الاهتمام بالتنمية الاقتصادية- الاجتماعية لصالح الإنتاج الحربي. فقد بررت الدولة بعد عام ١٩٨٥ تخفيض حصة خطط التنمية من عوائد النفط الـ ٥٠ بالمئة مقابل (٧٠ بالمئة) مفترضة في عهد مجلس الأعمار بمخاوفها من عدوان خارجي مرتقب فزادت حصة الميزانية الاعتيادية إلى ٥٠ بالمئة[١].

إلا أن التراجع الهائل في كل مجهودان الإنماء الاقتصادي جاءت على خلفية غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠، وما رافق ذلك من عقوبات اقتصادية فرضتها المنظمات الدولية تحت ضغط أمريكي لم يكن خافيا، وما ترتب على العمليات العسكرية عام ١٩٩١ والتي طالت في تدميرها للقاعدة الاقتصادية والاجتماعية، مما تركت أثارها على مجمل الأوضاع اللاحقة، فيما جاءت عملية احتلال العراق عام ٢٠٠٣ لتضيف مزيدا من التدمير لبنية الاقتصاد العراقي من خلال العمليات العسكرية الصرف وما تبعها من عمليات نهب وسرقة وتدمير منظم أطرافه (محلية – إقليمية – دولية).

وبغية الوقوف على رؤية واضحة اتجاه المستقبل وما ينتظر العراق (اقتصاديا واجتماعيا) على الأمن، فأن الانتقال من نظام سياسي إلى أخر ومثله من نظام اقتصادي إلى نظام اقتصادي آخر. رغم الموجة العارمة في العالم والتي يحملها (أسياف الليبرالية الجديدة(WB- WTO- IMF) ومن ورائهم القوة العسكرية لأمريكا.

ولا نعتقد ابداً انه لا توجد مساحة لا فكرية ولا عملية للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي العراقي، بجانب أن هناك خطأ فكري ونظري في إلصاق آلية السوق بالرأسمالية، إذ أن ميكانزم السوق (العرض والطلب) هو موجود وجود البشرية فقد عرفت بابل

* كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

خيارات الناس وهي خيارات غير محدده وتستهدف توفير فرص الحصول على الحاجات الأساسية فان الاعتماد على بعض من هذه المؤشرات كفيل بالإفصاح عن تردي حالة الخدمات وبخاصة الاجتماعية والصحية، فنسبة العجز في إنتاج المياه الصالحة للشرب يصل إلى ٣٠ بالمئة، إذ أن الحاجة الفعلية تصل إلى خمسة مليون متر مكعب يوميا عند نهاية عام ٢٠٠٠ وتشير الفحوصات المختبرية التي أجريت أن ما نسبته ٥٠ بالمئة من الكميات المتحققة غير مطابقة للمواصفات العالمية وحتى العراقية لعام ١٩٧٤، كما أن الخدمات الصحية سجلت تراجعا كبيرا مقارنة بدول الجوار، إذ أن نسبة طبيب/ شخص وهو معيار عالمي يبلغ في العراق (١٠٠,٠٠٠) شخص مقابل (٥١) طبيب ومريض إلى سرير تبلغ (٦٢٨) شخص للسرير الواحد ومريض إلى ممرضه (٥٢٩٨) مريض إلى ممرضه[١٤]. مما يعكس درجة التخلف في الخدمات.

لقد انعكست هذه التراجعات في معيار العمر المتوقع للحياة إذ انخفض من ٦١ سنة عام ١٩٨٧ إلى ٥٨ سنة عام ١٩٩٧ في حين كان مفترضا وفق سياقات خطة التنمية ١٩٧٦-١٩٨٠ إلى ٦٩,٦ سنة عام ١٩٩٧[١٥]. وما زاد من حدة أوضاع التنمية البشرية إن التضخم المنفلت الذي عاش في كنفه المجتمع للسنوات ١٩٩١-١٩٩٥ بشكل رئيسي أدى إلى إعادة توزيع الدخل لصالح إفقار شرائح واسعة من السكان وبالتالي ازدياد مساحة الفقر في حين تركزت الثروة في يد القلة وبالتالي إلى بدء ذوبان الطبقة الوسطي وتبعا لبيانات مسوحات الأسرة للسنوات ١٩٨٨-١٩٩٣. فان نصيب أغنى (٢٠ بالمئة) من السكان قد أرتفع من (٤٤,٧ بالمئة) إلى (٥٥,٧) في حين أنخفض نصيب أفقر (٢٠ بالمئة) من الدخل قد أنخفض من (٧,١١ بالمئة) إلى (٥,٤٧ بالمئة) من أجمل الدخل السنوي مما يعكس التباين في توزيع الدخل والتفاوت الطبقي في المجتمع[١٦].

أدت ظروف الحصار الاقتصادي وعدم قابلية الاقتصاد العراقي من توليد فرص العمل المتناسبة مع نمو القوى العاملة فيه إلى ظهور بطالة محسوسة ساندها في ذلك ضعف الدخول في المؤسسات الحكومية والتي كانت مدعاة لترك الكثير من العاملين فيها إلى ترك أعمالهم والبحث عن أعمال تدار دخلا يجابه متطلبات العيش، إذ أن الاقتصاد العراقي كان يحتضن نسبة بطالة قدرها (٣,٦ بالمئة) عام ١٩٨٧ وهي تعبر عن حراك مهني اقتصادي حقيق مما يؤكد أن الاقتصاد العراقي لم يمن يعاني من بطالة يعتد بها في عقد الثمانينات، فيما قدرت البطالة بأنها تتجاوز (١٥ بالمئة) من مجموع القوى العاملة عام ١٩٩٧[١٧].

في حين بلغ التسرب من قطاع التربية ١٩٩٥- ١٩٩٨ (٤٤٣٧) معلما وبلغ الهدر والتسرب في مختلف المراحل الدراسية(٢٠,١ بالمئة) بواقع ٨٨٤٠٢٩ ألف طالب من أجمالي الطلبة المقيدين[١٨].

فيما قدر عدد حملة الشهادات العليا خارج البلد ما بين ٤٠٠٠-٥٠٠٠ مابين دكتوراه وماجستير.

ثانيا: المنح والمساعدات و إعادة الأعمار

لم يشهد أي بلد نفطي بعد تعديل الأسعار عام ١٩٧٣ حالة تقديم المنح والمساعدات كما جرى الترويج لها بشأن العراق. وبسبب من مسوغات أساسية لم يجرؤ الكثير من السياسيين العراقيين على اختلاف مشاربهم (الليبرالية - الاشتراكية - الإسلامية) الإشارة إلى الأسباب الكامنة وراء احتلال أمريكا للعراق و تنصيب نفسها قائما على إدارة شؤونه على نمط (إدارة القاصرين) من خلال إمساكها بعناصر القوة العالمية تفردا، دعت إلى قيام مؤتمر المانحين في مدريد وبالأدوات ذاتها عملت على الدول الأخرى التبرع لإعادة أعمار

العراق كل حسب مقدرته، وما يمكن قوله في هذا الجانب أن أعادة أعمار العراق قد سجلت حضورا إعلاميا ورسميا وأشبعت بحثا نظريا في المؤتمرات والندوات واللقاءات دون أن يحظى الواقع الفعلي بمثل ذلك. وابتداء كان تقدير تكاليف إعادة الأعمار عملية ليست واقعية وعلمية لأسباب تتعلق برغبة أمريكا بعدم الإقرار على أن الأمريكي المدفوع إلى العالم والمرتكز على عدم وجود أهداف اقتصادية لأمريكا في العراق والاقتصاد على إشاعة الديمقراطية والحرية وبناء العراق ليصبح "لؤلؤة الشرق الأوسط " وكذلك الإبقاء على حاجة قائمة لها من اجل دمج الاقتصاد العراقي عضويا بالاقتصاد الأمريكي باعتبار أن الاقتصاد العراقي يظل الدولة الأكثر أولوية للرعاية الأمريكية وعلى وفق ذلك جاءت التقديرات المفترضة لإعادة الأعمار متباينة فقد تقديرها من قبل لجنة جرى تشكيلها على عجالة دون أن تضطلع ميدانيا على واقع المجتمع وقطاعاته الاقتصادية فأقرت اللجنة المشكلة ما بين متخصصين من الأمم المتحدة والأمريكان على أن حجم الأموال المطلوبة لإعادة الأعمار هي (٥٦) مليار دولار .

في حين تقدر أوساط عراقية حجم الأموال المطلوبة لإعادة الأعمار (٨٧) مليار دولار[١٩]، ثم عادت الأمم المتحدة لوحدها لتقدر حجم الأموال المطلوبة لإعادة الأعمار بـــ(١٣٥) مليار دولار على وفق ذلك لا يوجد تقدير حقيقي لحجم الأموال المطلوبة لأعمار العراق مع العلم أن ما جرى اعتمادا رسميا هو مبلغ (٥٦) مليار. والأموال التي جمعها في إطار مؤتمر مدريد والمقدرة بحوالي (٣٣) مليار.

الجدول (١)

التقديرات المختلفة لأعمار العراق

حجم الأموال في مؤتمر مدريد (١)	تقديرات الأمم المتحدة ـــWB	التقدير العراق	التقديرات الدولية
٣٣	٥٦	٨٧	١٥٦
النسبة (%)	٢:١	٣:١	٤:١
	٥٨	٣٧,٩	٢١,١

ومن الجانب الآخر فأن التدقيق في موضوع الأموال المقدمة في مؤتمر مدريد يكشف أن حصة المنح والهبات والمساعدات غير المشروطة تعد مبلغا صغيرا وقليلا ولا تتجاوز (٧) مليار دولار، في حين تصبح الأموال الأخرى والتي تقارب (٢٦) مليار دولار قروض على العراق.

أما فيما يخص المنحة الأمريكية لإعادة أعمار العراق والتي تبلغ (١٨٣٤٩) مليون دينار لعمليات الأعمار والتأهيل تتوزع على (١١) مجموعة من الأنشطة والفعاليات مشتملة على (٢٣٧٠) مشروعا وكما موضح في الجدول (٢).

علما بأن الإدارة الأمريكية عادت وتراجعت عن توزيع هذه المنح على القطاعات المختارة، وأعلنت أنها ستنفق (٧٥ بالمئة) من المبالغ على الأمن والسيطرة، مما وضع الحكومة الحالية في حرج، لأن هذه الأخيرة لها أجندة مختلفة عما تحمل الأجندة الأمريكية، هذه التقاطعات يمكن أن تمتد إلى دول أخرى، لاسيما وأن أغلب الدول لم تفِ بالتزاماتها التي تعهدت بها ،وهو ما أضطر الحكومة الأمريكية إلى الإيحاء إلى العراق بالدعوة إلى لقاء للدول المانحة في طوكيو، كونها أكبر الدول المانحة (٥) مليار دولار، لاسيما وهي تتطلع لاسترضاء أمريكا لإسنادها في مطالبتها بأشغال مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي.

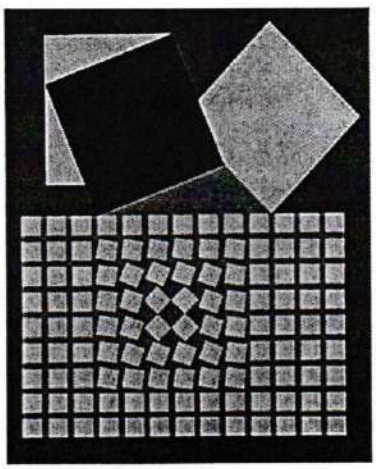

الجدول (٢)

توزيع المنحة الأمريكية لإعادة الأعمار على القطاعات الاقتصادية والمجتمعية

مجموعة النشاط	المبلغ المقرر (مليون دولار)	النسبة (%)
الأمن وسيادة القانون	٣٢٤٣	١٧,٥
الطاقة الكهربائية	٥٥٦٠	٣٠,١
البنى الارتكازية لقطاع النفط	١٧٠١	٩,٢
العدل والسلامة والدفاع المدني	٥٦٠	٣
الديمقراطية	٤٥٨	٢,٤
التعليم واللاجئين – حقوق الإنسان	٢٨٠	١,٥
الطرق والجسور والإنشاءات	٣٧٠	٢
الرعاية الصحية	٧٩٣	٤,٣
النقل والمواصلات	٥٠٠	٢,٧
الماء والمجاري	٤٣٣٢	٢٣,٤
التنمية في القطاع الخاص	١٨٤	٠,٩
المجموع	١٨٤٣٩	١٠٠

المصدر: مهدي الحافظ، تحديات ومهمات إعادة الأعمار في العراق، ورقة مقدمة إلى مؤتمر بيروت للدول المانحة، ١٧-٢٠٠٤/٣/١٩، ص ١٤، أصل الورقة.

ويمكن الإشارة كذلك إلى أجمالي التعهدات المالية التي وعدت بها اليابان في مؤتمر المانحين في مدريد والبالغة (٥) مليار دولار، منها (١,٥) دولار كمنحة، فيما أودع مبلغ (٥٠٠) مليون دولار منها في صندوق التمويل الدولي وبواقع ٣٦٠ مليون دولار ضمن صندوق الائتمان التابع للأمم المتحدة و(١٤٠) مليون دولار ضمن صندوق ائتمان البنك الدولي. مما لا شك فيه أن هذه المنح يمكن إن يكون لها اثر واضح في عملية تنشيط الاقتصاد العراقي من خلال مضاعف الاستثمار.

ثانيا: المنح والمساعدات و الأعمار؟

كشف تقرير لمكتب الموازنة التابع للبيت الأبيض ونشرته الواشنطن بوست حزيران ٢٠٠٤ بأن الإدارة الأمريكية أنفقت ما نسبته (٢ بالمئة) فقط من مبلغ (١٨,٤ مليار دولار) التي اقرها الكونغرس من العالم الماضي لدعم العراق وحتى – ٢٢ حزيران ٢٠٠٤ ، ويشير إلى انه لم يتم صرف أية مبالغ من أموال هذا الصندوق على إعادة الأعمار في مجالات الرعاية الصحية أو الاجتماعية أو البيئة وتنقية المياه والتعليم، والأموال المصروفة على مجالات الإدارة ودعم الأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان تفوق ما تم أنفاقه على المجالات الأخرى مجتمعة.

إذ أشار الدكتور مهدي الحافظ وزير التخطيط (السابق) في شهر أيلول ٢٠٠٤ من إعادة الأعمار هي دون مستوى الطموح وهو تعليق فيه شيء كبير من الدبلوماسية وهو يعلم جيدا بعدم وجود أعمار أصلا في حين يشير المسؤول الأمريكي عن إعادة أعمار العراق أن مبلغ (١,٢) مليار قد جرى إنفاقه بعد ٢٢ حزيران ٢٠٠٤ على المشروعات المقررة وهو أمرا يثير الاستغراب حقا ممن المدة من ١/ ١/ ٢٠٠٤ إلى ٢٢/ ٢٠٠٤/٦ لم يجري أي إنفاق ومن ٢٢/ ٦ / ٢٠٠٤ لغاية ٢٠/ ٩/ ٢٠٠٤ ويجري أنفاق (١,٢) مليار دولار[٢٠] هذا يجري وفق خطة وجدول تنفيذ أم أن العملية تعتمد على التطبيل والتهريج وذكر الأرقام والإحصاءات حول مبالغ الإعانات والأعمار .

فقد أشار وزير التخطيط والتعاون الإنمائي في ورقة أعدها للملتقى الاقتصادي في بيروت من أن هذه المساهمة (المقصود بها الأمريكية) الكبيرة في عملية أعادة الأعمار سوف يكون لها أثرها الواضح في عملية تنشيط الاقتصاد العراقي، واستتاب الأمن وتوفير المياه الصالحة للشرب وقد بنى تصوراته على أن انسيابية هذه المساهمة ستكون بيسر وبتوجيه من وزارته صوب المشروعات التي تحظى بالأولوية، ولكن الحال ليس كذلك.

منذ بدء الدعوة الأمريكية لإعادة إعمار العراق التي أعقبت الاحتلال بوقت قصير والى الآن لم يجري الإعلان عن حجم الأموال التي أنفقت وفي أي مشروع أو قطاع، وكل ما أغرق فيه العراق هو سيل الوعود والجداول والأرقام والاجتماعات التي لا تنتهي حول الأعمار، حتى أن اجتماعات المانحين حتى تكسر حاجز الرتابة وزعت اجتماعاتها على قارات العالم، الواقع على

الأرض لا يدع مصداقية لما يقال، وهذه حقيقة بات يعرفها العراقي البسيط الذي لا يفهم شيء في الشفافية أو الاستراتيجية كما يتمنطق بها البعض لأنه فعلا لا يوجد شيء مما يقال، والمفارقة أن عقد تسليم أعادة أعمار العراق قد جرت قبل شهرين من الاحتلال[٢١] كما تعلن الشركات الأمريكية (هاليبرتون مثلا) ولازالت والى ألان عقود تبرم.

أن على حكومة الولايات المتحدة أن تعوض الشعب العراقي بحيث يتمكن من أعادة أعمار وبناء بلده لأنها مدينة للعراق بإصلاح ما دمرته ماديا ومعنويا فهي قد دمرت كل شيء دون أي سند قانونية أو تفويض أممي.

ومما يكشف ضآلة الجهد الإنمائي في العراق هو ما تفصح عنه موازنة عام ٢٠٠٤ إذا تشكل النفقات الرأسمالية ما قيمته (٤) مليار موزعة على الوزارات والجهات الرسمية عدا قطاع النفط ألا أنها جهودها متثاقلة ومتباطئة وغير موجودة تحت حجج كثير منها عدم التزام الدول المانحة بما اتفق عليه في مؤتمر مدريد للمانحين. وعدم توافر بيئة أمنية مناسبة وإعمام هذا غير صحيح فالمحافظات الآتية تعد أمنة مثل (الديوانية–كربلاء–الناصرية–ميسان – الكوت – السماوة) ولكن لا توجد جهود حقيقة للإعمار بل اغلب الأعمال الجارية هي روتينية كانت تقوم بها بلديات المحافظات، فلا توجد مشروعات أنجزت أو أصلحت بشكل عياني حتى توفر مصداقية للخطاب المبثوث .

ثالثا: الخصخصة والاستثمار الأجنبي

من المناسب الإشارة إلى أن القانون الدولي يلزم السلطة المحتلة لبلد ما باحترام قوانين البلد النافذة، وأن أجراء تغيرات واسعة النطاق في الهياكل الحكومية والإدارية لن يكون قانونيا، هذا ما أستنتجه المدعي العام البريطاني حينما أبلغ رئيس الوزراء البريطاني (توني بلير) بشأن القوانين التي أصدرها الحاكم المدني الأمريكي (بريمر)، وأن فرض إصلاحات اقتصادية هيكلية رئيسه لن يكون مفوضا به من جانب القانون الدولي[٢٢]. ويقع تحت لواء هذا الأمر (خصخصة ١٢٩) شركة مملوكة للدولة، مما يسمح للاستثمار الأجنبي، بحسب القانون الذي أصدره في أيلول ٢٠٠٣، بدخول العراق بدون قيود أو شروط أو أية تحفظات، وألحق هذا بخفض الضرائب والتعريفات الجمركية بصورة جذرية، وهذا يعد أصلاح هيكلي رئيس، وهو ما يتعارض مع روح ونصوص القانون الدولي.

وحتى البنك الدولي (WB) والذي يمول بشكل واسع برامج التكييف الهيكلي والذي تسميه صحيفة وول ستريت جور نال على أنه (رسول الخصخصة)، قد حذر من القيام بعمل فوري بشأن خصخصة (١٢٩) مشروعا عراقيا (قطاع عام) مقترحا الإبقاء عليها للحفاظ على العمالة والاستقرار الاجتماعي قبل أن تصبح معدة لخصخصة ممكنة في غضون (٤– ٥) سنوات قادمة[٢٣].

ولتشجيع المستثمرين الأجانب (وبخاصة الأمريكان) خفض برايمر الضرائب على الشركات الأجنبية من (٤٥بالمئة) إلى (١٥بالمئة) كحد أعلى ورفع كل القيود التي تحد من نقل أرباحها خارج العراق[٢٤]. حتى أن دونالد رامسفيلد (وزير الدفاع الأمريكي) ومن أشد دعاة الحرب على العراق يعبر عن قانون برايمر للاستثمار (بأن العراق سوف يمتلك بعضا من أكثر

قوانين الاستثمار والضرائب أشعاعا وترحيبا في العالم الحر)[٢٥].

أن محو المؤسسات العراقية من الساحة الاقتصادية يعد نبأ سارا للشركات المتعدية الجنسيات، إذ سيكون من السهل جلب منتجات وول – مارت أو - Eleven لتسيطر على النشاط التجاري في العراق[٢٧]، فهي قادرة على إغراق الأسواق العراقية بالسلع والمنتجات بحيث تستطيع لجم أمكانية ظهور منتجات محلية (عراقية) مستقبلا وستدفع مؤسسات الدولة والقطاع الخاص خارج حلبة الإنتاج بسبب عدم التكافؤ.

وما تسعى إليه أمريكا في العراق هو ليس أعمار العراق بحسب الخطاب الدارج، بل حقيقة الآمر أن شركاتها ذاهبة لشرائه، طالما أن الإستراتيجية المقررة تعمل باتجاه تحويل البلد إلى مركز تسوق هائل للشركات متعدية الجنسيات، أنه (اوكازيون) تزيلات القرن.

أن قراءة أوضاع الاستثمار في العديد من البلدان النامية والعربية منها لا تؤيد أمكانية حصول العراق على استثمارات أجنبية تتناسب مع احتياجاته حتى لو فاقت جاذبية للاستثمار الأجنبي جميع البلدان النامية، وأضحت بمستوى الولايات الأمريكية، فلن يكون بمقدوره الحصول على (٧) مليار دولار سنويا، ومن المتوقع أن لا يحصل العراق على أكثر من ٣ مليار دولار سنويا في أفضل أجواء التفاؤل[٢٨] نظرا لغياب الكثير من حوافز الاستثمار ومنها: بنية تحتية متكاملة، ظروف استقرار وأمان، توافر فرص منافسة عادلة للاستثمار الأجنبي، وهذه غير ممكنة بسبب من استحواذ الشركات الأمريكية على جميع الفرص الاستثمارية، وهو ما يعبر عنه البريطانيين صراحة عندما قالوا (لن يبقي لنا الأمريكان سوى تنظيف دورات المياه العامة)[٢٩]. وتجربة مصر مع الاستثمار الأجنبي ماثلة للعيان فهي رغم انفتاحها المبكر والبيئة التي وفرتها (فهي بحق أفضل الأجواء العربية) إلا أن الاستثمار الأجنبي فيها ظل يتركز في القطاعات الهامشية والخدمات، ولم يتلامس بقوة مع القطاعات السلعية التي هي الضمانة الحقيقة لقيام تنمية وتطور يعتد به ورصيد للمجتمع في سياق سعيه للسيطرة على مستقبله.

والأمر المثير للاضطراب بشكل خاص أن الإقرار على الخصخصة يتخذ من أجل تسهيل دخول الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد العراقي، دون وجود آية دلالات منطقية لذلك، إذ لم يتم إجراء دراسات (دراسات جدوى) تتحقق من أن هذه المؤسسات كانت تحقق خسائر في نشاطها، كما أن الاقتصاد العراقي في هذه اللحظة التاريخية لا يحتاج إلى استثمار يستحوذ على أصول قائمة، بل الاوجب أن تكون الحاجة قائمة إلى استثمار حقيقي يضيف إلى قدراته الإنتاجية قدرات جديدة يترتب عليها زيادة مساحة الاستخدام (التشغيل) في بلد يعاني من بطالة تصل إلى (٥٠ بالمئة) من قواه العاملة، وليس الاستثمار العقيم الذي يشتري مشروعا قائما مستبدلا الملكية الوطنية بملكية أجنبية دون أحداث تغيير في مستوى أجمالي الناتج المحلي.

أن الدعوات المبثولة (قبل الاحتلال وبعده) من قبل الإدارة الأمريكية ومن مناصري الاحتلال من العراقيين لدخول الاستثمار الأجنبي يراد منها التمهيد لخصخصة قطاع النفط مستقبلا على خلفية عدم قدرة العراق على تنمية موارد هذا القطاع وزيادة إنتاجه.

وحتى تضمن كذلك الحرية المفترضة لتصرف الحكومات الجديدة المنتخبة من عدم إمكانية تصحيح بعض المشكلات الاقتصادية – الاجتماعية التي أدت إليها ظروف الحرب والانهيار الاقتصادي والاحتلال. وهي بذلك تضمن عدم قدرة الحكومة إلى الوصول إلى القسم الضخم من المخرج الوطني، وبهذا فأن حرية النظام السياسي في العمل الوطني الحقيقي قد شلت قبل أن تظهر.

أن أسلوب إدخال الخصخصة إلى الاقتصاد العراقي هي حالة مختلفة عما جرى في بلدان كثيرة ففي روسيا أستخدم العلاج بالصدمة، وفي الأرجنتين الجراحة بلا تخدير، أما في العراق فالعلاج (بصدمة ورعب القوة العسكرية).

أبدى بول بريمر تذمره من أوضاع الاقتصاد العراقي عندما وجه خطاب إلى مجلس الحكم، من أن الاقتصاد العراقي ((محمي بدرجة كبيرة وتهيمن عليه عقيدة اقتصادية اشتراكية)) موضحا أن على العراق إن يفتح بجهد معظم صناعاته للاستثمارات الأجنبية وتبعا لذلك إصدار في ٢٠٠٣/٨/١٩ أمرا يعرض فيه الشركات العراقية للبيع مخولا بذلك موضوعة الأعمار إلى وضع دولة كاملة في المزاد السري.

أن الشركات المراد خصخصتها تحتضن أكثر من (٢٠٠) ألف عامل وفني ومهندس (٣٠) ومن المتوقع إن تبلغ نسبة التسريح ما بين ٢٠- ٣٠ بالمئة .

رابعا: الشركات المتعدية الجنسيات

ظلت علاقة العراق بالشركات المتعدية الجنسيات في أطار ضيق طيلة أكثر من (٣٥) سنة إلا في مجالات محددة، بسبب من النظرة التراكمية في الفكر السياسي والاقتصادي المتوارثة من العهد الجمهوري (١٩٥٨) والى الآن. والتي ترى في هذه الشركات ما هي إلا قنوات لامتدادت رأسمالية، وبسبب من تاريخ الممارسة لهذه الشركات في العالم الثالث والتي ظلت موضع ريبة وحذر في نظرة النظم السياسية التي تعلو من شأن الهاجس الأمني.

بجانب ذلك فأن طبيعة عمل هذه الشركات الأخطبوطية تمثل معتمدة ومجربة للرأسماليات المركزية، كونها حاملة لكل مظاهر التوسع والهيمنة والإلحاق لاقتصادات البلدان المستقبلة لها بالاقتصاد العالمي ونشر نمط الإنتاج الرأسمالي وأسلوب الحياة لبلدان مركز المنظومة.

ومتى تبينا واقتنعنا بأن العولمة الحالية أداتها الرئيسة الشركات العملاقة متعدية الجنسيات أدركنا إن كل هذا الكلام الذي يصور العولمة على إنها عملية "تحرر" من مختلف صور الاستعباد هو محض خرافة. هذا الخطاب كان معتمدا كرؤية في النظام السابق، لكن التغير الذي حصل والتحول المفروض قسرا من الخارج في التحول بالنظرة إلى الشركات الأجنبية، فتح الباب على مصراعيه كيما يصبح ما يمثل (غزو) وجعل العراق ساحة مفتوحة لهذه الشركات على قاعدة التدمير لكل الأبنية الاقتصادية " هذا التدمير كان مخططا، حتى تعطى الفرصة كاملة للشركات لاجتياح العراق تحت مسمى إعادة الأعمار.

وهو ما أشار إليه السيناتور جون ماكين الذي صاغ الأطماع الاقتصادية في العراق بشكل رائع بقوله (أن العراق هو قارورة العسل الضخمة التي تجذب الكثير من الذباب)[٣١] والعسل ليس هو النفط لوحده بل هو (المياه، الهواتف، الطرق، المدارس، وسائل الأعلام، القطارات، الطائرات،.... الخ) كل شيء يمكن تحويله إلى سلعة تباع من اجل الربح وعليه فان نظرية الإدارة الأمريكية صوب العراق والمعدة سلفا هي أقصف قبل إن تشتري في حين يرى ماكين في الذباب هي مجموعة الشركات الأمريكية المرتبطة بهذه الإدارة (بيكتل، هاليبرتون، أم سي أي، أيكسون موبل، واكينهت، تايم وايز، وال، مارت، بوينغ، ينوز كروب، داني كورب... وغيرها). ولا نريد القول أكثر مما سبق، والجدول يوضح بعضا من أهم الشركات المتعدية الجنسيات التي منحت عقود عمل داخل العراق لحد الآن.

الجدول (٣)

بعض أهم الشركات المتعددة الجنسيات التي منحت عقود عمل داخل العراق

أسم الشركة	التخصص	مقرها	قيمة العقد
١.شركة(International Resources Group (I R G)	تقديم الخدمات وخاصة الطاقة الكهربائية، وتعمل في ١٢٠ دولة	الولايات المتحدة	٧,١٨ مليون دولار
٢. بيربي كوربويشن (سوق الأوراق المالية الأمريكي: (PCR)	في خدمات المقاولات العامة وإدارة الإنشاءات وخدمات التصميم البنائي. تعمل في ٧٠ دولة	الولايات المتحدة	منحت عقد تشيد بمبلغ (١٠٠ مليون دولار) بالعراق
٣.سكايلينك أير أند سبورت الأمريكية المتحدة Skyin Air and Logistic Support USA INC في النواحي الأمنية حيث يوجد ما يسمى (نظم سكايلينك الأمنية) وهي فرع يقدم حالة التقدم في تكنولوجيا أمن أبنية المطارات وغيرها		كندا	منحت عقداً بمبلغ (١٠,٢ مليون دولار) لإدارة ثلاثة مطارات تجارية في بغداد والموصل والبصرة
٤. مجموعة واشنطن الدولية Washington Group International (W G I)	رائدة في الهندسة والتشييد والبيئة ومصانع الصناعات الإنتاجية والتعدين والمرافق النووية والكهربائية، خطوط الأنابيب والسكك الحديدية. تعمل في ٣٠ دولة ويعمل بها أكثر من ٣٠ ألف موظفاً وعاملاً. تتلقى الشركة (WGI) حوالي ١٦بالمئة من حجم معاملاتها السنوية البالغة ٣,٧ مليار دولار من الحكومة الأمريكية	الولايات المتحدة	منحت الشركة عقداً مبدئياً بمبلغ ١٠٠ مليون دولار
٥. شركة أم أس سي وورلدكم MIC WORLDCOM	خدمات اتصالات محلية وللمسافات البعيدة والدولية وخدمات الإنترنيت والمواصلات السلكية، قفزت شركة وورلدكوم إلى المرتبة الثامنة ضمن شركة التعاقدية في مجال التكنولوجيا عام ٢٠٠٢، حيث بلغت مبيعاتها ٧٧٢ مليون دولار .	الولايات المتحدة	منحت عقد قدره ٣٠ مليون دولار لبناء شبكة لاسلكية في العراق
٦.شركة سويز درونك الأمريكية Sterodoring Series of America (S S A)	رابع أكبر شركة شحن وتفريغ سفن في العالم ، وتعمل هذه الشركة حالياً في ١٥٠ موقعاً في ١٣ دولة أغلبها من دول أمريكا اللاتينية	الولايات المتحدة	منحت عقوداً لإدارة وصيانة الموانئ العراقية
٧. شركة (أي بي تي) أسوسيتس ASSOCIATES INC (ABT)	في معالجة سلسلة من القضايا الاجتماعية في الدول النامية خاصة تقديم الخدمات	الولايات المتحدة	قيمة العقد ٤٣,٠٨ مليون دولار

	الصحية وتزويد المعدات والمؤن الطبية وتدريب العاملين في مجال الصحة		
٨. شركة بلاك وفيتش هولدنج كومباني (B V) بي في BLACK VEATCH HOLDING COMPANY (B V)	في مشاريع البناء وتشمل الصيانة والتصميم والاستشارات الأمنية والإدارية. وهي شركة عالمية ويأتي ترتيبها رقم ٧٨ من عدد ٥٠٠ شركة من الشركات الخاصة في الولايات المتحدة في عام ١٩٨٠ حصلت الشركة على عقد للعمل في مشروع مياه البصرة في العراق	الولايات المتحدة	منحت الشركة عقداً كجزء من عقود حجمها ٩٠٠ مليون دولار منحتها هيئة المعونة الأمريكية لإعادة البناء في العراق
٩. شركة فلور كوربوشن (فيور)	تقدم خدمات في مجالات الهندسة والمخزونات والتشييد والعمليات والصيانة وإدارة المشروعات، وفروع شركة فلور متخصصة في صناعات التكنولوجيات الحيوية، الصيدلانيات، الكيميائيا، والبتر وكيميائيا، مايكرو الكترونيكس، التعدين والتصنيع وإنتاج النفط ، والنفط وعملياتها وتوليد الطاقة والمعدات التجارية والمؤسسات والخدمات الحكومية والنقل والاتصالات. تأتي مرتبة شركة فلور في الرقم (٥٠٠) حسب كشف مجلة (فورشن)، وبها ٥٠,٠٠٠ من العاملين في ٢٥ قطراً في القارات الست، وقد بلغت إيراداتها ١٠ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٠٢ .	اليوسو فيجو بكاليفورنيا	منحت عقد في العراق لأحد فروعها وهي شركة فلور أنترناشنال وشركتين أخريين هما بويغي غروب أنترناشونال
١٠. بارسونز كوربوريشن Parsons Corporation	في مجال التخطيط والتشييد والهندسة والأنفاق وطرق المرور السريع والمياه والبنية التحتية والسكك الحديدية والتخطيط الحضري والطيران والقطاعات التجارية والصناعية، وتعمل الشركة في (٣٨) قطراً وفي عام ٢٠٠٢ كانت إيراداتها قد فاقت(٢,٤ بليون دولار)، تعمل بشكل لصيق مع(هاليبرتون- Halliburton) بنت المدينة ينبع في الصحراء العربية، وكذلك بارسونز متوطدة في الكويت قامت بأعمال إعادة البناء الكثيفة في حقبة ما بعد الحرب في البوسنة وكوسوفو	الولايات المتحدة	منحت عقود لإعادة تأهيل البنى الأساسية في العراق
١١. مجموعة لويس بيرجر (LBG)	تقديم خدمات هندسية مدنية وبنائية وميكانيكية وكهربائية وبيئة، وللشركة مكاتب في أكثر من (٦٠٠) مدينة، بما يشمل إنكلترا وفرنسا والهند واليابان والفلبين ورومانيا وتايلاند وتركيا. ساهمت	الولايات المتحدة	منحت أحدى فروع مجموعة لويس بيرجر وهي بيرجر/ ABAM عقداً فيدرالياً بقيمة ٤,٨ مليون دولار. وتتوقع مجموعة لويس بيرجر

	في أفغانستان لإصدار عملة جديدة وكذلك تحصلت الشركة على عقد بمبلغ (٣٠٠) مليون دولار لإعادة بناء الطرق بين كابل وقندهار وهيرات في أفغانستان		أن تتلقى عقوداً إضافية في العراق
١٢. مينلو ويلد وايد فورواردينغ Menlo Worlde Forwarding) (MWF)	تقدم خدمات الشحن الجوي والبحري عبر المحيطات، والشحن المستعجل وتقوم أيضاً بإدارة مشاريع للتعدين والنفط وتوليد الطاقة، ولها (١٢٠٠٠) من العاملين، ولها أكثر من ٥٠٠ موقع خدمة ووكيل في أمريكا الشمالية وحول العالم، وتخدم ٢٢٦ قطراً	مقرها في مدينة ريدوود، كاليفورنيا	منحت عقود في العراق من قبل وكالة التنمية الأمريكية الدولية
١٣. مجموعة بيكتل المتحدة Group Inc Bechtel	في أعمال التشييد لأكثر من ١٠٠ عام أكملت خلالها ما لا يقل عن ٢٠٠٠٠ مشروع في ١٤٠ قطراً. وهي الشركة الأولى في الولايات المتحدة في مجال مقاولات التشييد، والشركة هي متعهد الدفاع رقم ١٧ من بين أكبر الشركات التي تعمل في هذا المجال. بجملة أيراد تبلغ ١١,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ وتستخدم الشركة ٤٠٠٠٠ من العاملين	في سانفراسيسكو في الولايات المتحدة	منحت عقداً بقيمة مليار دولار
١٤. شركة Kellog , Brown & Root (K B R)	في الخدمات المتكاملة في مجال صناعة النفط وهي تابعة لمجموعة هالبيرتون للهندسة والإنشاءات	الولايات المتحدة	منحت عقد بمبلغ ٧١,٣ مليون دولار لتصليح وتشغيل آبار النفط في العراق
١٥.معهد تراينجل للأبحاث	تقوية المهارات الإدارية والطاقة الإدارية المحلية والخدمات البلدية من ماء وصحة ونظافة عامة والتحكم الاقتصادي، وبرامج الدورات الاتصالية، وحل الأزمات والقيادة والتحليل السياسي، وهو وسيلة للترويج لمصالح الشركات، وهدفه حسب زعمه (المعهد) بناء حكومة ديمقراطية قوية وجعل السياسة العراقية أكثر تعاملاً مع المصالح الأمريكية	الولايات المتحدة	منحت الوكالة الأمريكية للتنمية العالمية عقداً بقيمة (١٦٧,٩) مليون دولار
١٦.شركة هاليبرتون HALLIBURTON	أنشئت عام ١٩١٩ وهي ثاني أكبر الشركات في مجال خدمات خطوط أنابيب النفط والغاز. كما أن كيلوغ براون ورتر (Kellog Brown & Roots) التابعة لها تعتبر ذات تاريخ معروف في مجال تقديم خدمات التموين الدفاعية والدعم اللوجستي والإنشاءات. تعمل في أكثر من ١٠٠ دولة .	الولايات المتحدة	منحت عقداً لمدة عامين بمبلغ ٧ مليارات دولار

ولنا في دخول الشركات الإسرائيلية إلى العراق ما يدعم هذا التحليل، حيث إن هناك أكثر من (١٥٠) شركة إسرائيلية متواجدة في العراق من أهمها:

١. شركة نطافيم
٢. شركة ترانسكلال
٣. شركة بختال
٤. شركة برينغ بوينت
٥. شركة التحويل أغيش
٦. شركة سي. بي . أم
٧. شركة دان التي تصدر حافلات قديمة
٨. شركة(ريبنتكس) المصدرة للمعاطف الواقية من الرصاص
٩. شركة شريونيت حوسم المصدرة للأبواب المتينة
١٠. شركة عيتس كرميئيل المصدرة للأبواب ومنتجات أخرى للمواقع الحدودية
١١. شركة طمبور للدهانات
١٢. شركة تمبون المصدرة للبيرة والمشروبات الخفيفة الأخرى
١٣. شركة تامي – ٤ المنتجة لأجهزة تنقية المياه
١٤. شركة تر ليدور المنتجة للأسلاك الشائكة
١٥. شركة تنور غاز المنتجة للمطابخ
١٦. شركة غاية كوم المنتجة للهواتف
١٧. شركة سكال للمنتجات الإلكترونية
١٨. شركة نعان – دان المنتجة لمعدات الري
١٩. شركة سو نول للوقود

خامسا: ما ينبغي أن يكون

ليس من السهل الآتيان بنظرية أو إستراتيجية تنموية ولكن نحاول أن نضع شذرات في مجال التنمية الاقتصادية– الاجتماعية المزمع اعتمادها، لاسيما وان الانتقادات وجهت إلى نمط التنمية في العراق داخليا وخارجيا وما يتطلبه ذلك من تجاوز لها في توجهات التنمية أو النمو مستقبلا. وتجمع أوساط عدة في العراق اغلبها من الداخل وجزء بسيط من الأحزاب أو الشخصيات الوطنية، التي ترى في نزع الطابع الأمريكي من مجهودات بناء العراق، يعد آمرا لازما لإيقاف صوغ الأحداث والإجراءات التي ترتبط بمستقبل العراق على وفق الرؤى الأمريكية، وان يتم اعتماد سياسات اقتصادية مستنبطه من فلسفة حدودها قاطعة هي عدم تحويل العراق إلى منطقة حرة للشركات متعدية الجنسيات، ولا بد من توافر مساحة من الشفافية لمعرفة السلوكيات الاقتصادية للمرحلة الحالية.

فما يراد بالفلسفة الاقتصادية والاجتماعية ليس هو مجرد تغير الأطر اللازمة والتنظيمية، أو تغليب مصلحة فئة اجتماعيه على أخرى أو ترجيح الملكية الفردية على حساب ملكية الدولة. بل هو السعي إلى إنشاء إطار اقتصادي – اجتماعي يضمن توليد قوة دافعة لعملية التنمية من خلال تنظيم إدارة المجتمع. إن إقامة تنمية بمفهوم جديد في العراق يتطلب اشتراطات مرتبطة بعضها بالبعض الآخر ومن أولويتها هو التخطيط والذي يقتضي في جوهره ابتداء سيطرة المجتمع على موارده لضمان استخدامها لأحداث تغير المطلوب في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي بما يسهل نمو الاقتصاد ذاتيا.

ولهذا نرى إن التنمية مستقبلا تستلزم الاعتماد على منهج تخطيطي بحضي بالاتفاق على دالة تفضيل تشمل مؤشرات التنمية التي تقرر للمناطق المختلفة التي ظلت تعاني من اختلال في توزيع الأنشطة والموارد والفجوة ما بين المناطق باتت تتزايد عبر الزمن وستكون كلفة اجتيازها عالية، وعلية فان النواقص التي قاد أليها المدخل القطاعي الاقتصادي المحدود أفرزت إلى جانب الاختلالات الاقتصادية اختلالات ونواقص وتهميش لمناطق أخرى مما يتطلب بالحتم الإقرار على أوزان للجهد التنموي في جوانبه المختلفة. وعندما يكون توزيع الأرض والدخل مختلا فان على القيادات السياسية إن توازن بين تكاليف الإصلاحات الاجتماعية الضرورية وبين مخاطر الثورة الاجتماعية. والفلسفة التي تتطلبها التنمية المستقبلية في العراق هو العمل على معالجة اختلال الدخل، إذ لابد من تطبيق سياسة لجعل توزيع الدخل

أكثر عدالة من اجل تضييق التفاوت بين الأفراد، وهذه صورة من صورة الفقر النسبي الذي يتمثل في التفاوت الحاصل في سلم التوزيع، وان عدالة توزيع الدخل من الضمانات التي تكفل الاستقرار السياسي الذي هو في النهاية لصالح مسألة النمو الاقتصادي. وعندئذ لا يجوز تصور أي مفهوم للتنمية لا يكون (الإنسان) هو مركز الاهتمام به قولا وفعلا، حيث يكون الهدف والوسيلة معا. وبعبارة أخرى لا يجوز تصور التنمية إلا إذا كانت رفعا حقيقيا ومستمرا لمستوى حياة البشر ولإمكانياتهم وكفاءتهم وهذا لا يتحقق إلا اعتمدت التنمية عملية (هجوم عل الفقر) بمعنى شامل وعميق يشمل جوانبه المادية والروحية.

أن اعتماد فلسفة تنموية على أساس قطري منفرد تحكمه نوازع شخصية أو أيدلوجية ضيقة يسجل افتراقا عن الأدب الرأسمالي المبثوث وآية ذلك هو سعي أميركا (اكبر قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية...الخ) في العالم نحو إقامة تكتلات اقتصادية، وان السعي لتثبت الإقصاء الخصوصي لموضوعة القومية والتكتل مع الأقطار العربية يجعل الاقتصاد العراقي مرشح للتكامل مع الاقتصاديات الرأسمالية على حساب تكامله مع الاقتصاديات العربية أو الإسلامية.

أن الانفتاح غير المنضبط الذي رافق أوضاع الاحتلال ومحاولة تسويق الثقافة الأمريكية بشكل خاص، من شأنه تعريض المجتمع إلى تحولات اجتماعيه واضحة تباعد بين الجيل الجديد والجيل القديم وبما يغيب عمدا الرؤية الحقيقية لحاجات مجتمعهم وثوابته الوطنية والقومية، مما يترتب عليه شيوع الإغراق الاجتماعي بثقافة الغرب وصعود ثقافة الكسب أيا كان مصدرها، والانحلال الاجتماعي والأخلاقي.

إن الحالة القائمة حاليا في العراق لن تكون مطمئنة لتنميه ذات مضمون اجتماعي تضمن التوظيف الشامل وتعديل توزيع الدخل في صالح الطبقات الشعبية، إذ إن منطق تحكم رأس المال بلا منافس يرسى على مبدأ واحد ووحيد السعي إلى تحقيق اكبر ربح مالي ممكن في الآجل القصير، الآمر الذي ينتج عنه بالضرورة تفاقم اللامساواة في توزيع الدخل على جميع ألا صعده، وقد أدركت ذلك مبكرا بعض المفكرين أمثال (كارل ماركس، جون مينارد كينز) إدراكا تاما لطبيعة حدود تحكم رأس المال.

إن اتجاهات القوى الفاعلة (مؤقتا) هي في خدمة توسع رأس المال الأجنبي بشكل عام ويكاد يكون بدون تحفظ.وهو ما يحمل مخاطره في المستقبل.

ومن اجل المحافظة على مستويات المعيشة للسكان لابد من إعادة النظر الشاملة بالعوامل المؤثرة والدافعة للتضخم وفي أولويتها الكتلة النقدية التي لم يتم بشأنها آلا عملية إحصائها فقط، إذ لا زالت مستويات التضخم عالية، وان الطروحات المغرقة بالتفاؤل في بناء صناعه معده للتصدير رغم عدم واقعيتها تحتاج إلى ممكنات عده من أجل النفاذ إلى الأسواق العالمية.إن الأمر يتطلب خفض معدلات التضخم بشكل حقيقي وجدي وبدونه فكيف يمكن إن تكون منتجات هذه الصناعة قادرة على التنافس في السوق العالمية.

فيما يخص التنمية البشرية فان حصيلتها هي كارثيه في جوانب عدة، ولترابطها مع مفردات اقتصادية وسياسية كثيرة، نعتقد إن النجاحات التي يمكن تحقيقها في ظل توجهات ذات طابع رأسمالي صرف ستكون هامشيه وفي متغيرات انتقالية تقدمها الماكنة الإعلامية كإنجاز فريد ومتميز كما هو الحال في إعادة أعمار المدارس في العراق، والتي لا تعدو إن تكون عملية تلامست شكليا مع قطاع التربية والتعليم في العراق،فلو أخضعت للمراجعة الحقيقية لاتضحت صورة واحدة من صور الهدر في الموارد و نمط الفساد الجديد. إن الظروف التي مر بها العراق فرضت سعرا باهضا على التنمية البشرية مستهدفة حياة وصحة الشرائح الأكثر عرضة للتضرر

من مثل الأطفال والأمهات، إذ هناك جيل نام عليه إن يكافح بالحصول على التعليم.

بجانب إن توزيع السكان حسب فئات العمر والنوع لعام ١٩٩٧ يكشف عن إن هناك نسبه (٢,٤٤بالمئة) من فئة اقل من ١٥ سنة ستفرض قيدا كبيرا على مستقبل التنمية في العراق بدخولهم سن العمل مما يتطلب إن يكون الاقتصاد قادرا على توليد فرص مناسبة لهم. إذ إن التوجهات العامة المستندة على فلسفة الاقتصاد الحر سينتج عنها تواجد نسبة بطالة دائمة في الاقتصاد العراقي

وما نريد قوله ها هنا، أن الحرية الاقتصادية تعني في أكثر الأحيان العبودية للآخرين، وإذ كان الناس يقتلون الآن برصاص قوات الاحتلال فأن النظام الاقتصادي العراقي – الأمريكي الجديد قادر على قتلهم مستقبلا بالتجويع أكثر مما سبق، فما يأمله العراقيين، مجتمع أنساني، اشتراكي اقتصاديا، وحر التفكير روحيا.

رحم الله أبجواهري القائل:

فتفهموا إنّ العراقَ بخيره ... وثرائه لطعامهم منهوب

وسويةٍ في خزيه مستعمر ... أو من يقيم مقامه وينيب

الهوامش والمصادر

١.فاضل عباس مهدي، التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق ١٩٦٠ – ١٩٧٠، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٧، ص ١٥٨.

٢.عبد علي كاظم المعموري، النظرات والتنظيم الاقتصادي في بلاد وادي الرافدين، مجلة شؤون سياسية، جامعة النهرين، العدد(٥–٦) ،٢٠٠٤ .

٣.جواد هاشم وآخرون، تقييم النمو الاقتصادي في العراق ١٩٥٠ –١٩٧٠، وزارة التخطيط، بغداد، ١٩٧٠ ص ٢٥٨.

٤.جمعية الاقتصاديين العراقيين، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ ، بغداد ، ١٩٩٦ ، ص ٧١

٥. تصريح المد ير العام لشركة تسويق التمر للصحف المحلية، نقلته جريدة راية العرب، العدد الأخير من شهر تشرين الثاني ٢٠٠٤ .

٦.توماس بالوك، سياسة الأعمار الاقتصادي في العراق، ترجمة محمد سلمان حسن، مطبعة العاني، بغداد ، ١٩٥٨ ، ص ٣٩.

٧.جعفر ضياء جعفر، نماذج من جهود أعادة الأعمار العراقية أثناء المدة من ١٩٩١–٢٠٠٢، المستقبل العربي، العدد (٩) ٢٠٠٣ ، ص١١٦.

٨.وزارة التخطيط، الاقتصاد العراقي١٩٨٠ – ١٩٩٠ ، بغداد ، ١٩٩١ ،غير منشور، ص ١٩ .

٩.هشام متولي، اقتصاديات القطر العراقي، مركز الدراسات الاقتصادية، دمشق، د. ت، ص ٤٨ .

١٠. وزارة التخطيط، قسم تنسيق الخطط، وهيئة القوى العاملة، سنوات مختلفة .

١١. وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الاقتصادي، دراسة رقم ١٠١٠، بغداد، ١٩٩٣، ص ٤٣

١٢. وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الاقتصادي ، الاقتصاد العراقي ١٩٨٠ – ١٩٩١، مصدر سابق، ص ١٤٠.

١٣. هيئة التخطيط الاقتصادي و UNDP، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ ، بغداد ،٢٠٠٣، غير منشور، جدول (٢–١٤)، ص ١٨.

١٤. للمزيد ينظر: خولة الويس، التضخم والاستخدام في الاقتصاد العراقي للسنوات١٩٨٠ – ١٩٩٧، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد– الجامعة المستنصرية، ١٩٩٨.

١٥. تقرير التنمية البشرية وUNDP

١٦. همام الشماع، مقابلة تلفزيونية مع قناة الجزيرة على هامش مؤتمر المانحين.

١٧. نقلته MEES .MiddleEast Economic survy ٦ October ٢٠٠٣.

١٨. عباس النصراوي، الدعوى ضد الخصخصة، (من كتاب) العراق: الغزو – الاحتلال – المقاومة، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣ ، ص١٨٠

١٩. احمد ابريهي العلي، دور الاستثمار الأجنبي في مستقبل العراق، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي لمركز الدراسات الدولية –جامعة بغداد، ٢٠٠٣ ، أصل البحث.

٢٠. رفعت السيد احمد ، الشركات التي تستولي على ثروة العراق، مركز يافا للدراسات والنشر، القاهرة، ٢٠٠٤/١١/٩

٢١. الموقع www.aiwatanvoice.com

تعقيب . . . . .

د . عبد الحسين جليل الغالبي*

السيد رئيس الجلسة المحترم السادة الحضور الكرام

السلام عليكم

لقد أحسن كثيراً الباحث في وصفه للأوضاع الاقتصادية في الفترة التي سبقت إزالة النظام البائد إذ انه اشر النقاط الآتية:-

١- فشل الحكومة في كثير من المشاريع الاقتصادية العامة ، مزارع الدولة، الدواجن، الصناعات الإنشائية...الخ .

٢- فشل الحكومة في إدارة الشؤون العامة للبلد فهي قادته نحو الحروب وكما وصف الباحث توجيهاً نحو الحرب بأنه (انتحار اقتصادي).

٣- وصل الحال بقطاع البنية التحتية والخدمات في العراق إلى مستوى يعد أدنى من أفقر البلدان المجاورة غير النفطية.

٤- ازدياد الفقر وتركز الثروة بيد فئة يقل عددها شيئاً فشيئاً وتزداد ثراءً يوماً بعد أخر.

٥- بروز ظاهرة البطالة إذ إن الاقتصاد العراقي لم يكن يعاني من بطالة يعتد بها.

٦- تسرب حملة الشهادات وأصحاب المهارات وقد ذكر الباحث إن (٤٠٠٠-٥٠٠٠) شخص من حملة الماجستير والدكتوراه قد تركوا العراق وسيصبح الأعداد اكبر لو أضفنا إليهم حملة البكالوريوس والدبلوم. الخ وذوي المهن وأصحاب الخبرة كذلك.

ولكن السيد الباحث بعد هذا الوصف الرائع والدقيق للحالة الاقتصادية التي درسها منذ مطلع خمسينات القرن الماضي وحتى عام ٢٠٠٣ أي ما يربو على النصف قرن والتي قدم خلالها تقويماً صائباً لها نجده يتحامل كثيراً ويصدر أحكاما جائرة على الفترة التي تلت إزالة النظام أي بعد عام ٢٠٠٣ فهي لم تصل حتى السنتين بعد ولم يكتمل خلالها وضع الخطط لأي مشروع لا بل أن الخطط لا تزال في أذهان المستثمرين الذين يخافون الخطف والذبح الجهادي قبل إن يجدوا المكان الأمن ليتدارسوا فيه مشاريع الاستثمار والتطوير والتجارة.

أني اعتقد أن المشاكل التي شخصها واستعرضها السيد الباحث هي مشاكل ترجع جميعها إلى سبب واحد وهو سوء الإدارة السياسية لاقتصاد البلاد وتوجيهه إلى خدمة فئة معينة بذاتها دون غيرها فهي استمرت ببناء نفسها اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً ما يقرب من ثلاثة أرباع القرن من الزمان واعتقد زعيمها إن نجاح الحرب على إيران سيثني الوسادة له إلى الأبد ولكن الخيبة فيها دفعته نحو غزو الكويت حيث كانت بداية نهايته.

ولكن على العموم وبعد التغيير الكبير الذي حصل في ربيع ٢٠٠٣ والذي يتوقع منه إن يدفع كل أبناء الشعب العراقي وبالتساوي إلى إدارة بلادهم سياسياً واقتصادياً سيحقق ما يصبوا إليه الباحث وما أتمناه أنا وما ينتظره الجميع من تحقيق الازدهار الاقتصادي للبلاد، فإمكانيات العراق لا أقول هائلة بل إنها ليست قليلة وتكفي لان يعيش أبناؤه مرفهين فبساطة تبلغ مساحة الأرض الصالحة للزراعة فيه (٤٨) مليون دونم وان تعداد سكانه حوالي (٢٤) مليون نسمة وهذا وحده يفي بمتطلبات العيش لأبناءه معززي مكرمين.

* أستاذ مساعد في كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة .

ولكن هل من المنطقي إن نعتزل العالم ونعيش حصار الصين الشهير أم نختلط وندمج مع الحضارة ؟ . الإجابة على هذا التساؤل قد مناها في ندوة الاستثمار الأجنبي التي عقدت في كليتنا في فترة سابقة وبينا فيها إن الاستثمار ضرورة ملحة ولكن تحت قيادة وتوجيه وإشراف العراقيين في المجالات التي تخدم العراق إن التواصل الحضاري مع العالم يجب بناؤه لان الخسائر ستكون اكبر بكثير لو قطعناه لذا فالمنطق الاقتصادي يحتم علينا القبول بأقل الخسارتين وبذلك فانه لا يمكن الاستغناء عن الاستثمار الأجنبي في أحسن الأحوال وبوجهة النظر هذه قد اختلفت بعض الشيء عن ما قدمه السيد الباحث. وكذلك اختلف معه فيما أثاره حول خسارة العراق كذا مليون دولار مع هذه الشركة وكذا مع تلك فالاحرى بنا الآن إن نستوعب هذه الشركة وتلك لنستدر خبراتها والتكنولوجيا المتقدمة التي تحملها لنعبر الفجوة ونردم الفجوة التي خلقها لنا النظام السابق لا إن نغمض أعيننا عن من يدمر خبراتنا ويحرق أنابيب نفطنا ويفجر أبراج ومحطات الكهرباء ويدس السم لنا في العسل بل إن نقول كلمتنا واضحة لهؤلاء إن أوقفوا إرهابكم لان العملية إذا استمرت على هذا المنوال لن نتمكن من بناء العراق وكما قال الشاعر :

لا يبلغ البنيان يوماً تمامه إذا كنت تبنيه وغيرك يهدم

وهذا في اعتقادي علاج المشكلة لأنها بدأت سياسية وانتهت اقتصادية لذا فأن علاجها يبدأ من السياسة قبل الاقتصاد.

وقد قدم الباحث رؤيا يعتبرها منطلقاً للنهوض بوضع العراق، ترتكز على ما يأتي:

١- نزع الطابع الأمريكي عن مجهودات بناء العراق.

٢- اعتماد سياسات اقتصادية محددة وواضحة التعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات.

٣- أنشاء أطار اقتصادي اجتماعي يضمن توليد قوة دافعة لعملية التنمية من خلال تنظيم إدارة المجتمع

٤- اعتماد التخطيط وسيطرة المجتمع (الحكومة) على الموارد لضمان استخدامها في النمو الاقتصادي

٥- التركيز من خلال التخطيط على المناطق التي عانت من اختلال في توزيع الأنشطة والموارد .

٦- معالجة الاختلال في توزيع الدخل والأرض بإقامة توازن بين تكاليف الإصلاحات الاجتماعية الضرورية وبين مخاطر الثورة الاجتماعية.

٧- أكد الباحث عدم تفضيله لاعتماد فلسفة تنموية على أساس قطري منفرد.

٨- أكد على مراعاة الجوانب الاجتماعية في الإطار المقترح للتنمية.

٩- إعادة النظر بالعوامل المؤثرة والدافعة للتضخم لغرض تخفيضه.

١٠- يحذر الباحث من النظام الاقتصادي العراقي – الأمريكي الجديد فهو يقول إن الناس يقتلون الآن برصاص قوات الاحتلال وغداً سيقتلهم هذا النظام الاقتصادي جوعاً.

١١- يعرب الباحث عن أمله (بقوة) في مجتمع اشتراكي في الاقتصاد وحر في التفكير والروح.

وختاماً اختلف مع الباحث في اقتراحه بإعادة الاشتراكية فهي مصادرة للاقتصاد وللرأي معا. وكذلك فأن الإفراط في سيطرة الحكومة على مجريات الحياة الاقتصادية اثبت فشله في كثير من التجارب العالمية وأيضا نزع الطابع الأمريكي من مجهودات بناء العراق سيفسح المجال لقوى الإرهاب إن تفرض قوة الذبح والتدمير على الشعب العراقي وسترجع تلك الديون الثقيلة التي ما انفك المسؤولون الأمريكان يسعون لتخفيضها في كل المحافل الدولية والضغط على الدول لمنح المساعدات إلى العراق، وأفضل كذلك إن يكون الطابع التنموي طابعاً قطرياً فلقد مللنا كثيراً وخسرنا كثير من القومية، وها نحن حتى اليوم نعاني من إسنادهم غير المنقطع وبذلهم الأموال سخية للإرهابيين في تدمير البنية التحتية للاقتصاد العراقي.

خفض الديون العراقية . . ماذا يعني للمستقبل ؟

الأستاذ الدكتور: عبد الكريم كامل أبو هات*

(١)

لم يكن العراقيون ليندهشوا لو أن مشكلة الديون التي طوقتهم وكادت تطيح بآمالهم حصلت وما كانوا ليملكوا كل هذا ((النفط))! إلا أن الدهشة تتبدد عندما يتذكر العراقيون أن((بحيرة النفط)) ليست حلماً بل واقعاً ملموساً..

ونتذكر أن إذاعة ناطقة بالعربية تبث من أوربا طرحت سؤالاً عن أغنى مدينة بالعالم؟ وأتضح أنها مدينة العمارة..ودلالة السؤال أيا كان المغزى من طرحه ،تتمثل في أن الإجابة عليه مميّزة، باللامتوقع وثمة من يجهل فعلاً هذه الحقيقة،فتحت زحمة النضال من اجل تأمين شروط الوجود الإنساني والانشغال به فقدت الاستجابة الطوعية لما كان يحدث في الوطن من وقائع وأزمات، فطاحونة الأعلام الموجه نحو تآليه الفكر الواحد والثقافة الواحدة، شغلت الناس بما هم فيه وبما هم عليه ...الخبراء النفطيون توقعوا للعراق مستقبلاً واعداً ارتباطاً بما كانوا يأملونه من وجود احتياطي نفطي هائل،وقبل أن تتصاعد التوقعات والآمال ،كان القطاع النفطي ومنذ مفتتح السبعينات يمثل القمة القائدة للفعاليات الاقتصادية وتوفرت للعراق من إنتاج وتصدير النفط عوائداً مغرية داعبت خيال المتعطشين للسلطة فأبدعت مخيلتهم في تحويل الريع النفطي إلى وسيلة مؤذية وتبريراً لسياسات اقتصادية ملتبسة وغير بناءة اوجد مزيته القائمة في وقوع البلد تحت وطأة الاستدانة.

(٢)

التاريخ القريب يكشف لنا عما حدث! فحتى بداية الثمانينات من القرن الماضي لم نجد عند الاقتصاديين شكاً في أن العراق دولة لايمكن تصنيفها ضمن الدول المدينة، وقدر لهذه الدولة أن تخوض حرباً لمدة ثماني سنوات وهي تملك ما يقرب من الـ(٣٧) مليار دولار احتياطي من العملات الصعبة، وقبل ذاك كانت عملية التمويل الإنمائي تتم وفقاً لاتفاقيات دولية ثنائية ومن المتراكم من عائدات تصدير النفط أو طبقاً لصيغ العقود والمشاركة مع الشركات والمؤسسات الاجنبية.

هذا التوجه أتاح للعراق أن يتمتع بجدارة اقتصادية وأن يكون مفضلاً لدى المؤسسات الدولية في منح الائتمانات والتسهيلات المصرفية دون خشية من أن ألا يتمكن من سداد ما سيترتب عليه من ديون أو ما في حكمها.

وعلى مشارف نهاية الثمانينات بدأت ملامح صورة أخرى مغايرة، فقد أخذت الحال بالتبدل وأضحت اتجاهات الوضع بعد حرب الثمان سنوات تشير نحو حدوث مشكلة خطيرة على الجبهة المالية فشيئاً مما يسميه الاقتصاديون بـ((صدمة الديون)) بدأ ظاهراً للعيان ووقتها تداول الباحثون رقماً يقترب من (٦,٤٥٢) أو ما يوازي (١١٢بالمئة) من أجمالي الناتج المحلي[١] وهو رقم يمثل قيمة ما ترتب على تلك الحرب من خسائر مادية مباشرة،وجب أن يدفعها العراق لمن ساهم في تمويل الحرب من جهات دولية وإقليمية.

(٣)

في الثامن من آب حدث غزو العراق لدولة الكويت، وكان انعطافة مهمة في التاريخ الاقتصادي للعراق الحديث لجهة ازدياد احتمالات حدوث الكارثة الاقتصادية التي وجدت تعبيرها في قرار مجلس الأمن الدولي بفرض الحصار الاقتصادي، وحينها أشيع أن كلفة الحرب الجديدة بلغت (٢٣٠) مليار دولار في إحدى

* عميد كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية

التقديرات، وفي تقديرات أخرى وصلت إلى (٣٠٠) مليار دولار[٢].! وتوالت القرارات الدولية ومن ثم فصول المحنة العراقية بؤس، فقر، تهريب، تخريب وانهيار أنساق القيم المجتمعية... وصار الحديث متداولاً عن تعويضات يلزم العراق بموجب قرار دولي بتغطيتها من خلال احتجاز نسبة من عوائد صادرات النفط العراقي التي تتم بأشراف المنظمة الدولية وتدفع إلى الجهات المتضررة وهي دول ومؤسسات دولية وإقليمية فضلاً عن أفراد... وقيل أن على العراق أن يدفع ما مجموعة(٦٨٢) مليار دولار ديوناً وتعويضات، علماً أن هذا الرقم لا يتضمن عائدات نفطية غير متحققة بسبب العقوبات الاقتصادية.

(٤)

على عتبة التغير التاريخي في ٢٠٠٣/٤/٩ بدأت مظاهر القلق من الوضع الاقتصادي السيئ بالانزياح وسط آمال تبشر بمستقبل يودع معه العراقيون أحزانهم إلى الأبد، دون أن يعني ذلك تفاؤلاً مفرطاً بقدرات ما ورائيه في صنع ما عجز عن صنعه الزمن.. فقد سمحت قرارات مجلس الأمن الدولي بإضفاء الطابع الشرعي للاحتلال الأمريكي للعراق وصار على الولايات المتحدة الأمريكية التزاماً باتخاذ سلسلة من التدابير العاجلة لتطبيع الوضع الاقتصادي والشروع بإعادة أعمار ما خربتة الحروب الثلاثة، وإزالة عقبات التحول نحو اقتصاد السوق بتفكيك بنى الاقتصاد المركزي وتأمين شروط الاستقرار المالي والنقدي وتلبية متطلبات السكان بشكل يستجيب للإشارات الصادرة عن فرص التحسن في حياة المواطنين، فأصدرت الـCPA مجموعة من المراسم القرارات التي أرتؤى أنها تساهم في تنمية الأوضاع المشجعة لإنجاز التحول نحو النمط الجديد للأداء الاقتصادي كما وأظهرت اهتماماً للاستحقاقات المالية للجهات الدائنة التي أستمرأت قبول تأجيل الدفع Grace period وهي تعلم جيداً أن العراق يفتقد الجدارة الائتمانية بعد أن بلغ عجز الميزانية لديه عام ٢٠٠٠ ما قدرة (٧٩٠٤٨١) مليار دولار[٣] فظلت الديون نفسها تخلق ديوناً إضافية سيما وأنها وجهت بطريقة بائسة نحو تغطية المستوردات أو خدمة الدين، وبانت تمارس تأثيرها القوي على موازين المدفوعات والتجارة ومستويات المعيشة حيث، أشارت البيانات[٤] إلى إن حصة الفرد من الديون بلغت (١٦) آلف دولار وتجاوز في حجمها، حجم GNP الذي سجل في عام ٢٠٠١ رقماً قدره (٩٩١١٤٢٠) مليار دولار وبما يتراوح ما بين ٥ إلى ٢٠ ضعفاً، وهذا دليل على ماكان للديون من تأثير سلبي على وضع الاقتصاد العراقي.

(٥)

لقد قبل المجتمع الدولي التعامل مع حجم للديون يتراوح ما بين (١٢٠-١٢٧) مليار دولار، وتجسد الالتزام الأمريكي تجاه الديون العراقية بتعيين وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر منسقاً لشؤون الديون وادارة الحوار الدولي بشأنها، فيما توجهت الدبلوماسية العراقية المدعومة بفهم راق لتأثيرات مشكلة الديون المحلية والإقليمية والدولية وبموقف وطني موحد إزاءها عبرت عنه طروحات وزارة التخطيط الإنمائي ووزارة المالية ومحافظية البنك المركزي العراقي، نحو إثارة الجدل الدولي حولها وتحويله ايجابياً باتجاه المصلحة الوطنية، الشيء الذي أسهم في تكوين موقف دولي واضح تجاه المشكلة، رغم تعنت بعض الجهات الدولية خارج نادي باريس، في مواصلة محاولاتها إخضاع قضية الديون العراقية لإشكالات السياسة الدولية.

وفي نادي باريس لم تحصل معجزة،فما زال من المبكر جداً في محيط العلاقات الدولية، الحديث عن المعجزات، فما حصل باعتقادنا لا يخرج عن نطاق العمل بمبدأ الإدارة الناجحة للحوار المقترنة بقوة ضغط

موجهة،كما أن حالة العراق لم تكن استثناءً في تاريخ مسألة الديون،ففي عام ٢٠٠١ اتفق المجتمع الدولي وبعد أن تعرضت الأرجنتين لمصاعب اقتصادية حاولت جرائها إعادة هيكلة Restructuring ديونها التي بلغت (١٠٠) مليار دولار، على إرجاع (٣٠) سنتاً مقابل كل دولار مستندان ضمن اتفاق خفض الديون، والمثال الصربي مازال طرياً في الذاكرة، حيث تم في عام ٢٠٠٢ خفض ديون صربيا بما يوازي ٦٦ بالمئة من حجمها الكلي بعد انتهاء حرب البلقان.

لقد ناهزت ديون العراق لدول نادي باريس الـ(٤٠) مليار دولار، وحصل العراق بموجب الاتفاق على خفض مقداره (٨٠ بالمئة) لتبلغ مقدار (٨,٧) مليار دولار على أن يسري الخفض على مراحل ثلاث:

- ٣٠ بالمئة حتى ٢٠٠٥/١/١ وهي المرحلة الأولى .
- ٣٠بالمئة تتم بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على اتخاذ إجراءات ساندة وإصلاحات اقتصادية (المرحلة الثانية) .
- ٢٠ بالمئة يتم خفضها بعد التحقق من نجاح ما أنفق علية في المرحلة السابقة.

وعلى نحو الأجمال، تبلغ ديون العراق ١٢٠ مليار دولار ومنها حسبما تشير البيانات المتداولة (٢٠) مليار دولار تمثل ديوناً مستحقة لدول وجهات أوربية مختلفة و(٦٠) مليار دولار ((يقال)) أنها مستحقة لأهل الخليج. وينتظر في المقابل من الأيام أن تتم تسويتها طبقا لمبدأ المعاملة المتساوية الذي أفترضه أتفاق نادي باريس، ومن هذا المبلغ أتضح أن (٣٥) مليار دولار تمثل قروضا خليجية،وثمة مقدار أخر لا نعرف عن تفاصيلة شيئاًلا يوجد ما يثبت على أنه يمثل فعلاً ديناً مستحقاً بذمة العراق. ومعنى كل ذلك أن (٨٠) مليار دولار تبقى معلقة على أطراف المفاوضات والحوارات الثنائية وما ستؤول إليه مواقف الدول الدائنة ورغبتها الجادة في إرساء دعائم النظام الجديد ودعم تجربة التحولات الديمقراطية،خاصة وأن دولاً أوربية(روسيا، فرنسا) أعلنت عن إطفاء ٩٥بالمئة من ديونها أو القرار الأمريكي بإلغاء الديون العراقية ومقدارها (٤,١) مليار دولار.

فكل ذلك ماذا يعني:

١-أن جزءاً كبيراً من ديون العراق هو لجهات غير حكومية ويقع تحت وصف الديون ((الكريهة)) Idios debts التي يفترض إلغاءها بفعل أنها تمثل مبالغ اقترضت وأنفقت لتمويل نشاطات قمعية لا صلة لها بالدورة الاقتصادية ومع أن هذا المبدأ ليس جديدا بل يعود إلى عام ١٨٩٨ حين عولجت في ضوءة ديون كوبا وفي عام ١٩٢٢ ديون كوستايكا ثم أبطل العمل به، منعاً لتكرار الاستدانة أو التماهل في التسديد فالمؤسسات والجهات الدائنة وخصوصاً IMF وIBRD تدفع بعدم توفر معايير قانونية دولية لتحديد ما يقع تحت طائلة وصف الديون الكريهة من عدمه فقد تستخدم كل القروض في غير اتجاهاتها المقررة أو يستخدم جزء منها فقط بالشكل المتفق عليه فيما تتسرب الأجزاء الأخرى نحو نشاطات فاسدة ! لكن الوقائع تدحض هذا التبرير المبتذل فقواعد العمل في مجال منح القروض والتسهيلات الائتمانية تقضي بوضع شروط وقيود على الدولة المدينة حتى تستطيع الحصول على القروض وفي الغالب أن الجهات المانحة تعرف جيدا أوجه الأنفاق في أقتصادات يطوقها الفساد المالي والاقتصادي، وتغض النظر عن الطريقة التي يتم التعامل بها مع القروض في تقديمها عندما تجد استجابة تامة لشروطها، ومعنى ذلك أن الجهات المانحة ملزمة بإلغاء هذه الديون.

٢- ثم أن ديون العراق بعد الخفض تمثل الجزء الأكبر الذي ستدور حولة المفاوضات والى أن يجد العراق مخرجاً تاماً، سيلقي هذا الجزء بأعبائة على الموازنة ويبقى جزءاً من عائدات النفط موجهاً نحو تلبية مطالب الدول الدائنة، وستكون المهمة شاقة إلى ((حد ما)) خاصة إذا بدأت دول معينة بالمماطلة في اعتماد تسوية نادي

باريس، وحتى يصل العراق إلى هدفه ينبغي على الجهات المانحة قبول مبدأ وقف التسديد أو تعليقة لفترة من الزمن.

٣- أن أتفاق نادي باريس يمثل فرصة مؤاتية لتفعيل مطالب الدول الأكثر دائنية للنظر في الديون المستحقة عليها وفقاً لما أتفقت علية دول نادي باريس سيما وأن مؤسستي IMF وIBRD تتجهان لتقبل الأفكار الدولية حول التسوية كحل افتراضي سيجنب الاقتصاد العالمي كوارثاً اقتصادية فيما لو عجزت الدول المدينة بالتمام عن الإيفاء بالتزاماتها المالية.

٤- وعلى المدى القصير لا ينتظر من أتفاق خفض الديون العراقية تأثيراً حاسماً على الوضع الاقتصادي في العراق وعلى نحو ينعكس ايجابياً على وضع الموازنة الحكومية والميزان التجاري أو إلى تحسين مستويات المعيشة، فمثل هذه الافتراضات مستبعدة، غير أن السماح للعراق بالتحرر من قيودة عبر الاستمرار بالعمل على رفع نسبة خفض الديون أو إلغاءها بالكامل سيجعل الاقتصاد العراقي يتمتع بفرص أكبر للتطور وبناء سياسات اقتصادية تستوعب الأهداف الواقعية للتطور المقبل.

لم يكن العراقيون ليندهشوا لو أن مشكلة الديون التي طوقتهم وكادت تطيح بآمالهم حصلت وما كانوا ليملكوا كل هذا ((النفط))! إلا أن الدهشة تتبدد عندما يتذكر العراقيون أن ((بحيرة النفط)) ليست حلماً بل واقعاً ملموساً..

التاريخ القريب يكشف لنا عما حدث! فحتى بداية الثمانينات من القرن الماضي لم نجد عند الاقتصاديين شكاً في أن العراق دولة لا يمكن تصنيفها ضمن الدول المدينة،وقدر لهذه الدولة أن تخوض حرباً لمدة ثماني سنوات وهي تملك ما يقرب من الـ(٣٧) مليار دولار احتياطي من العملات الصعبة، وقبل ذاك كانت عملية التمويل الإنمائي تتم وفقاً لاتفاقيات دولية ثنائية ومن المتراكم من عائدات تصدير النفط أو طبقاً لصيغ العقود والمشاركة مع الشركات والمؤسسات الأجنبية.

هذا التوجه أتاح للعراق أن يتمتع بجدارة اقتصادية وأن يكون مفضلاً لدى المؤسسات الدولية في منح الائتمانات والتسهيلات المصرفية دون خشية من أن إلا يتمكن من سداد ما سيترتب عليه من ديون أو ما في حكمها.

وعلى مشارف نهاية الثمانينات بدأت ملامح صورة أخرى مغايرة، فقد أخذت الحال بالتبدل وأضحت اتجاهات الوضع بعد حرب الثمان سنوات تشير نحو حدوث مشكلة خطيرة على الجبهة المالية فشيئاً مما يسميه الاقتصاديون بـ((صدمة الديون)) بدأ ظاهراً للعيان ووقتها تداول الباحثون رقماً يقترب من(٤٥٢,٦) أو ما يوازي (١١٢بالمئة) من أجمالي الناتج المحلي وهو رقم يمثل قيمة ما ترتب على تلك الحرب من خسائر مادية مباشرة، وجب أن يدفعها العراق لمن ساهم في تمويل الحرب من جهات دولية وإقليمية.

في الثامن من آب حدث غزو العراق لدولة الكويت، وكان انعطافة مهمة في التاريخ الاقتصادي للعراق الحديث لجهة ازدياد احتمالات حدوث الكارثة الاقتصادية التي وجدت تعبيرها في قرار مجلس الأمن الدولي بفرض الحصار الاقتصادي، وحينها أشيع أن كلفة الحرب الجديدة بلغت (٢٣٠) مليار دولار في إحدى التقديرات، وفي تقديرات أخرى وصلت إلى (٣٠٠) مليار دولار .! وتوالت القرارات الدولية ومن ثم فصول المحنة العراقية بؤس، فقر، تهريب، تخريب وانهيار أنساق القيم المجتمعية...

وصار الحديث متداولا عن تعويضات يلزم العراق بموجب قرار دولي بتغطيتها من خلال احتجاز نسبة من عوائد صادرات النفط العراقي التي تتم بأشراف المنظمة الدولية وتدفع إلى الجهات المتضررة وهي دول ومؤسسات دولية وإقليمية فضلا عن أفراد. وقيل أن

على العراق أن يدفع ما مجموعة (٦٨٢) مليار دولار ديوناً وتعويضات، علماً أن هذا الرقم لا يتضمن عائدات نفطية غير متحققة بسبب العقوبات الاقتصادية.

على عتبة التغير التاريخي في ٢٠٠٣/٤/٩ بدأت مظاهر القلق من الوضع الاقتصادي السيئ بالانزياح وسط آمال تبشر بمستقبل يودع معه العراقيون أحزانهم إلى الأبد، دون أن يعني ذلك تفاؤلاً مفرطاً بقدرات ما ورائيه في صنع ما عجز عن صنعه الزمن. فقد سمحت قرارات مجلس الأمن الدولي بإضفاء الطابع الشرعي للاحتلال الأمريكي للعراق وصار على الولايات المتحدة الأمريكية التزاماً باتخاذ سلسلة من التدابير العاجلة لتطبيع الوضع الاقتصادي والشروع بإعادة أعمار ما خربتة الحروب الثلاثة، وإزالة عقبات التحول نحو اقتصاد السوق بتفكيك بنى الاقتصاد المركزي وتأمين شروط الاستقرار المالي والنقدي وتلبية متطلبات السكان بشكل يستجيب للإشارات الصادرة عن فرص التحسن في حياة المواطنين، فأصدرت الـCPA مجموعة من المراسم القرارات التي أرتؤى أنها تساهم في تنمية الأوضاع المشجعة لإنجاز التحول نحو النمط الجديد للأداء الاقتصادي كما وأظهرت اهتماما للاستحقاقات المالية للجهات الدائنة التي استمرات قبول تأجيل الدفع Grace period وهي تعلم جيدا أن العراق يفتقد الجدارة الائتمانية بعد أن بلغ عجز الميزانية لديه عام ٢٠٠٠ ما قدرة (٧٩٠٤٨١) مليار دولار فظلت الديون نفسها تخلق ديوناً إضافية سيما وأنها وجهت بطريقة بائسة نحو تغطية المستوردات أو خدمة الدين، وباتت تمارس تأثيرها القوي على موازين المدفوعات والتجارة ومستويات المعيشة حيث، أشارت البيانات[٤] إلى إن حصة الفرد من الديون بلغت (١٦) آلف دولار وتجاوز في حجمها، حجم GNP الذي سجل في عام ٢٠٠١ رقماً قدره (٩٩١١٤٢٠) مليار دولار وبما يتراوح ما بين ٥ إلى ٢٠ ضعفاً، وهذا دليل على ما كان للديون من تأثير سلبي على وضع الاقتصاد العراقي.

الهوامش

١- عبد الكريم كامل، الاقتصاد العراقي.. ما بعد المحنة – مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية- العدد ١ لسنة ٢٠٠٤ .

٢- المصدر نفسه .

٣-البنك المركزي العراقي- المجموعة الإحصائية – نشرة خاصة.

٤- المصدر نفسه .

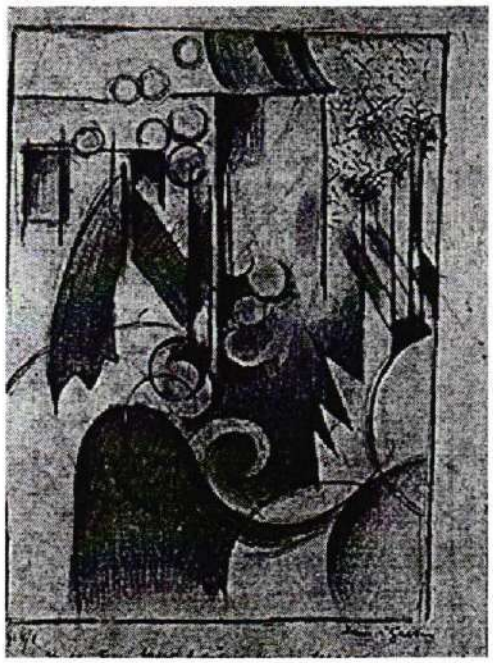

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
فكرية - علمية- محكمة

إعمار العراق: السياسة الاقتصادية المتوقعة

الدكتور عاطف لافي مرزوك السعدون*

الدكتور عبد الحسين جليل الغالبي*

قال الشاعر الفرنسي رامبو((الشعر الجديد لا يفهم بأفكار النقد القديمة))، وربما هكذا في الاقتصاد أيضاً سيتوجب علينا أن نواجه الوضع الجديد بأشياء مختلفة أيضاً ...

مقدمة

يستوعب الموقف من الاستثمار الأجنبي مساحة مهمة من الجدل بين مدافع عنها ومعارض لها ونقول ابتداء فالاستثمار الأجنبي الذي سيقدم إلى العراق وبقوة في ظل برامج الإعمار سيكون معوقاً بعدم اليقين والضبابية الذي تتسم به الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية ونعتقد أن هذا الاستثمار ضروري ولكن يجب أن يحسن تنظيم الأطر القانونية والإجرائية والإدارية والاقتصادية اللازمة للتعامل معه وأن تصاغ بدقة الحقوق والالتزامات، وأن الحاجة لهذه الاستثمارات قائمة وخاصة ما يتعلق منها بالتكنولوجيا الحديثة وأساليب التنظيم والإدارة، ولكن بالمقابل هناك أعباء وثمن لقدوم مثل هذا الاستثمار ليس الربح المحول (نزح الفائض) كما يسميه البعض فهذا أمر مشروع إلى حد ما ولكن ما يتعلق بهذا من قوانين وقواعد منظمة لتوسيع الاستثمارات وتشغيل الأيدي العاملة الوطنية وخلق التشابكات مع القطاعات الأخرى.

وتبرز أمام صانع القرار الاقتصادي في العراق جملة من الإشكاليات والتساؤلات التي تعترض طريق عمله عند وضع حزمة السياسات الاقتصادية التي من المرجح أن تترتب على عمليات إعادة إعمار وتأهيل قطاعات الاقتصاد الوطني. بوصفها محاولات لصد اتجاه الاقتصاد من حيز " الغنى الراكد " إلى حيز تظهر فيه بوادر تنشيطه وزيادة درجة التوقعات التفاؤلية خاصة في ظل التحول من الانغلاق شبه الكامل إلى الانفتاح الكامل. في هذا الصدد يحاول البحث تأطير إلى تفكيك هذه الإشكاليات وتقديم إجابات عن التساؤلات المطروحة.

أن خطف النظر إلى الأثر الايجابي المؤمل من سياسات إعادة الاعمار في العراق يبدو مسألة مفرطة في التبسيط، وضمناً ينتقد البحث تلك النظرة من خلال تعميق الفحص لأثر تلك السياسات في ضوء ما يتقدمها ويتاخم معها من أصلاح البيئة الاقتصادية والنقدية والمالية ودور ذلك في تأطير الصورة المستقبلية للاقتصاد، ويسلط الضوء على الآثار المتداخلة بوصف متغيرات النشاط الاقتصادي في إطار حركي. وهو أمر يضعه البحث بين يدي صناع القرار الاقتصادي، إذ لا يمكن التعويل على السياسة الإنمائية المفرطة الحقن. نعم من الممكن أن يجني ذلك التوسع اتجاهاً صحياً على حالة الاقتصاد، لكن لا يمكن معه التغاضي عن الآثار الجانبية غير المحمودة التي سيجنيها الاقتصاد وإلا كانت النتيجة ظهور حالة التعثر في عملية التحول والتحديث الاقتصادي.

سمات الاقتصاد العراقي و"التحديث المتعثر"

يتسم الاقتصاد العراقي بسمات أهمها :

أ -انه اقتصاد حرب أو ما بعد يتصف بتحطم البنى التحتية فيه بفرعيها الاقتصادي (طرق، مواصلات، جسور، كهرباء، ماء) والاجتماعي (مدارس، مبان حكومية، مستشفيات، هياكل اجتماعية،مبان قانونية)

ب -اعوجاج الهيكل الاقتصادي والإنتاجي على وجه العموم فهناك تشوهات عميقة وخطيرة في البنيان والهيكل الاقتصادي، فهناك خطأ في التناسبات القطاعية وكذلك أخطاء في المرافق الإنتاجية القائمة يضاف إلى ذلك تشوه عام في بنية سوق العمل حيث تسوده نسبة عالية من ضعيفي التأهيل والقوارات الفنية.

* تدريسي في كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة

ج -شيوع ظاهرة البطالة التي ربما تصل إلى ٦٠بالمئة وهو أمر له دلالاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أيضا ويلقي أعباء على السياسة الاقتصادية المقبلة من الثقل والجسامة بحيث قد يغير من أولوياتها وامكانياتها.

د -واتصالا بالفقرة السابقة فان شيوع البطالة بهكذا نسبة يعني شيوع الفقر والتهميش الاجتماعي، فكل من يعيش في حالة بطالة هو في حالة فقر بالتعريف والضرورة والمنطق، إلا أن قضية الفقر في العراق كان يمكن لها أن تتفاقم أكثر لولا وجود نظام التوزيع عبر البطاقة التموينية الذي درء الكثير من الأخطار مثل المجاعة وسوء التغذية والفقر المطلق، إن حالة الفقر تعني الإقصاء واستعباد نسبة مهمة من المجتمع ومن الطبقة الوسطى بالتحديد التي تعاني الإقصاء بموجب آليات الإفقار التي يمارسها التضخم.

هـ. تأكد من ظاهرة التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل شبه دائم وخاصة السلع الضرورية وهذا يقابله في الوقت نفسه انخفاض في مستوى الدخل النقدي، ويلاحظ أن هنالك اتجاها تصاعديا في الأسعار قابلة لانخفاض في مستوى التوظيف في القطاعين العام والخاص وبالتالي انخفاض في مستوى الأجور، وعلى الرغم من الزيادة الواضحة في دخول بعض الفئات وخاصة العاملين في القطاع العام لكن مع اتجاه انخفاض نسبة هؤلاء بالنسبة لمجموع العاملين حيث لا يزيد عدد منتسبي القطاع العام عن (٧٠) ألف شخص حسب تقديرات وزارة التخطيط، إن هذه الحقائق يجب أن تكون ماثلة أمام أعين القائمين على وضع السياسة الاقتصادية الملائمة للعراق، إضافة إلى حقائق أمنية وسياسية واجتماعية أخرى[1].

إن الحكومة العراقية قد أعلنت عن خطة اقتصادية متينة متوسطة الأجل، والبنك المركزي المستقل الجديد يبقي معدل التضخم تحت المراقبة، مع ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة ٥,٧٪، فحسب خلال الأشهر الثمانية الأولى من ٢٠٠٤م مقارنة بارتفاعه بنسبة ٤٦٪ في ٢٠٠٣م، والدينار العراقي الجديد ارتفعت قيمته بنسبة ٢٧٪ إزاء سعر الصرف مقابل قيمة الدولار الأمريكي خلال العام الماضي[2].

ولكي يمكن للبيئة الاستيعابية أن تكون مهيأة لقبول الاستثمارات التي سوف تركز على عمليات الأعمار في العراق يجب أن يؤسس لإصلاح اقتصادي شامل، وفي أمكانية ذلك ينبغي فهم التغيرات الاقتصادية التي تحدث وما ينبغي أن تتجه إليه بنود الاقتصاد الكلي، وإذن فالأمر يتطلب تفكيك المتغيرات ذات العلاقة المباشرة في ذلك، ونعتقد أنها تندرج في الآتي:

١. القطاع الحقيقي واستيراد دورة الأعمال.
٢. الإصلاح المصرفي والمالي.
٣. التحول نحو القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي. محاولة في أصلاح النظام الاقتصادي.

ولا يغيب عنا الدفع الذي يمارسه كل من الصندوق والبنك الدوليان، في التحول إلى القطاع الخاص في العراق ضمن سياسات الإصلاح الاقتصادي. تحت شعار النمو الاقتصادي المستمر، وضرورة إحداث التغيرات الهيكلة وتحقيق الاستقرار المالي. حيث يؤكد مؤيدو هذه السياسات أن الإصلاحات الهيكلية (تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص، وتحرير الأسعار والتجارة، وإصلاح سوق العمل والضرائب)، تعمل على تعزيز النمو الاقتصادي، على المدى المتوسط والطويل الأجل. أمّا كم تطول تلك الفترة القصيرة الأجل، التي ينبغي العمل خلالها على تخفيض العجز المالي، وإتباع سياسة نقدية انكماشية، لكبح التوسع الإئتماني وتخفيض قيمة العملة ومعدل التضخم، فلا يريد أحد من دعاة " الإصلاح " معرفة تداعياته الاجتماعية على الفقراء، سوى أنّ الوضع السابق على تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، ينطوي على أثار اجتماعية، تطال الفقراء وأصحاب الدخل المحدود. والإصلاح

الاقتصادي ينطوي أيضاً على آثار اجتماعية سلبية في كثير من الأحيان.

وهنا يعتقد سعيد النجار أنّ الكلفة الاجتماعية للوضع السابق على تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، تتجاوز في نطاقها وفي عنفها وفي استمرار كلّ تكلفة اجتماعية يمكن أن تنجم عن تنفيذ هذه البرامج[٣].

القطاع الحقيقي واستيراد دورة الأعمال

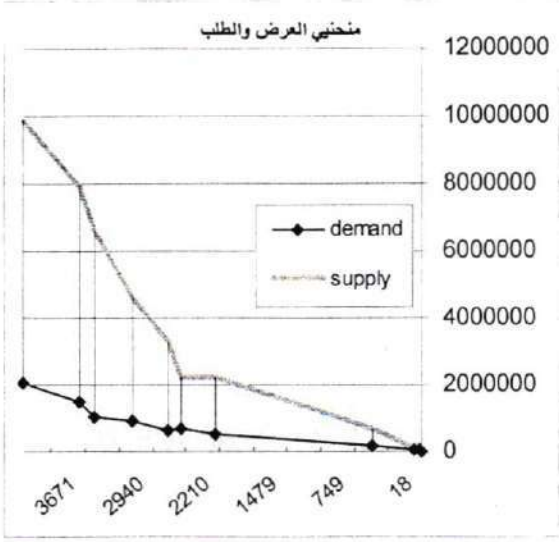

ويظهر السبب – ببساطة – واضحاً نتيجة قصور منحنى الطلب حيث أتخذ شكلاً مخالفاً لسلوكه النظري، وهو سلوك شاذ يعني مخالفته لفرض العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة والمستوى العام للأسعار في الاقتصاد، مما يؤكد وجود التشوهات في بنية الاقتصاد العراقي وسوء تخصيص الموارد الاقتصادية، مما أنعكس سلباً في طبيعة منحنى دالة الطلب الكلي في الأجل الطويل. ومن ثم فأي أجراء لعلاج الحالة هذه الحالة يجب أن يهتم بالجانبين (العرض والطلب على السواء، لا الاعتقاد بأن الحل هو تحقيق قدر من الموازنة السلعية (بوصفه علاج لجانب العرض، لان المشكلة – وكما يصور الشكل المغاير لمنحنى الطلب – تبدو أكبر بالنسبة لطلب الكلي.

غير أن تحسن تدريجي في معدلات النمو بدأت تظهر في الأفق خلال السنة الماضية ٢٠٠٤، إذ أتجه هذا المعدل للنمو الايجابي بعد إن كان سالباً خلال المدة السابقة، ويشير الجدول (١) إلى أن هذا النمو يعزى إلى زيادة الإنتاج والصادرات من النفط الخام، مع تراجع – وبنسبة أقل – في الناتج غير النفطي.

أما في حالة دخول الاقتصاد العراقي عمليا أعادة التأهيل والاعمار المتوقعة، فإن معدل النمو سيعتمد على مستوى الناتج المتحقق في الاقتصاد الكلي، والذي يعتبر متغير تابع لكل من التغيرات في حجم رأس المال الأجنبي ومعامل رأس المال/ الناتج، لاسيما وإن الأخير يعد مؤشر لتحسين الإنتاجية ولمستوى التقدم التكنولوجي. فإذا كانت الجرعات الكبيرة المستوردة من الاستثمار الأجنبي مصحوبة بسحبها للآثار السلبية المتمثلة بخلق حالة من الركود الاقتصادي في الأجل المتوسط – وعلى نحو ما سنأتي عليه – فلعل المطلوب هو التقدم بالجهد الإنمائي خطوة تلو الأخرى، والتأكيد على أصلاح ما يمكن إصلاحه من الهياكل الأساسية، والتي تعتبر شرطاً ضرورياً للانطلاق، وهو الأمر الذي سيساعد الاقتصاد العراقي من تجاوز ما يمكن أن نصطلح عليه بـ" حيز الغنى الركودي " وصولاً إلى المرحلة التي تمكنه من تعبئة المدخرات الوطنية .

الجدول (١)

الناتج المحلي الإجمالي للسنوات ٢٠٠١– ٢٠٠٤

البيان	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
الناتج المحلي الإجمالي	١٩,١٠٥	١٥,١٩٢	١١,٨١٣	١٥,٣٤٦
– الناتج المحلي من النفط (مليون دولار)	١٣,٢٠١	١٠,٤٨٢	٨,٥٣٠	١١,٥٠٥
– الناتج المحلي بدون النفط (مليون دولار)	٥,٩٠٤	٤,٧٠٩	٣,٢٨٣	٣,٨٤١
السكان (مليون نسمة)	٢٤,٨	٢٥,٥	٢٦,٣	٢٧,١
معدل النمو الطبيعي في الناتج (بالمئة)	– ١٢,٣	– ٢٠,٦	– ٢٢,٢	+ ٢٩,٩

المصدر: I. M. F, "Iraq: Macroeconomic Assessment : Prepared by the Middle Eastern Department In Consultation with other Departments" , Approved by Mohammad Shadman-Valavi , 21 October, 2003 .

وفي ظل برامج إعادة الإعمار يزداد الطلب الكلي بزيادة الإنفاق الاستثماري، الاستثمار الاحلالي، ويمكن تمثيل هذا التغير بوصفه دالة في التغير الحاصل في الخزين الرأسمالي أي أن:

$$\Delta i_r = f(\Delta k_e)$$

أما صافي الاستثمار فسوف يزداد بمقدار يعادل الزيادة التي تحددها المساحة تحت منحنى الاستثمار الاحلالي Ir .

ويتميز العراق بوسع حجم طاقته الاستيعابية، بسبب وجود الامكانات البشرية والمادية، إلا أن البيئة الاقتصادية لم تكن مهيأة لاستيعاب هذه الامكانات نتيجة السياسات غير المواتية التي كانت تفرضها الدولة، والتي كانت تتم في الغالب أما لتبرير فعل سياسي بحت، أو لتمرير واقع حال واستيفائه بشكل هامشي لا يعنى بتحقيق البنية التحتية.

هذا يجعل الاستثمار الكلي يزداد ويزداد الناتج وتقل البطالة وعندها يصبح دالة الاستثمار الصافي (In) موجبة خلال مدة الصدمة والتي تشكل مدة زمنية قصيرة نسبياً في بداية البدء ببرامج الأعمار.

ويلاحظ إن معدل زيادة إجمالي الاستثمار (Ig) خلال المدة الصدمة اقل من معدل الزيادة في الناتج كما يوضحهُ ميل منحنى العرض وهكذا فسياسات الاستقرار المالية والنقدية التي تصمم لتحقيق النمو الاقتصادي وبلوغ مراحل أكثر تقدماً في الناتج والعمالة تنطوي على مخاطر تتمثل بتخطي الحدود المطلوبة بصورة مؤقتة وخاصة في النمو الحاصل في الطلب.

هناك كلفة اقتصادية متوقعة لسياسة الاستقرار الاقتصادي الجديدة هي أعطاء الأولوية لتحسين معدلات نمو الناتج وتخفيض كلفة الدين الخارجي، ومكافحة التضخم، ولو كان ثمن ذلك تحمل نتائج الركود لسنة أو سنتين، فضلاً عن التكاليف التي ستقع على عاتق الفئات الاجتماعية الفقيرة والناتجة من امتناع الدولة عن تقديم الإعانات الاجتماعية، وبقاء معدل البطالة عند مستويات مرتفعة. إلا أن النتيجة الأهم هي إصلاح التشوهات الهيكلية التي يعاني منها جانب العرض، وهي وصفة تقترب نوعاً ما من البرنامج الاقتصادي للرئيس الأسبق ريغان عندما كانت الولايات المتحدة تعاني عجزاً داخلياً ومديونية خارجية تجاوزت التريليون دولار* .

من البديهي أن تؤدي عملية إعادة الأعمار إلى زيادة كبيرة في الإنفاق الكلي، إلا أن هذا الإنفاق سيكون قد تحول في جزءٍ كبير منه من الإنفاق الذي كانت تتولاه الدولة، إلى إنفاق القطاع الخاص الأجنبي، وهو ما سوف يحل محل نفقات الحكومة السابقة، على بنود مماثلة وجديدة على السواء، ومن ثم يمكن القول إن الإنفاق الكلي لا يتغير بنحوٍ كبير، ومع ذلك ينبغي أن لا نفترض أن الإنفاق الكلي سيكون بنفس طريقة إنفاق الحكومة السابقة بأي حال، بل سيكون لأغراض إصلاح البنية الاقتصادية.

وعلى الرغم من أننا نسلم بوجهة النظر التي تعتبر هذا الإنفاق كونه غير تضخمي، أي أن يكون منتجاً، إلا أن الحقيقة أنه سيكون كذلك فيما إذا تقلصت الواردات السلعية من الخارج، لأن قطاعات الاقتصاد تحتاج إلى سنوات كي تستطيع أن تعيد قاعدتها الإنتاجية والخدمية، والسؤال: ما الذي سيترتب على زيادة الإنفاق حتى الأجل المتوسط؟.

من المتوقع أن يجري تمويل هذه النفقات من برامج المساعدات التي ستقدمها المنظمات، ومعونات البنك الدولي، وبرامج البلدان المانحة، وسيكون ذلك حالة صحية للاقتصاد، فهو سيعمل على رفع مستوى التشغيل في الاقتصاد، كما إن زيادة الإنفاق سوف تزيد الدخل الكلي والدخل الشخصي، إن الزيادة التي تتحقق في الدخل الشخصي سوف تتبعها زيادة في الطلب على النقود، وفي ظل السياسات النقدية والمالية المتوقعة، فأنه سيكون هناك سياسة مالية محافظة، لتخفيف حدة الدين العام الداخلي، وهو ما يستتبع استقرار المعروض النقدي، وهذا ما يخلق فاض في الطلب على النقود، ولذا فالأثر غير المباشر لزيادة

الإنفاق الناجم من جراء برامج أعادة الأعمار سوف يخلق حالة من عدم الاستقرار في السوق النقدي الذي تستوجبه الاستثمارات المباشرة في الاقتصاد العراقي.

ولكي يمكن تجاوز هذه المعادلة الصعبة، نعتقد أنه ينبغي أن تصرف الدولة النظر في المراحل الأولى من الأعمار عن مسالة تحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة، لثلاثة أسباب هي:

١. أن الدين العام (الداخلي والخارجي) يفرض أعباء مستقبلية على الاقتصاد، لان مدفوعات الفائدة وأقساط الدين تتضمن تحويل جزء من الناتج الحقيقي إلى البلدان المدينة والى تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

٢. أن إلغاء نسبة كبيرة من الدين وإعادة جدولة دون أخرى، ستجعل نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ستتراجع بدرجة كبيرة، وهو ما يعني تحقيق مستوى مقبول من التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات). وحتى لو افتراضنا بقاء الدين العام عند مستويات مرتفعة في مثل حالة الاقتصاد العراقي يعتبر ثمناً لتحقيق قدر من التراكم الرأسمالي، وصولاً إلى المرحلة التي يزداد فيها الناتج الإجمالي بمعدل أسرع من خدمة الدين العام[٤]، وقذاك يمكن معالجة مشكلة الدين عبر المنح والمساعدات التي ستتضمنها برامج الأعمار تحويلات من جانب واحد وتدون في الجانب الدائن في الموازنة العامة وفي الجانب المدين في حساب الاحتياطيات الأجنبية، مما يعني أن تأثير تلك المبالغ سيكون ذا وقع إيجابي على الموازنة العامة، وبالتالي على الدين العام.

أما دور التشديد على عملية التحول نحو اقتصاد السوق وهيمنة القطاع الخاص فإنه سوف تسهم في تخفيض نسبة العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الإصلاح، لان الخصخصة تخفض العبء المالي للمشروعات العامة عن الموازنة العامة للدولة بنحو واسع. وفي حال وصول الاقتصاد العراقي إلى مرحلة متوسطة خلال فترة الحمل gestation period، فمن المتوقع أن يهبط الاستثمار الصافي بمعدل متزايد، فحال بدء المشروعات عملها سيكون هناك تدفق متزايد للسلع الاستهلاكية إلى الأسواق وهذا ما سيؤدي إلى تخفيض الأسعار. أن توقع انخفاض الأسعار خلال مدة الإعمار سيعزز بانكماش كمية النقود، لان المشروعات الإنتاجية، ستتمكن من بيع إنتاجها وتزداد تبعا لذلك، فيزداد تبعاً لذلك حجم التدفق النقدي المقابل، الأمر الذي يقلل من العمليات الائتمانية التي تمارسها البنوك من حيث تقديم القروض إلى القطاع الخاص، وينخفض التوسع المضاعف في خلق الائتمان المصرفي، مما يعني انخفاض في الحجمل النقدي الذي يتم حقنه في الاقتصاد، وهو ما يعزز بالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار.

الجدول (١)

مؤشرات الدين العام الخارجي والدين العام الداخلي المتراكم حتى كانون الثاني ٢٠٠٢

الدين العام الداخلي	
بنود الدين الداخلي	قيمة الدين (مليون دينار)
رصيد الموجود النقدي لدى البنك المركزي (مدين)	٣٨٨٣٨٨
حوالات الخزينة العراقية	٣٢٤٥٠٠٠
لدى البنك المركزي	١٩٠٣٤٣٥
لدى البنوك التجارية	١٣٣٨٣٨١
لدى الأخرى	٣١٨٤
مجموع الدين العام الداخلي	٣٦٣٣٣٨٨
الدين العام الخارجي	
الفقرات	قيمة الدين (مليار دولار)
ديون العراق الخارجية بدون دول الخليج العربي وروسيا	٦٢
ديون العراق للكويت	١٨٠
ديون العراق لروسيا ودول الخليج (عدا الكويت)	٧٨

المصدر :

١. بنود الدين العام الداخلي بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المجموعة الإحصائية للبنك المركزي، عدد خاص للمدة ١٩٩١ – كانون الثاني ٢٠٠٣ ، ص ١٦.

٢. بنود الدين العام الخارجي بالاعتماد على: سمير صارم، أنه النفط يا (...)، الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق، سلسلة قضايا الساعة (٦)، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٣ ، ص ٢٢٦

ان تراجع المستوى العام للأسعار إلى مستوى متدني لا يعبر عن مؤشر جيد وخاصة في فترة الحمل، لأنه يقلل الحافز على التوسع في القطاع الحقيقي. إذ تظهر بوادر الكساد في الاقتصاد العراقي من جديد.

وعند هذا المستوى من التحليل يُعتقد بأنه من المرجح أن يستورد الاقتصاد العراقي في ظل التحول الاقتصادي دورة الأعمال Business cycle التي هي صفة مميزة للاقتصاد الحر. فالتحول الاقتصادي من الانغلاق شبه الكامل إلى الانفتاح الكامل وفتح الباب على مصراعيه في التعامل مع العالم الخارجي يثير مثل هذه الشكوك خاصة عندما نأخذ بالنظر مسألة حساسية القطاع الخاص إلى مسألة الربح السريع عند المفاضلة في الاستثمار في مشروعات الاقتصاد المختلفة. مثال ذلك إقدام القطاع الخاص نحو الاستثمار في مشروع الاتصالات والمعني بإنشاء وتوسيع شبكة الهاتف النقال مع وجود عجز كبير في قطاعات الخدمات الأساسية كشبكة الماء وشبكة الكهرباء والجاري، وهو الأمر الذي يثير الكثير من التساؤل حول مدى ملاءمة هذا النوع من ترتيب الاولويات بالنسبة لهذا القطاع، وبالتالي التساؤل تجاه دوره الوطني ولمصلحة من يعمل.

ولمعالجة هذا الوضع يجب أن يرجع صانع القرار الاقتصادي إلى النصح الذي قدمه Johan Adler عندما حاول معالجة وضع شبيه تم فيه إستيراد دورة الأعمال، وهو النموذج الهندي والنموذج الباكستاني، فأكد أنه من غير الصحيح أن اعتبار حقن رأس المال وبجرعات كبيرة شرطاً أساسيا لتحقيق النمو الاقتصادي[٥].

بالمقابل يتعين على البنك المركزي أن يتدخل لتحاشي وصول الاقتصاد العراقي الى مرحلة قريبة من الركود، لاسيما وإن تمويل عجز الموازنة العامة يعني انخفاض سعر الفائدة، وهو عامل يقلل حالة الركود، فمن خلال أصلاح البنية المالية والمصرفية في القطر، من المرجح أن يدخل البنك المركزي العراقي بوصفه مشتري للسندات التي يملكها القطاع الخاص المستثمر في أعادة الأعمار، وسوف تدخل هذه السندات السوق النقدي لتجد طلباً يعادل كمية النقود الجديدة التي يحقنها البنك المركزي، أي أن زيادة الأساس النقدي الجديد سيوفر للمصارف أمكانية رفع الطلب على السندات مما يعني اتجاه سعر الفائدة إلى الانخفاض.

الجدول (٢)

الدين الخارجي بحسب البلدان

الديون	قيمة الدين
الدين الكلي	١٢٧ مليار دولار
العقود المعلقة	٥٧,٢ مليار دولار
الفوائد	٤٧ مليار دولار
دول الخليج العربي	٣٠ مليار دولار (الكويت لوحدها ١٧ مليار)
الأردن	٢٩٥ مليون دولار
المغرب	٣٢ مليون دولار
روسيا	١٢ مليار دولار
يوغسلافيا (بلغراد)	١ مليار دولار
تركيا	٨٠٠ مليون
بولندا	٥٠٠ مليون
هنغاريا	١٧ مليون
الصين	٨٠ مليون دولار
مصر	٧٤٠ مليون دولار
استراليا	٤٩٩,٣ مليون دولار
البرازيل	١٩٢,٩ مليون دولار
كندا	٥٤٦,٢ مليون دولار
الدانمارك	٣٠,٨ مليون دولار
فنلندا	١٥٢,٢ مليون دولار
فرنسا	٢,٩٩٣,٧ مليون دولار
المانيا	٢,٤٠٣,٩ مليون دولار
ايطاليا	١,٧٢٦ مليون دولار
اليابان	٤,١٠٨,٦ مليون دولار
هولندا	٩٦,٧ مليون دولار
كوريا	٥٤,٧ مليون دولار
أسبانيا	٣٢١,٢ مليون دولار
السويد	١٨٥,٨ مليون دولار
سويسرا	١١٧,٥ مليون دولار
المملكة المتحدة	٩٣٠,٨ مليون دولار
الولايات المتحدة	٢,١٩١ مليون دولار
التعويضات**	٣٢٠ مليار دولار
التعويضات المثبتة	١٤٨ مليار دولار
التعويضات غير المثبتة	١٧٢ مليار دولار.

وعليه فأنه وحتى في حالة تحقيق حزمة البرامج الاقتصادية المضادة للآثار الجانبية لبرامج أعادة التأهيل والاعمار، فانه من الأهمية بمكان حمل ذلكم النصح على محمل الجد بهدف أبعاد الانخفاض الأكيد في مراحل النمو الأولى في نسبة رأس المال/ الناتج الذي يعتبره الاقتصاديون معوقاً مهماً من معوقات النمو في تلك المراحل.

كما أنه لا يمكن الجزم بتغير واضح في نسبة العمل/ رأس المال، وبصورة خاصة مع استمرار معدل النمو السكاني، كما أنه لا يتوقع تغيير كبير في الطلب على الخدمات الأساسية (النقل، الإسكان، المنافع العاملة الأخرى). وبالتالي فإن هذا الاتجاه يدعم قولنا في ضرورة رفع الاستثمار الحكومي على الأقل حتى النقطة التي يتم فيها تعظيم فرص الاستثمار الخاص، وهي نقطة اتصال شقي الاستثمار، فالاستثمار عند هذه النقطة سيقدم القوى المحفزة لاستيعاب الاستثمار الخاص المتزايد. كما أن بلوغ هذه النقطة بحد ذاته سوف يعني من الوجهة الأخرى أصلاحاً لتشوهات الاستثمار الحكومي، ومن ثم يمكن تهيئة هذا الشق الاستثماري لينافس المشروع الخاص على الموارد المتاحة وغير المستغلة في الاقتصاد العراقي، بل ربما يكون من الأهمية المضي بتوسيع قدرة الحكومة على الاستثمار خاصةً إذا كانت الآثار المحفزة على معدلات التنمية البشرية والتقدم التكنولوجي تقود إلى زيادة صافية في الاستثمار الخاص. وهذا ما سيولد سياسة اقتصادية وقائية تكافئ التراجع المتوقع في معدلات الأداء الاقتصادي (نتائج استيراد دورة الأعمال في بالاقتصاد الرأسمالي)، وذلك عبر رفعها لنسبة الناتج/ رأس المال، من خلال التناسب المحسن في مزج عوامل الإنتاج وتوظيفها لخدمة العملية التنافسية في الداخل ومن ثم في الخارج، أي بتغيير توجهات القطاع العام ومفهوم إدارته السابقة بطريقة ملاحظة أداء الاقتصاد على المستوى الكلي والقطاعي.

أما سياسات توازن سوق العمل فمن المؤكد ان يجري تمويل هذه البرامج من الإيرادات النفطية ومن المساعدات التي تقدمها مؤسسات التمويل الدولية (البنك الدولي)، وسيكون من شأن ذلك زيادة معدل التشغيل في الاقتصاد، وانخفاض في معدل البطالة، خلال مدة الأعمار، وهو ما يعني تطبيق لمنحنى فليبس في الاقتصاد، من خلال أبقاء التضخم وتخفيض الكلفة الاجتماعية له (تقليل البطالة)، إلا أن انتهاء العمل بهذه البرامج في المستقبل سيكون مصحوب برجوع جزئي في البطالة المزمنة في الاقتصاد العراقي، مما قد ينذر بأزمة فعلية في عمل السياسة المالية (عقم منحنى فلبس).

وفي هذا الصدد تشير انتصار العابدي[٦] إلى ان ((الأداء الاقتصادي للدولة لا يقاس بما يعلنه المسؤولون عن منجزات متحققة في هذا الميدان أو ذاك، بل تجسده التحولات التي يلمسها المواطن في حياته اليومية والثمار التي يجنيها على الصعد كافة وتعزز ثقته بمستقبله)).

التوقعات في ظل الإصلاح النقدي والمالي

لقد خضعت مؤسسات القطاع المالي والمصرفي في العراق – في السابق – إلى قيود وضوابط أهمها فرض السقوف الائتمانية وتعليمات تخصيص وتوجيه الائتمان إلى قطاعات اقتصادية ذات أولوية في تمويل احتياجات النظام السابق، وبالتالي توفير الائتمان المصرفي بأسعار فائدة لا تعكس الظروف التي تحيط بالسوق وتكلفة الأموال، وما يزيد من قدرة ذلك هو استئثار طبقات معينة – سواء أكانت تابعة للحكومة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أمثال الحاكم وعائلته ومقربيه – بحصة وافرة من الموارد التي لم تكن تدون في سجلات المصارف ولا تدخل عملياتها الحسابية ولا في حسابات الدين الداخلي، وهو أمر طبيعي كونها لم تتم في الأساس عن عمليات حسابية بل وفق قرارات واحتياجات ، هذه إلى جانب ضعف الإدارة المصرفية من الناحية الفنية والتقنية ، أدى إلى اختلال في هيكل أسعار الفائدة، وبالتالي فكل البيانات التي تم إصدارها

في مرحلة ما بعد الحرب، كتلك التي أصدرها البنك المركزي، لا تعكس حقيقة الدين العام في العراق سواء بسندات أم بحوالات للخزينة العامة للدولة.

الجدول (٣)

تخصيصات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٤

بنود النفقات	التخصيص (مليون دولار)
قطاع الأمم	٢١٠٠
الجيش العراقي الجديد	٢١٠٠
قطاع الكهرباء	٥٧٠٠
قطاع النفط	٢٧٠٠
مليار دولار لقطاع الماء والمجاري	٤٦٠٠
مليون دولار لدعم الري	٧٥
بناء مساكن جديدة	٤٧٠
صيانة المطارات الرئيسية في بغداد والبصرة	١٦٥
أعمار ميناء أم قصر	٤٥
دعم خطوط السكك الحديدية داخل العراق	٣٠٣
قطاع الصحة	٨٠٥
تطوير النشاط الاقتصادي	٣٠٠
مساعدة المهجرين	١٠٥
دعم مساعدة منظمات حقوق الإنسان	١٠٥
دعم الإدارة الحكومية	٩٠

المصدر : أنظر الموقع في الشبكة الدولية للمعلومات
www.islamonline.net/summerevents/arabic

وباعتبار أجراء تعديلات في هيكل النظام الضريبي في العراق، قد تفرض الضرائب التصاعدية على الدخل، ولكن في ظل وجود عجز جاري في الموازنة العامة من المتوقع أن يتزايد هذا العجز نظراً لان الكثير من قطاعات الاقتصاد الوطني بحاجة إلى إعادة التأهيل سواء بسبب الحروب أو الحصار أو بسبب شيوع حالة عدم الاستقرار في بعض مناطق القطر.

أننا ما أخذنا بنظر الاعتبار أسباب التضخم والتضخم الركودي في الاقتصاد العراقي، كالإفراط في الإصدار النقدي الممول بعجز الموازنة، وانخفاض قيمة الوحدة النقدية، وبالتالي ارتفاع سرعة تداول النقود، إذ يلاحظ أنها بلغت أوجها (٨٤) في عام ٢٠٠١ ، مما يدل عدم التوازن في السوق النقدي في الاقتصاد .

وفي ظل الإصلاح النقدي الذي تمثل بتغيير العملة القديمة بالعملة الجديدة، وتحقق استقرار في سعر تعادل القوة الشرائية العراقية تجاه العملات الرئيسة، وما يرتبط بذلك من نتائج اقتصادية محمودة سواء في الداخل أو في التجارة الخارجية، فإن ذلك الإصلاح كفيل بجذب رأس المال الأجنبي، كما سيخلق ذلك جوا من التوقعات التفاؤلية اللازمة لتحقيق الاستثمارات في أعادة الأعمار، وهكذا فالإصلاح النقدي سيكون سبباً مهماً من أسباب تحقق التوازن الحقيقي في الاقتصاد العراقي، ومن ثم فالأخير سيعمل على زيادة حجم الناتج الحقيقي وبالتالي يحقق درجة مقبولة في الاستقرار النقدي. بعبارة أخرى تتداخل هنا المتغيرات النقدية والحقيقية في تحقيق التوازن الاقتصادي العام.

الجدول (٤)

الموازنة العامة للعراق (بمليار دينار عراقي) للمدة من ٢٠٠٤/١/١ الى غاية ٢٠٠٤/٧/١

الإيرادات	
إيرادات النفط	٢١,٢٦٢,٩٢١
الإيرادات الضريبية	٤٦٦,١٨٥
إجمالي الإيرادات	٢١,٧٢٩,١٠٦
النفقات	
الجارية	٢٨,٥٣٤,٣٣٨
الاستثمارية	٥,١١٤,١٧٣
إجمالي النفقات	٣٣,٦٥٧,٥١١
الفائض أو العجز	-١١,٩٢٨,٤٠٥
التمويل	
رصيد أول المدة	٨,١١٦,٢٠٠
الأموال المعدة	٣٩٤,٣٨١
الأموال المحجوزة	١٠٣,١٦٠
برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء	٣,٧٥٠,٠٠٠
مجموع التمويل	١٢,٣٦٣,٧٤١
رصيد آخر المدة	٤٣٥,٣٣٦

المصدر :النشرة الاقتصادية في الموقع
http://www.iraqiamericancce/org/iacci .

أن تحقيق الاستقرار النقدي بتحييد التقلبات العنيفة في معدل عرض النقود، يحقق الاستقرار في القطاع الحقيقي، غير أن ذلك لا يعد شرطاً كافياً لتحقيق الاستقرار بقدر ما هو عامل يساهم في تقليل آثار انتقال الأزمات الاقتصادية الرأسمالية التي من المرجح أن يواجهها القطاع النقدي في ظل التحول والانفتاح الاقتصادي باتجاه اقتصاد السوق العالمية.

الجدول (٣)

حساب سرعة دوران النقود الدخلية في الاقتصاد العراقي في مرحلة ما قبل الأعمار

السنوات	عرض النقود M1 (١)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة GDP (٢)	سرعة تداول النقود V = (٣) = (١) / (٢)	معامل الاستقرار النقدي = $\Delta m1 / \Delta GDP$
١٩٩١	٢٤٦٧٠	٧١٣٥	٣,١	١,٠٦٣-
١٩٩٢	٤٣٩٠٩	٨٩٦٤	٤,٨	٣,٤-
١٩٩٣	٨٦٤٣٠	١٣٣١٨	٦,٤	٢
١٩٩٤	٢٣٨٩٠١	١٢٧٠٣	١٨,٨	٣٨,٨-
١٩٩٥	٧٠٥٠٦٤	١٠٣٧٧	٦٧,٩	١٠,٦ -
١٩٩٦	٩٦٠٥٠٣	١٥٥٢٨	٦١,٨	٧,٢
١٩٩٧	١٠٣٨٠٩٧	١٨٩٢٦	٥٤,٨	٠,٣٦
١٩٩٨	١٣٥١٨٧٦	١٨٦٤٠	٧٢,٥	٢٠,١-
١٩٩٩	١٤٨٣٨٣٦	٢١٥٦٢	٦٨,٨	٠,٦٢
٢٠٠٠	١٧٢٨٠٠٦	٢٣٣٢٨	٧٤	٢
٢٠٠١	٢١٥٩٠٨٩	٢٥٦٨٩	٨٤	٢,٤

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات عرض النقد والناتج الحقيقي الواردة في: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المجموعة الإحصائية للبنك المركزي، عدد خاص للمدة ١٩٩١ – كانون الثاني ٢٠٠٣، ص ٩، ٢١

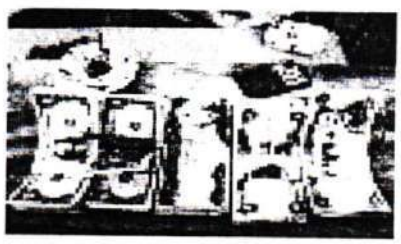

ربط الإصلاح بالتوازن الداخلي

يعد استقرار سعر الصرف من أهم خطوات الإصلاح المصرفي، إذ أن تغيير العملة القديمة بالعملة الجديدة زاد من ثقة التعامل النقدي في الداخل، وامتد ذلك الى ثقة البنوك الأجنبية في الخارج، ولكن هذا التغيير النقدي لا يزال يبقى – من الوجهة النقدية – رهين بالتغير الذي يجب أن يحصل في مكونات الغطاء النقدي النسبي، ولكن اطفاء الجزء الأكبر من الديون أدى إلى رفع المكون النقدي الأهم ، وهو صافي الموجودات الأجنبية، ومن المرجح أيضاً أن تزداد التسهيلات الائتمانية التي ستمنحها المصارف إلى القطاع الخاص الأجنبي المستثمر في إعادة الإعمار (خصم الأوراق التجارية، التسليف المباشر، والسحب على المكشوف). وتعبر هذه عوامل توسعية في المجمل النقدي المتداول في الاقتصاد.

أما سعر الفائدة فأنه سيحقق درجة استقرار عالية، وسينعكس ذلك على حجم التبادل التجاري الخارجي والداخلي. ومع ذلك يبقى التساؤل عن الأثر في ظل الانفتاح الكامل للخارج ؟

ففي المراحل الأولى من الإعمار يمارس العامل النفسي وقعاً كبيراً على الميل للاستهلاك، فزيادة الرغبة في اقتناء السلع الأجنبية المصنعة في بالخارج وتفضيلها على المحلية سيجعل من الميل للاستهلاك مرتبطاً بالميل للاستيراد، وبزيادة حجم الاستيراد الأجنبي في ظروف اليقين الناجمة من استقرار سعر التعادل يزداد العبء المالي على الموازنة العامة وبالتالي على التوازن الداخلي عموماً.

وهكذا يبدو من الأولى أن يصار إلى بلورة سياسة اقتصادية تتسم بدرجة من الحمائية في مراحل الإعمار التي تتجاوز العام الأول، بغية إعطاء فرصة لتطوير الناتج وتحسين النوعية.

ان تحقيق مستوى مستقر في سعر التعادل يجني آثار محمودة على الشركات ولكن الرقابة غير المباشرة على تغيراته السوقية والتدخل يجب أن يتم بدون رقابة مباشرة، وإنما عن طريق السوق حتى دفعاً للآثار السيئة على التوازن الداخلي، وذلك من خلال ملاحظة بيانات التجارة الخارجية والتجارة الداخلية.

أن الانفتاح التجاري للخارج سيزيد في البداية من حجم الفجوة الخارجية، أي سيكون زيادة في الاستيرادات على الاستيرادات، أما الزيادة التي من

المتوقع أن تتحقق في حجم الاستيراد برغم ما لها من أهمية، فإنها سوف تشكل عبئاً آخر يضاف على ميزان المدفوعات الذي يواجه في الأصل عجزاً متنامياً، وفي الداخل ستكون حجم فجوة (الادخار – الاستثمار) أقل حدة امن الفجوة الخارجية، ويستمر ذلك حتى مراحل متقدمة خلال الإعمار. غير أن دخول رأس المال الأجنبي بكم كبير سيساعد في تحقيق مستوى النمو الاقتصادي المرغوب وبعجز خارجي مقبول، إلا ان ذلك يصطدم باستيراد دورة الأعمال آنفة الذكر، ويبقى على متخذ القرار الاقتصادي إزاء ذلك في إشكالية تحديد حجم البرامج المقدمة وحجم التدفق الاستثماري، والمؤكد أنه سيفضل الإصلاح الاقتصادي ضمن أولويات البرامج والسياسات، فإن تحقيق التوازن الخارجي هو أمر في غاية الصعوبة لأنه حتى لو افترضنا جدلاً انسياب السلع العراقية إلى الخارج فإنها ستكون قيد العوامل المتعلقة بظروف السوق العالمي ومدى قدرتها على المنافسة المتأتية من السلع الأجنبية المماثلة، وهي جملة صعوبات تقف في طريق التوازن الخارجي من أساسه.

أن انفتاح الاقتصاد نحو الخارج بنحوٍ واسع والسماح لدخول الاستثمار وبجرعات كبيرة خلال المرحلة الأولى من الإعمار يعد غير مناسب من حيث الأثر غير الموائ والمتمثل في معالجة احتمال استيراد أزمة الاقتصاد الحر ودورته التجارية من ناحية، وهو كذلك أيضاً بالنسبة للتوازن المالي في الداخل، حيث نلاحظ أن الزيادة في المعروض النقدي يعني رفع المستوى التوازني للدخل، وفي ظل انخفاض سعر الفائدة يزداد الطلب على الائتمان من قبل الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعمل ضمن برنامج إعادة الأعمار، مما يولد قوى مضادة للقوى السابقة تعمل هذه على رفع سعر الفائدة الحقيقي، وتعمل على صد محاولات تخفيض عجز الموازنة .

٣. التحول نحو القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي .

" محاولة في أصلاح النظام الاقتصادي"

الجدول (٤)

ميزان المدفوعات العراقي للمدة ٢٠٠١ – ٢٠٠٤

(ملايين الدولارات)

	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
الميزان التجاري	٤,٩٩٤	٣,٠٦١	١,٩٩٦	٥,٦٥٩-
الصادرات	١٥,٨٢٥	١٢,٤٨٧	٩,٢٧٣	١٢,١٠٠
صادرات النفط	١٥,٢٧٥	١٢,٤٨٧	٩,٢٧٣	١٢,٠٠٠
صادرات أخرى	-	-	٠	١٠٠
الاستيرادات	١٠,٨٣٠-	٩,٤٢٧-	٧,٢٧٧-	٧,٧٥٩-
إستيرادات الحكومة	١٠,٨٣٢-	٩,٤٢٧-	٣,٩٤٥ -	٨,٩٦٥ -
إستيرادات القطاع الخاص	-	-	٣,٠٠٠-	٨,٥٥٠-
الدخل (صافي)	٠	٠	٢	٠
الخدمات (صافي)	٠,٤١٠ -	٠,٣٢٥-	٠,٧١٨-	٠,٤٠٠-
القروضات	٠	٠	٠	٠
المدفوعات	٠,٤١٠ -	٠,٣٢٥-	٠,٧١٨-	٠,٤٠٠-
تكاليف الأمم المتحدة ومعتقلي الحروب	٠,٤١٠ -	٠,٣٢٥-	٠,٢٦٣-	-
طباعة العملة			١٥٥.-	
مدفوعات أخرى			٣٠٠.-	٠,٤٠٠-
التحويلات (صافي)	٣,٩٥٦ -	٣,١٢٢-	١,١٨٢-	١٢
القطاع الخاص (صافي)	٠	٠	٠	٠
الحكومة	٣,٩٥٦ -	٣,١٢٢-	١,١٨٢-	١٢
ميزان الحساب الجاري	٠,٩٢٧	٠,٣٨٦-	٢,٤٦٢	٦,٠٤٧-
(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	٣,٣ -	٢,٥ -	٢٠,٨	٣٩,٤ -

المصدر :

1- U.S.Energy information Agency ; Iraq official data .

2- IMF staff estimates .

القطاع الخاص ودورة المرتقب.

من القضايا التي ظل طرفاها في صراع فكري هي مسألة ترتيب العلاقة بين القطاعين العام والخاص، فقد أثير بشأنها صراع ربما يدخل في بعض جوانبه في إطار الترف الفكري، إلا أن الترتيب والتفضيل ظلا – رغم ذلك – إلى اليوم من القضايا التي أناخت برحلها على مجمل الفكر الاجتماعي، فعلى ضوء هذا الترتيب تراتبت مفاصل البناء الاجتماعي وقامت لكل قطاع مؤسساته الخاصة على أساس من الاعتراف المتبادل. فالدولة وهي أعلى مؤسسات القطاع العام والتعبير الأكثر شمولا عن المجتمع – الأمة، تدرك ويدرك مسيروها والمنخرطون في آلتها في جميع المستويات حدود تدخلها وصلاحيات أجهزتها تجاه الفرد – محور القطاع الخاص – حيث أعيد تشكيل هويته وثقافته ضمن محيط اجتماعي تهيمن عليه وتحكمه القيم الليبرالية.

هذا الاعتراف المتبادل الذي تشكل بالتدريج على مدى ثلاثة قرون والذي أفرزه وإلى حد

كبير وخاصة في بداياته، الصراع بين الإمبراطور ممثلا للدولة وطموحاتها والبابا ممثلا للكنيسة وصلاحياتها، قادته من زاوية أخرى ديناميات النمو الاقتصادي وما كانت تدفع به من تأثيراتها على أنماط العلاقات الاجتماعية الجديدة. وتأتي البورجوازية على رأس القوى الاجتماعية التي أسهمت في تكريس الفصل بين القطاعين. ونجد في ما كتبه وريث مدرسة فرنكفورت "هابرماس"، حول الموضوع تأكيدا على هذه العلاقة التي يقول فيها إن مفهوم المجتمع المدني مرتبط ارتباطا مباشرا بنشأة البورجوازية وما بذلته هذه الطبقة من جهود لفصل المجال الخاص عن سلطة الدولة [٧].

أما إذا نظرنا إلى العلاقة بين القطاعين في مجالنا العربي فإن الصورة تبدو مغايرة إلى حد دفع بالبعض إلى اعتبار أن المعادلة أصلا غائبة في دول أمّمت كل شيء وأحاطت برعاياها من كل جانب فلم يبق مما يُصطلح عليه بالقطاع الخاص غير هامش من الحركة لا علاقة لها بما تقتضيه المواطنة الحرة والمشاركة الفعلية في الشأن العام. وثمة وجه آخر لهذه الصورة حين تنقلب المعادلة إلى تخصيص شامل لمفردات الحياة العامة والخاصة معا، فيتحول المجال العام إلى فضاء خاص يدور حول شخص الحاكم وعائلة الحاكم، ويمكن أن تتسع هذه الدائرة أكثر فتمتد عبر علاقات القرابة والمصاهرة[٨]. وعندها فلن يبقى مجال للحديث لا عن القطاع العام ولا عن القطاع الخاص فضلا عن ترتيب العلاقة بينهما.

وتزداد مناقشة هذه المسألة صعوبة مع التطور الذي تشهده المجتمعات الأوروبية التي أفرز تاريخها هذا النمط من العلاقة والتي تسعى قوى المجتمع المدني العربية إلى تبيئتها واستيعابها ضمن مجالها الفكري والعملي. فمن آثار حركة العولمة وما أحدثته في بنى المجتمعات الصناعية وما بعد الصناعية من تعديل في علاقة الاقتصاد بالسياسة والمواطن بالدولة والمحلي بالدولي، أنها أعادت دمج الفضائين العام والخاص وأخرجت هذه المعادلة في ثوب جديد ما زالت ملامحه النهائية لم تتحدد بعد بشكل نهائي. وفي سياق هذه العملية التي تداخلت فيها الحدود حصل ما يشبه تبادل المساحات. فأين ستترك هذه التطورات مستوى النقاش لإشكالية العلاقة بين القطاعين العام والخاص لدى التعاطي مع مفهوم التحول الاقتصادي في العراق.

ان النظرة الواقعية إلى حقيقة وقدرات القطاع الخاص أمر في غاية الأهمية لأسباب عديدة من أهمها وجود هذا القطاع حاضرا في الأصل وبالتالي عدم إمكانية حذفه من المشهد الاقتصادي والسبب هو الدعوة المتصاعدة لأن يكون هذا القطاع هو القائد للنشاط الاقتصادي في خضم تدويل الحياة الاقتصادية وظاهرة تنامي فكر العولمة وفعلها أيضا.

إذ تشير الدراسات إلى هيمنة شبه مطلقة للقطاع العام في العراق في كل الحقب السابقة، حتى في ظل وجود أنظمة الحكم الرأسمالية، لأسباب أهمها الحالة البدائية للقطاع الخاص، وعدم قدرته في تبني مشروعات كبيرة بسبب عدم توفير رؤوس الأموال والخبرة والحالة التقانية[٩]. ويمكن القول إن الدولة في العراق هي التي تدخلت لكي تخلق القطاع الخاص، وهي التي قامت بمشروعات تأهيل الهياكل الأساسية ضمن سياق خطط التنمية الاقتصادية، وبالتالي فالسوق هو نتاج الدولة، إلا إن التحول الذي سيكون في طبيعة الإدارة الاقتصادية، خاصةً فيما يرتبط بمتضمنات التحول نحو اقتصاد السوق، وفي ظل تأثير العولمة على مفهوم الدولة في العراق، فأن الأمر سيؤول إلى تأثير من هو يحدده خارج حدود إقليم الدولة العراقية، فهو الذي سيخطط لما سيكون في الداخل، لتخرج الدولة من ميدان الإنتاج دون رجعة، أما صنع السياسات فهو الآخر سيكون صنيع الآخرون.

انطلقت دعوات بتحويل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص تحت مبررات مختلفة تتراوح بين مخاطر تركز الموارد بيد الدولة على مسيرة الديمقراطية وتعزيز النزعة الدكتاتورية، وبين ضرورة بناء مناخ اقتصادي جذاب للاستثمارات الأجنبية. هذه الادعاءات تثير عدداً من الأسئلة: هل انبثقت أنظمة

ديمقراطية في دول العالم الثالث التي لا تمتلك نفطاً أو موارد غنية؟ وهل تقترن الديمقراطية بمجرد الموارد أم بإعادة تكييف البيئة الاجتماعية؟ وهل إن موارد العراق وصناعته النفطية غير جذابة للشركات الأجنبية حتى تتم خصخصة ثرواته هذه لخلق الجاذبية للاستثمارات الأجنبية؟ الم تتزاحم هذه الشركات على توقيع العقود العديدة مع النظام السابق وفي ظل الحصار؟ وهل إن تحويل ملكية الدولة للقطاع الخاص المحلي و/ أو الأجنبي وحرمان الحكومة من موارد لتمويل الحاجات الأساسية للناس سيساهم في استقرار البلاد ومسيرة التنمية؟ وهل إن هذه الدعوات تأخذ في اعتبارها المبادئ الاقتصادية والحس الوطني العراقي أم هي مسايرة للستراتيجية الأمريكية إقامة "منطقة تجارة حرة شرق أوسطية "يكون العراق محوراً من محاورها؟

من وجهة النظر الاقتصادية الليبرالية، فإن الهدف الرئيس من الخصخصة **privatization** هو خلق شروط موائمة لسوق اقتصادي حر تعكس الأسعار بصورة حقيقية مدى ندرة الموارد المتاحة، لتقود المستثمرين والمنتجين والمستهلكين نحو اتخاذ قرارات رشيدة **rational** تتسم بالكفاءة **efficiency.** وإذا كانت فعاليات المشروعات العامة لا تتسم بالكفاءة في استخدم الموارد عندئذ قد يكون مبرراً خصخصتها. وعلى أي حال، فإن تحديد الكفاءة الاقتصادية والحاجة إلى الخصخصة في ظل الاقتصاد الحر يمكن فقط الحكم عليها عند توفر "شروط المنافسة الكاملة" وفي اقتصاد منتج ومتطور (وهو غير قائم في العراق حالياً). وما لم تعكس الأسعار السائدة مدى ندرة الموارد المتاحة (وهي ليست كذلك في حالة العراق) فمن المستحيل أو الصعوبة تحديد قيمة موجودات المشروعات العامة بغرض بيعها. من هنا لا يجوز اتخاذ قرار بالخصخصة على نحو منفصل عن الأسس الاقتصادية أو لمجرد دوافع سياسية أو آلية لخلق أرصدة للتمويل العام (كما حدث في عهد النظام السابق خلال ثمانينات القرن الماضي)، أو إرضاء لسياسات قوى دولية. ذلك ان خصخصة المشروعات العامة هي جزء من عملية تحرير السعر لتحسين كفاءة تخصيص الموارد في كافة المشروعات العامة والخاصة والمشتركة والتعاونية. يضاف إلى ذلك إن خصخصة المشروع العام في اقتصاد تنتفي فيه شروط المنافسة الكاملة تتطلب استنفاد الصيغ الإصلاحية، تتقدمها إصلاح الإدارة الاقتصادية لهذه المشروعات. كما إن خصخصة أي مشروع عام، من الناحية العملية، لا يمكن المبادرة بها قبل تنفيذ بقية البرامج الإصلاحية لبناء السوق الحرة. الأكثر من ذلك إن تقييم مشروعات القطاع العام شرط أولي للخصخصة. وهذا أمر جوهري للمحافظة على الاستعداد المسبق للعديد من المشروعات العامة، حيث لا يمكن للقطاع الخاص إن تتحمل الأعباء التي تقوم بها تلك المشروعات[١٠]. هذا علاوة على ان سيادة السوق غير الحرة لأسباب تتعلق بعدم نضوج الاقتصاد وضعف قدرته من جهة، ومسؤولية الدولة التدخل لغاية بلوغه مرحلة تحقيق متطلبات الأمن الاقتصادي الوطني، ترتبط بعناصر عميقة تجذرت في جسم المجتمع العراقي بكافة جوانبه البيئية: الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي تتطلب مراعاتها عند رسم السياسات الاقتصادية، والتي شكلت جزءاً مهماً وملحّا من واجبات الدولة العراقية تجاه مواطنيه على مدى الثمانين عاماً الماضية. وأخيرا، إذا بقيت الدولة تمارس دوراً فعالاً في التوجيه العام للاقتصاد الوطني في أكثر الأنظمة الليبرالية لتصل في تفصيلاتها إلى القيود والسياسات الجمركية، فهل من المنطق في شيء أن يطلب من العراق تخلي الدولة عن ملكية الثروة الوطنية وحصر مهامها في حراسة مصالح الشركات الأجنبية؟

وما دام الأمر يعتمد على المدى الذي تتزايد في ظله معدلات الاستثمار الأجنبي المتوقعة، في ظل العودة إلى مراحل الانفتاح الاقتصادي التي شهدتها بداية الثمانينات، فإن النتائج الاقتصادية التي تترتب على انسحاب الدولة تحت ضغط ما يسمى بسياسات الإصلاح الاقتصادي التدريجي، أنما تعتمد على الطاقة

الاستثمارية والاستيعابية على حدٍ سواء. وهاتين الطاقتين يمكن من خلالهما فهم المركب الاقتصادي اللازم لقيام اقتصاد يؤسس لعملية التحول في ظل تجاوز أهم مشكلات القطاع الخاص، تلك التي لخصتها منظمة الأمم المتحدة في[11]:

- عدم وجود بنية اقتصادية مستقرة في ظل مشكلات اقتصادية مزمنة كالتضخم والتضخم الركودي.
- تخلف مشروعات البنية الأساسية وهو ما يعيق تدفق الاستثمار الخاص.
- انعدام التوازن الاقتصادي السياسي.

تحسين كفاءة القطاع العام

ينبغي أن تمتد الإصلاحات إلى أصلاح البنية الاقتصادية وتحسين كفاءة القطاع العام ، ونعتقد أن أهم مشاكل القطاع العام في العراق تنصب في أزمة حوافز موظفي القطاع العام، إذ لا توجد صلة بين الرواتب والأداء، فالسياسات التي تعتمدها الدولة والأعراف والتقاليد والفقر أمور تحد كثير من الحوافز التي يجب ان تقدم للعاملين في القطاع العام، وهذه أمور كثيرة ما يجهلها صانعوا السياسة في تلك البلدان فالخدمات العامة قليلة وغير مجدية يصعب تحديد أهدافها وقياس نتائجها. والقواعد المطبقة (خاصة مالية) في أجهزة الخدمة المدنية تحد عادتا من الحوافز النقدية. ولكن الخبرة تدل انه من الممكن تحسين الحوافز في برامج القطاع العام وعملية التحسين هذه تنطوي علي خطوتين أساسيتين:

الأولى هي قياس الأداء والمكافئة عليه والثانية زيادة الموارد للتمكن من دفع ما يترتب على تحسين الحوافز. وتقتضي الخطوة الأولى تحديد الأهداف الاجتماعية للبرامج العامة وحساب القيمة الاقتصادية لهذه الأهداف كما تقتضي أيضا أن يكون جزء علي الأقل مما يدفع لموظفي القطاع العام من مرتبات وتعويضات مرتبطا بتحقيق هذه الأهداف.

وهناك خطوة أخرى مهمة ترتكز إلى مبدأ أساسي قد تعتمده برامج التحول الاقتصادي وهو مبدأ تخفيض حجم الإنفاق العام وخاصةً في البلدان التي تعاني من أزمات حادة في موازنتها، إذ يتم تخفيض رواتب موظفي القطاع العام تخفيضا كبيرا ولكن يجب الحفاظ علي مستويات رواتب كافية لاجتذاب الأشخاص ذو الكفاءة كي يعملوا في القطاع العام. وعلي السياسة الإصلاحية في القطاع العام إن تتجه لتحد من الفساد المزمن المتفشي في أجهزة القطاع العام لديها وأفضل سبيل للحد من الفساد هو معاملته كمشكلة سياسية وإدارية بالإضافة إلى كونه مشكلة أخلاقية وقانونية وعنصر الإعلام والحوافز يكمنان في لب الحلول الممكنة لهذه المشكلة.

كما إن نظام الرواتب والأجور لا يزال سيئا ومعدل الدخول النقدية منخفض بكل المقاييس فراتب أعلى أستاذ جامعي مثلا (أستاذ مع ٢٥ سنة خدمة) لا يتجاوز ٥٠٠ دولار، وهو منخفض جدا بالمقارنة مع أقرانه في أفقر بلد وأكثره تخلفا في العالم .

كما أن عدد العاطلين في القطاع العام العراقي الذين شملوا بنظام تعديل الرواتب والأجور لا يزيد عن ٦٠٠ ألف عامل وموظف في أحسن الأحوال وهم يشكلون نسبة منخفضة من اصل مجموع قوة العمل الكلية حيث لا يزال الدخل في القطاع الخاص (الأجور) منخفض جدا بسبب المنافسة الشديدة وشدة البطالة بين العاملين من جهة وظاهرة الركود والكساد الاقتصادي الذي يعاني من القطاع الخاص في ظل الانفتاح وغياب الأمن وارتفاع التكاليف وعدم استقرار المناخ السياسي والاقتصادي.

وفي هذا الصدد يمكن الاستفادة من دروس تجربتي إعمار أوروبا واليابان بعد الحرب اللاتي اتخذن منهجاً تحديثياً اتسم بوجود سلطة مركزية، والتأكيد على أهمية الاستثمار في القطاع العام بالتناسب مع الاستثمار الخاص، بوصفه دعامة رئيسة في ضماد الجروح الاجتماعية، وإعادة بناء المجتمع والاقتصاد، وبالتالي إيجاد الطرائق الكفيلة في إنهاء الصراع الداخلي، وأن يتم ذلك في ضوء المناقشات الحرة العامة والعلنية في التعامل مع المتطلبات الآنية.

الهوامش والمراجع

(١) علي عبد سعيد، اتجاهات ومهام السياسة الاقتصادية المناسبة للعراق، أوراق عراقية، العدد (٣)، ٢٠٠٤

(٢) موقع مؤسسة البلاغ على الشبكة الدولية للمعلومات:
Http://Www.Al-Plag.Net/

(٣) سعيد النجار، الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية، تحرير طاهر كنعان، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ١٩٩٦، ص ١١.

* قد شهدت فترة الثمانينات عودة لهذه الكلاسيكية الجديدة، عبر برنامج الإصلاح والعلاج الاقتصادي في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، من قبل " اقتصاديي جانب العرض " الذي اقترح حينها على بريطانيا " علاجاً بالصدمات" حيث لجأت الحكومة إلى الخصخصة، وقلصّت القواعد الناظمة للاقتصاد، ودور النقابات. كما أجرت " إدارة ريغان " تخفيضات كبيرة في الإنفاق الاجتماعي. وذريعة هؤلاء ما قاله " ساي " عبر " قانون المنافذ " : على أن إجمالي العرض يخلق الطلب الخاص به . فما دام الأغنياء هم الذين يدخرون، فهم المستعدون بقدر أكبر للاستثمار، شريطة إجراء تخفيضات كبيرة في الضرائب والحدّ من الإنفاق الحكومي. إذ يرى " اقتصاديو العرض " أن هناك عملية "طرد "، وأنه يتعين تحرير الموارد اللازمة لدفع الإنتاج، باستخلاصها من براثن الدولة المهيمنة . أنظر في ذلك:

– فرانسس فوكوياما،" الثقة، الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي"، ترجمة معين الإمام ومجاب أمام، دار رام، دمشق ١٩٩٨، ص ٣٤٠ .

(4)Alan S.Blinder , " Can Income Tax Increase Be Inflation ? , An Expository Note " , National Tax Journal , June , 1973 , P. 295-301

(٥) أنظر

Johan Adler , " World Economic Growth " , Review Of Economic And Statistics .Aug .1956 ,Pp 170 -171 .

* التعويضات هي الجانب الآخر المظلم في الاقتصاد العراقي والتي سدد منها العراق ١٧ مليار دولار منذ بدء العمل باتفاق النفط مقابل الغذاء ولحد الآن وهو ما يعادل ٢٦ % من مجموع قيمة صادرات العراق خلال مراحل البرنامج الثلاثة عشر وتقدر قيمة مجموع مطالبات التعويضات بأكثر من ٣٠٠ مليار دولار، ومن المنتظر أن تبلغ مجموع المبالغ التي ستحسم لصالح الدولة والأفراد والشركات المطالبة بالتعويض بحدود مئة مليار دولار بما في ذلك ما تم دفعه فعلا وهو ١٧مليار دولار.

(٦) خبيرة الاقتصادية في قطاع الزراعة.

(٧) يورغن هابرماس: التحول البنيوي للفضاء العام، بحث في نموذج المجتمع البورجوازي (كمبردج ١٩٨٩)

(٩) أنظر في تفصيل تطور القطاعين العام والخاص في العراق: عبد المنعم السيد علي، تجربة العراق مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة، في ((القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي))، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، المركز، بيروت، ١٩٩٠، ص ٣٧٢ –٦١ .

(١٠)أنظر

Sabri Zire Al-Saadi, Economic Liberation And Oil Policy: Vision And Priorities,MEES,21,July,2003,P.2....

(١١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا) ، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة ، نيويورك، ١٩٩٨، ص ٢٥

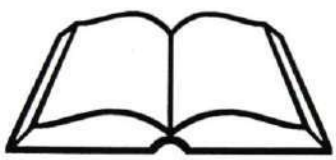

تعقيب . . .

د . كامل علاوي كاظم

تشكل ورقة زميلي العزيزين الدكتور عاطف لافي مرزوك والدكتور عبد الحسين جليل الغالبي مراجعة مكثفة لسياسات الأعمار في العراق المضامين والإشكاليات فهي تقدم عرضاً جيداً ومكثفاً لما ينبغي أن تكون عليه تلك السياسات منطلقاً من واقع الاقتصاد العراقي الذي وصفه وأحسن بذلك بأنه اقتصاد حرب، إذ ما إن تنتهي حرب إلا وبدأ بحرب أخرى، وما أن تنتهي أزمة إلا وبدأت أزمةً أخرى. وهذا الوضع لم يقتصر على الجانب الاقتصادي بل شمل جميع جوانب الحياة الثقافية والسياسية والاجتماعية. فقد تم عسكرة الاقتصاد والمجتمع، بل كان كل شيء في خدمة العسكر. بالمقابل أهمل كل شيء، وما أن حدث التغيير ظهرت المشاكل التي يمكن عد بعضها مستعصيا وخاصة التي تتعلق بالجانب الاجتماعي، فكانت تركة ثقيلة، بطالة، اختلالات هيكلية،انهيار العملة، المديونية... الخ، وأمام هذا الوضع تبرز أمام صانع القرار الاقتصادي جملة من الإشكاليات والتساؤلات التي تعترض عمله عند وضع السياسات الاقتصادية المتعلقة بالأعمار. فقد حاول الباحث إلى تفكيك تلك الإشكاليات والإجابة على التساؤلات المطروحة، فقد بدأ وأصاب في ذلك بتحديد سمات هذا الاقتصاد التي تعد بمثابة المشاكل التي تجابه المخطط. أن الدلائل تشير إلى إن آلية السوق والخصخصة وتحرير التجارة وسعر الصرف والدخول إلى منظمة التجارة العالمية هي التي سوف تفرض على عمل الاقتصاد العراقي وهذا يتطلب إجراء إصلاحات هيكلية في بيئة الاقتصاد وخاصة في المجال المالي والنقدي وتأثير تلك الإصلاحات على الجانب الاجتماعي.

ويتناول الباحث القطاع الحقيقي ودورة الأعمال فيوضح لنا مدى القصور الحاصل في جانب العرض بشكل أساسي مقابل فائض الطلب مما أثر على المستويات العامة للأسعار. وإذا نظرنا إلى الموضوع من جهة أخرى أي من جانب ارتفاع معدلات البطالة ترى إن الاقتصاد يعمل في ظل الركود التضخمي وهذا يزيد من التشوهات في بيئة الاقتصاد . وأمام هذا الوضع تتطلب سياسة الأعمار الاهتمام بسياسات جانب العرض ومن هنا تأتي أهمية الاستثمار الأجنبي كمصدر أساسي حسب توجهات الدولة للنهوض بالاقتصاد. وصدر لأجل ذلك قانون الاستثمار الأجنبي لينظم هذا الاستثمار والذي يعد من أكثر القوانين تطوراً في هذا المجال حسب رأي خبراء البنك الدولي.

ولكن المشكلة تكمن في المجالات التي سوف يوجه إليها هذا الاستثمار ومدى تأثيره على البطالة وتحقيق التوازن الداخلي. وتطرق الباحث إلى موضوع الديون التي عدها إشكالية بالنسبة للعراق ولكن بحساب بسيط تقدر ديون العراق ١٣٠ مليار دولار، فإذا نجح العراق بإطفاء ٦٠% منها أي إطفاء ما قيمته ٧٨ مليار دولار وذا أخذنا بنظر الاعتبار أموال العراق المجمدة التي تقدر بـ(٢٠) مليار دولار وأموال مذكرة التفاهم يتضح لنا إن المديونية لا تشكل عائقاً كبيراً أمام عملية البناء. أما البطالة التي تقدر بنسب متفاوتة بشكل كبير جداً ما بين ٣٠% و ٦٥% فالآمال تنعقد على إعادة الأعمار والمباشرة بناء القاعدة المادية القادرة على القضاء على البطالة. ولكن كمرحلة أولية يجب الاهتمام بالقطاع الزراعي لما يتصف به من خصائص.

لإستيعابه أعداد كبيرة من قوة العمل. إن من المسائل المهمة التي طرحها الباحث هو دور الدولة في المرحلة المقبلة وما هي علاقة القطاع العام بالقطاع الخاص الذي تم بناءه على أسس غير علمية إذ كان كل شي يتم وفق رغبة الحاكم. فالقطاع الخاص أصبح عبئاً على القطاع العام الذي هو بالأساس قطاع لا يعمل بكفاءة ولا وفق المعايير الصحيحة لذا جاءت رؤية الباحث حول بناء قطاع خاص قادر للقيام بمهامه بشكل سليم وتحدد علاقته بالقطاع العام وتحسين كفاءة الأخير. وأخيرا أتمنى للباحثين كل الموفقية وشكراً.

النظام الاقتصادي في العراق:

محددات المستقبل

الدكتور مازن عيسى الشيخ راضي*

الدكتور حسن لطيف كاظم الزبيدي**

مقدمة

إن الكلام عن مستقبل نظام اقتصادي ما يعني الحديث عن محددات أدائه، ويندرج تحت هذا الحديث التطرق لجملة من الموضوعات تتعلق بأداء هذا الاقتصاد، التي تنضوي على ثلاثة مجموعات من المعطيات: ذاتية، بيئية، وخارجية. تنصرف الأولى إلى تلك العوامل المتعلقة بحجم الاقتصاد وموارده (الطبيعية والبشرية والمالية) وطبيعة نظامه الاقتصادي والسياسي والقانوني. أما المعطيات البيئية فهي تنصرف إلى تلك المتعلقة بجغرافية وسماته الاقتصاد المعني. في حين تتصل المعطيات الخارجية بالنظام الإقليمي والدولي وطبيعة العلاقة التي يرتبط الاقتصاد بهما.

يمكن الادعاء بان التنبؤ بمستقبل اقتصاد ما يتم بتحديد مسار العوامل المحددة لتكوينه الهيكلي ولنشاطاته الاقتصادية المختلفة وتاليا لقدرته على تلبية احتياجات سكانه وتحقيق مستويات نمو مرتفعة والنهوض بعملية التنمية الشاملة. على وفق هذا التصور فان محاولتنا استشراف مستقبل النظام الاقتصادي في العراق تنطوي على محاولة التعرف بنية هذه المعطيات والكيفية التي يمكنها أن تمارس أثرها في تشكيل صورة المستقبل. لذا سنحاول في ما يلي متابعة أثر العوامل المهمة في صياغة المشهد الاقتصادي العراقي.

أولا: السكان

لقد كان حجم سكان العراق في منتصف القرن التاسع عشر حوالي مليون نسمة، بلغ في أوائل القرن الماضي حوالي ٢,٥ مليون نسمة. وقد نمى حجم السكان بشكل مطرد خلال القرن العشرين ليصل عام ١٩٥٠ إلى حوالي ٥,٢ مليون نسمة، والى حوالي ٢٥ مليون نسمة بلغوا عام ٢٠٠٠، ويتوقع أن يصل إلى ٣٠ مليون نسمة في عام ٢٠١٠، وحوالي ٤٤ مليون نسمة في عام ٢٠٣٠.

ويمتاز سكان العراق بالخصائص التالية:

١. ارتفاع معدل النمو السكاني، ارتفاع معدل الخصوبة الإجمالي إذ يزيد عن خمس ولادات لكل امرأة إذ يبلغ هذا المعدل ٥,٢٥ في المائة. ويتوقع أن تستمر معدلات الخصوبة مرتفعة لجيلين مقبلين على الأقل. فضلا عن سوء التوزيع لدرجة كثافة السكان بين المناطق المختلفة، بين محافظات تزيد فيها الكثافة السكانية، وأخرى تفتقر إلى عدد سكان متناسب مع الموارد المتاحة.

٢. من المتوقع أن يكون ثلث سكان العراق من الشباب الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة خلال السنوات حتى عام ٢٠٢٥[1]. ويحتمل أن يؤدي هذا الهيكل العمري ذو الأغلبية الشبابية إلى ضمان بقاء العدد المطلق للمواليد عند مستوى مرتفع حتى إذا انخفض معدل الخصوبة الكلي. كما أنه يعني أيضا

٣. فرض ضغوط كبيرة على سوق العمل، مثلما يفرض ضغوطا على الدولة التي سيتوجب عليها تخصيص المزيد من مواردها لتقديم الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية بشكل مباشر أو غير مباشر لقطاع واسع ومتنام من المجتمع. لذا فان التحدي المباشر للدولة سيكون في توفير التعليم، والمفارقة إن التعليم هو من يمكن من الحد من النمو السكاني ويحفز التنمية، ومن خلاله يدرك الشباب العراقي مسؤولياته داخل الدولة

---

* عميد كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة

** رئيس قسم الاقتصاد كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة

والمجتمع. لكن توفير متطلبات التعليم في ظل النمو السكاني الكبير وارتفاع نسبة السكان فيه قد يحبط أكثر محاولات الدولة تصميما على إنجازه. فضلا عما يفرضه على عموم المجتمع نتيجة زيادة معدل الإعالة Dependency Ratio أي نسبة غير العاملين إلى العاملين من مجموع السكان والذي يتوقع أن يظل مرتفعا في المستقبل.

الجدول (١)
سكان العراق حسب المحافظات لعام ٢٠٠٤

المحافظة	عدد السكان[١] ٢٠٠٤	النسبة
أربيل	١,٣٩٢,٠٩٣	٥,٠٦
الانبار	١,٢٧٤,١٩٠	٤,٦٤
بابل	١,٤٥١,٥١٢	٥,٢٨
البصرة	٢,١٦٩,٦٨٨	٧,٨٩
بغداد	٦,٤٧٥,٩٢٤	٢٣,٥٦
التأميم	٨٩٧,٧٧٣	٣,٢٧
دهوك	٤٧٢,٢٣٨	١,٧٢
ديالى	١,٢٦٩,٧٤٠	٤,٦٢
ذي قار	١,٥٣٨,٥١٥	٥,٦٠
السليمانية	١,٧١٥,٥٨٥	٦,٢٤
صلاح الدين	١,٠٧٢,٦٤٧	٣,٩
القادسية	٩٥٥,٦٠٤	٣,٤٨
كربلاء	٧٨٦,٣٥٣	٢,٨٦
المثنى	٥٦٨,٢٣١	٢,٠٧
ميسان	٨٥٥,١٣٨	٣,١١
النجف	١,٠٠٩,٠٦٤	٣,٦٧
نينوى	٢,٦٢٦,١٦٨	٩,٥٥
واسط	٩٥٦,٧٠٧	٣,٤٨
المجموع	٢٧,٤٨٧,١٧٠	١٠٠

(١) البيانات بالاعتماد على تقديرات البطاقة التموينية لوزارة التجارة. المصدر: مركز العراق للأبحاث.

٤. ارتفاع معدل المشاركة الخام (أي نسبة السكان النشطين اقتصاديا لجملة عدد السكان) مقارنة بالمستويات العالمية، يتركز معظمهم في المدن ويتخصصون في مجالات مهنية محدودة (اختصاصيون، تشريعيون، موظفون، عاملون في البيع، عاملون في الخدمات، عاملون في الإنتاج). وهو أمر يرجع إلى ظروف الحصار الاقتصادي التي دفعت جميع الأفراد إلى السعي والكسب وان كان في أعمال ذات إنتاجية متدنية وذات طابع طفيلي، واستمرار الانخفاض في نصيب الصناعات التحويلية من العمالة، حيث تتراوح نسبة العمال الصناعيين إلى المجموع الكلي لقوة العمل ٢٠ إلى ٢٥ في المائة.

لقد أظهر قسم كبير من السكان استعدادا للعمل الجاد والقدرة على الابتكار في البحث عن فرص اقتصادية، على الرغم من الصعوبات في الظروف المعيشية، وربما لا توجد دولة أخرى في المنطقة حيث يعمل قسم واسع جدا من السكان، ولا دولة أخرى استخدمت فيها هذه القدرة على الإبداع في مواصلة استعمال المعدات التي لا يمكن صيانتها وتصليح نظم الإنتاج وتأمين الصيانة وقطع الغيار للآلات العاطلة[٢]. لقد شهدت المدة ١٩٩٠-٢٠٠٣ نموا متصلا في أعداد طبقة العمال الأجراء وتغيرات متواصلة من حيث تركيبتها وخصائصها النوعية. لكنها توزعت على ميادين يغلب عليها الطابع الحرفي حتى في القطاع الصناعي، فضلا عن البناء والنقل والخدمات. وينسلخ من هؤلاء سواد أعظم من العاطلين أو العاملون في أعمال متدنية ويعيشون على هامش المدن العراقية، في أطراف لها بعيدا عن المراكز، ليندمجوا في "مجتمع التهميش" الذي استقطب الأضواء أثناء وبعد سقوط النظام.

٥. اتساع نطاق التحضر: كان المشرق العربي أكثر المناطق تمدنا في العالم، إلا أن جذور مشكلة التحضر المفرط Over Urbanization تعود إلى حقبة ما قبل الاستقلال واكتسبت في ظل الاستقلال أبعادا جديدة تسارعت خطاها حتى باتت واضحة في جميع الأقطار العربية[٣]. وتشير الإحصاءات المتاحة إلى إن نسبة سكان الحضر إلى مجموع السكان قد قفزت من حدود

٣٥ في المائة عام ١٩٥٠ إلى أكثر من ٧٠ في المائة في الوقت الحاضر. (انظر الشكل رقم (١)). إن اتساع حركة التحضر أمر لا يرجع فقط إلى الزيادة السكانية في الريف التي تقف سببا ضمن جملة أسباب لعل أبرزها ضعف اهتمام الدولة بالريف؛ ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة، واقتصار النشاط الاقتصادي في الريف على الزراعة، فضلا عن تزايد رغبة أبناء الريف في جني مكاسب الاستقلال والتمتع بمباهج الحياة التي توفرها المدينة. لقد رافق قيام الكيان العراقي المعاصر نمو كبير في سكان المدن فبين عامي ١٩١٤ و ١٩٧٥ زاد عدد سكان مدينة بغداد ٢٥ مرة وسكان البصرة ٣٤ مرة[٤]. وفي نهايات القرن العشرين أصبحت المدن العراقية تضم نسبة كبيرة من السكان قد تصل إلى نصف سكان البلد. وبحلول عام ٢٠١٥ ستضم المدن العراقية حوالي ٦٠ في المائة من السكان، بينما قد تصل نسبة سكان الحضر إلى ٨٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. وعلى الرغم من أن التحضر لا يعد مشكلة في البلدان المتقدمة، إلا أنه يعد بالنسبة للعراق مشكلة تُنتج عن وتُنتج تشوهات اقتصادية واجتماعية كبرى ذلك أنها لم تتأتّ، كما حصل في المجتمعات المتقدمة نتيجة الاستجابة الطبيعية لحركة التصنيع التي شهدتها المجتمعات المتقدمة منذ الثورة الصناعية، فقد سبق التحضر في العراق وصول الثورة الصناعية (إن كانت قد حدثت)، لذا نجده يقف عائقا أمام التنمية بوجه عام وأمام التصنيع بوجه خاص لأنه في هذه الحالة يعني أن المدن العراقية مستهلكة أكثر من كونها منتجة، وبالتالي تصبح عالة على الاقتصاد القومي وتستوف قدرا مهما من الموارد الاقتصادية كان يمكن توجيهها وجهات إنتاجية. وأكثر من ذلك فان المدن جرى ترييفها Realization أو بدونها. هذا الترييف قد نجم عنه تدني مستوى تحضر المدن العراقية نتيجة تمسك هؤلاء الوافدين بأنماط السلوك والتفكير التي تركوها في موطنهم وهو أمر عقد من عملية صهر هذه الأعداد الكبيرة من الريفيين والبدو وامتصاصهم وتطبيعهم بطبائع المدينة العراقية. وهنا يبرز تحد جديد يواجه صانع القرار في العراق يتمثل في وجوب تفهم المخاطر الكامنة وراء مشكلة التحضر واحتمالات تفجرها في المستقبل، فضلا عما قد تخلفه من آثار سلبية تعوق عملية التنمية وخططها المستقبلية وبخاصة في قطاعات التعليم والإنتاج والخدمات، ما لم تواجه هذه المشكلة بسياسة فاعلة تبدأ من الريف وتنتهي بالمدينة مرورا بأحياء المدن الصغيرة وأكواخ البؤس ومدن الفقر وتدني أو انعدام كل أشكال السكن الصحي فيها وتحولها إلى أرضية خصبة لكل أشكال العداء للدولة.

الشكل (١)

نسبة التحضر في العراق والوطن العربي (١٩٥٠-٢٠٠٠)

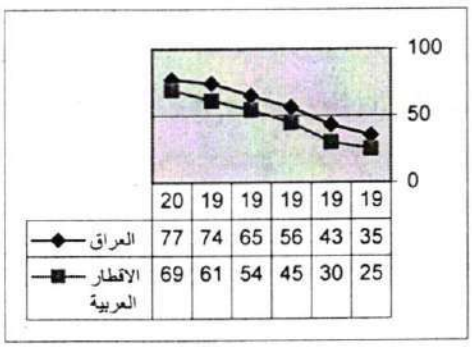

	20	19	19	19	19	19
العراق	77	74	65	56	43	35
الاقطار العربية	69	61	54	45	30	25

المصدر : جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، [وآخرون]،التقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعوام مختلفة

٦. مستويات الفقر: أثرت الظروف الاقتصادية المتردية خلال حقبة الحصار الاقتصادي على نحو واضح في نسيج المجتمع العراقي، والعامل المهم الذي يحدد شكل السلوك الاجتماعي هو الفقر المدقع لمن يعيشون على دخل من القطاع العام الذين يشكلون حوالي ٤٠ في المائة من السكان الذين حاولوا خلال الحقبة المذكورة اعتماد بديل أو أكثر من: استمرار الاعتماد على المواد الغذائية التي توفرها البطاقة التموينية؛ بيع الأثاث المنزلي، الحصول على إعانات من أقارب يسكنون في الخارج؛ إيجاد عمل إضافي للأسرة وليس فقط للمعيل فيها؛ قبول

الرشى. وتقدر دائرة الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة أن أكثر من أربعة ملايين عراقي قد أجبروا على الدخول في حالة فقر قصوى[٥]. وطبقا لتقديرات منظمة العفو الدولية فان ما بين مليون وخمسة ملايين عراقي سيحتاجون إلى المساعدة في مرحلة ما بعد الحرب الأخيرة. وإذا كان الوقت اللازم لتقديم المساعدة يتراوحون بين سنة وأربع سنوات، عندئذ ستتراوح التكلفة الإجمالية للمعونات الإنسانية وحدها بين مليار و ١٠ مليارات دولار[٦].

٧. أما من حيث نوعية السكان، فان ظروف الحرب والحصار والانحراط معظم السكان في الخدمة العسكرية والانشغال بالظروف القاسية التي سببها الحصار جعلت القوة العاملة تتدهور نوعيا لتعاني من أمية متعددة الوجوه، جعلتهم يبدون خارج قوة العمل التي يحتاجها الاقتصاد لتطوره الآني والمستقبلي. ففي الوقت الذي استوف فيه الاقتصاد المعسكر إبان الحرب العراقية الإيرانية الزيادة الطبيعية في عدد العاملين في الاقتصاد المدني، الأمر الذي تجلى في تغيير هيكل التشغيل في قطاعي الزراعة والصناعة بسبب زيادة أعداد القوات المسلحة أو المشتغلين المدنيين الساندين للحرب[٧]، ومع انتهاء الحرب وجد الاقتصاد العراقي نفسه بوضع متناقض نتج عن ارتفاع معدلات البطالة يرافقها قصور كبير في المهارات والتخصصات. وقد تفاقمت المشكلة مع تزايد الحاجة إلى تأهيل قوة العمل والانتقال إلى الاقتصاد المدني وبخاصة بعد حل وزارة التصنيع العسكري وتخفيض عدد القوات المسلحة. وفي ظل الحصار تعززت المشكلة لتصل في الوقت الحاضر إلى ذروتها فالأدوات والخيارات المتاحة أمام الحكومة محدودة بسبب طبيعة سوق العمل والمستوى المتدني من المهارات والتأهيل والتعليم.

التي تفرض على الدولة تخصيص حصة اكبر من الإنفاق على التدريب والتأهيل فضلا عن الاحتياجات الأساسية التي يتطلبها القادمون الجدد للسوق من حيث التعليم للمستويين الأول والثاني، ومع احتياج هذا الاقتصاد لتعديل التعليم الجامعي، تلبية لاحتياجات سوق العمل وهي أمور تفرض على صانعي القرار تحديات حقيقية عبر توفير الفرص والموارد والكوادر الأزمة لإنجاز هذه العمليات.

٨. لعل السمة الأهم من وجهة النظر الاقتصادية هي التشوه الكبير في التكوينات الطبقية كأحد ابرز المؤشرات المهمة للتطور نحو الحداثة Modernity، هذا التشوه كان نتيجة مباشرة للاستعمار البريطاني ولتصرف الدولة في حقبة ما بعد الاستقلال. فظهرت صورة التشوه بتعايش التكوينات الطبقية التقليدية المعتمدة على صفات موروثة، جنبا إلى جنب مع التكوينات الطبقية الحديثة المعتمدة على إنجازات ملموسة[٨]. وتشير الدراسات المتاحة[٩] عن الخارطة الطبقية في العراق إلى عدم تجانس كبير في عملية الفرز الطبقي وظهور تشوهات في بنية المجتمع العراقي نرجح أن تؤثر في مستقبل الاقتصاد العراقي.

٩. بسبب الحروب والحصار الاقتصادي تدهور الوضع الصحي للإنسان العراقي بعدما تدهور مستوى الخدمات الطبية المقدمة للسكان. فقد تراجع معدل طول الحياة إلى ٥٩ سنة للرجال و ٦٣ سنة للنساء، وازداد معدل الوفيات بين الأطفال تحت سن الخامسة إلى ١٣٣ لكل ألف ولادة حية، كما إن هناك طفلا من بين خمسة أطفال يعاني سوء التغذية، في حين يولد ربع المواليد الجدد بوزن تحت الوزن الطبيعي، وتموت ٢٩٤ أم لكل ١٠٠ ألف ولادة[١٠]. في حين قدرت الأمم المتحدة عدد الأشخاص الذين يعانون من تبعات الاضطرابات النفسية والعقلية بأكثر من نصف مليون شخص عام ١٩٩٨ بعد أن كان حوالي مائتي ألف مطلع التسعينات[١١]. كما أن أطفال العراق هم ((الأكثر معاناة بين أطفال الحروب))[١٢] فمأساتهم سيعانون من

مشكلات نفسية شديدة في حياتهم[١٣]. ويبدو أن الزمن لن يرحمهم فالحرب الأخيرة وما تبعها من نتائج وأحداث تبدو ذات أضرار وأخطار أكبر على هذه الفئة الحساسة من السكان. كما اضطرت النساء العراقيات اللاتي فقدن الأزواج أو الأبناء أو الأشقاء في الحروب إلى تحمل عبء ثقيل. إن أكثر من ١٠ في المائة من العراقيات أرامل، وغالبا هن الوحيدات اللاتي يحصلن على أجر في العائلة. لقد فاقمت العقوبات من حالة الضعف الاقتصادي للنساء وزاد من المشكلات الصحية والنفسية التي تعاني منها[١٤].

وطبقا لمنظمة ميداكت MEDACT الطبية العالمية المستقلة فان الصحة العامة للشعب العراقي تدهورت بشكل مرعب منذ حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١. فقد خلفت العقوبات والحروب دمارا عم تركيبة البلد البنيوية، وتفككت التركيبة الاجتماعية أيضا بسبب القمع والاضطهاد، والفقر والعنف، والبطالة، وطبيعة العلاقات العائلية، وهي عوامل أثرت في الصحة العامة للمجتمع وفي تطور الفرد العراقي. كما أضرت هذه الحرب بالشعب العراقي الذي كان وما يزال هشا بقدراته لبناء مجتمع جديد، ناهيك عن تحمل صدمة حرب جديدة. وتؤكد المنظمة في تقرير حديث لها بأن الحرب قد أدت إلى مقتل وإصابة الألوف من العراقيين المدنيين والعسكريين، وسببت تدهور الصحة العامة إلى الأسوأ، كما ساعدت على انتشار الأمراض واختلال التوازن البيئي. وفي ظل زيادة العنف وعدم الاستقرار، فان المخاطر تزداد خصوصا على الأطفال والنساء والشيوخ والمرضى. وبقطع النظر عن التأثيرات المباشرة، أدت الحرب إلى تحطيم شبكات المياه والمجاري والكهرباء والإسكان، واستمرار دمارها. وسببت شحة المواد الغذائية استمرار معاناة الشعب على المدنين القريب والمتوسط. وهناك مخاوف من زيادة البطالة وتأثيراتها في انتشار الفقر وعدم الاستقرار الاجتماعي[١٥].

ضخامة الرقم البشري: يقدم الاستراتيجي غيدون بوليا تقديرا مرعبا للوفيات والقتلى العراقيين بما يزيد عن ستة ملايين ضحية منها ٥,٢ مليون حتى عام ١٩٥٠ و١,٥ مليون للمدة من ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٤[١٦]. في حين يقدر الباحثان إجمالي الخسائر البشرية في صفوف العراقيين منذ بداية العمليات العسكرية في مارس /آذار ٢٠٠٣ وحتى إعداد هذه الدراسة بأكثر من مائة ألف شخص.

ثانيا: الموارد الطبيعية

الأرض الزراعية: يظهر الجدول رقم (٢) جانبا من الامكانات الزراعية التي يتمتع بها العراق من خلال توافر مساحات شاسعة من الأرض الزراعية.

الجدول (٢)

الأراضي الزراعية (دونم)

الاراضي		المساحة
مجموع الأراضي القابلة للاستغلال (١٩٧٠-١٩٩٥)		٤٨١٠٠٠٠٠
مجموع الأراضي المزروعة فعلا(١٩٧٠-١٩٩٥)		١٢٣١٣٠٠٠
الأراضي الممتازة التي تصلح لزراعة جميع أنواع المحاصيل		٢٨٣٨٠٠
الأراضي الجيدة والمتوسطة		٣٦٣١٦٨٠٠
أراضي قليلة الإنتاجية وتلك التي تستخدم كمراعي		١٦٠٧١٥٠٠
الرقعة المزروعة بالمحاصيل المستديمة والموسمية (١٩٩٤)		٦٣٤٧,٤٠
نسبة الرقعة المزروعة بالمحاصيل المستديمة والموسمية (١٩٩٤)		٩,٦٩
المحاصيل المستديمة		٢٦٨,٥٠
المحاصيل الموسمية	المطرية	١٥٢٦,٨
	المروية	١٦٦٣,٦٠
	المشتركة	٢٨٨٥,٥٠
الغابات		٩٠٤٠,٠٠
المراعي		٣٠,٢٥
نصيب الفرد من الرقعة المزروعة		٠,٣٢

خلال العقوبات تدهورت أوضاع الزراعة فقد انخفضت غلة الدونم من محاصيل الحبوب انخفاضا

كبيرا، وازدادت الآفات التي تصيب أشجار الحمضيات والنخيل والطماطم وفقدت حوالي ١٢٠ ألف شجرة نخيل وعشرات الآلاف من أشجار الأوكالبتوس. وقد أدت العقوبات أيضا إلى تناقص الثروة الحيوانية، فقد أدى الحظر إلى زيادة في شحة العلف الحيواني وأصبح لا بد من ذبح الأغنام بمعدل يزيد مرة ونصف على المستويات التي كانت سائدة في السنوات السابقة[١٧].

الموارد المائية:

يقدر معدل نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة المتاحة في العراق بنحو ٢٩٣٢ متر مكعب في السنة، ويعتبر معدلا جيدا بالنسبة للأقطار العربية وان كان أقل من التوسط العالمي الذي يبلغ ٧٠٠٠ متر مكعب في السنة. لكن الوضع المائي يمكن أن يتأزم مع بقاء ظروف مصادر المياه وتقنيات استثماراتها كما هي عليه مع تزايد الطلب على المياه في ضوء المعدلات العالية للنمو السكاني. ومن المتوقع نتيجة لذلك أن يتناقص نصيب الفرد إلى حوالي ٢٠٠٠ متر مكعب في السنة عام ٢٠٢٥. وتتسم الموارد المائية المتاحة في العراق بظاهرة لها دلالات استراتيجية غاية في الأهمية للأمن المائي وهي معظم هذه الموارد ينبع من الخارج. فكما هو معلوم ينبع نهري دجلة والفرات من الأراضي التركية وتقاسمهما دول ثلاث هي تركيا والعراق (دجلة) وتركيا والعراق وسوريا (الفرات). وقد شرعت الحكومة التركية ببناء شبكة من السدود[١٨] التي قللت وغيرت من الحصص المائية للعراق وسوريا. إن إنجاز مشروع غاب GAP التركي سيؤدي إلى خفض إمدادات نهر الفرات إلى العراق بنسبة تتراوح بين ٧٥-٩٠ في المائة طبقا لمصادر مختلفة. فضلا عن المشاكل البيئية البالغة الخطورة التي سيسببها المشروع من جراء ما سينتج عن السدود ومشاريع الري من حبس لجزء كبير من الطمي الذي تحمله المياه وازدياد في نسبة ملوحتها وتلوثها بالأسمدة الكيمياوية والمبيدات[١٩]. ومن الجدير بالذكر إن جهودا بذلت لإدخال النظم المحسنة في الري. كالري بالتنقيط والري بالرش. مع ذلك نجد أن الري السطحي التقليدي لا يزال هو النظام السائد إذ يستخدم في معظم المساحات المروية.

الشكل (٢)

نصيب الفرد من المياه المتجددة في العراق

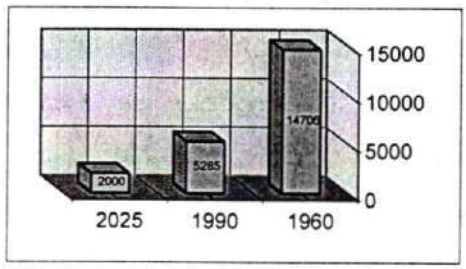

الشكل (٣)

نسبة استخدامات المياه في العراق

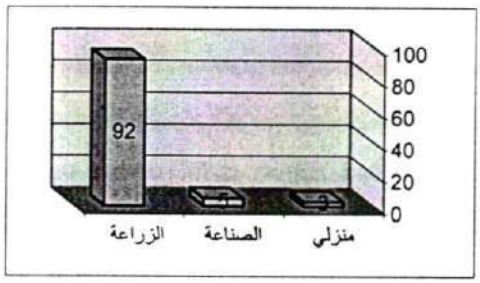

الشكل من إعداد الباحث بالاستناد إلى البيانات الواردة في الأمانة العامة لإتحاد الغرف العربية، الزراعة أمام تحدي المياه في البلاد العربية، في: دراسات اقتصادية: مجموعة الدراسات المقدمة إلى الدورة الرابعة والثلاثين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٢٨٥

البيئة:

لقد أدت الحروب والعقوبات إلى تحويل جزء كبير من العراق إلى بيئة ملوثة ونشيطة إشعاعيا، وتناثرت في الصحراء العراقية وفي مواقع مدنية كثيرة أسلحة محطمة وألغام وذخيرة ومواد كيمياوية وإشعاعية ساهمت في زيادة تلويث البيئة والتهديد بزيادة المخاطر الصحية للسكان. ومن بين مخاطر الحرب الواسعة التدهور الحاصل في البيئة، فقد أدى انقطاع التيار الكهربائي وقلته إلى توقف عمل مصافي المياه ومجاري التصريف،

وهذا أدى بدوره إلى انتشار الأمراض والأوبئة المزمنة والمعدية وتلوث البيئة. وأدى توقف مصافي الملوحة في مشاريع الري إلى زيادة الملوحة وقلة الإنتاج الزراعي، هذا بالإضافة إلى قلة مياه الشرب الصالحة. وسبب دخان نيران حقول النفط، وإحراق النفط في الخنادق أثناء الحرب إلى تلوث الجو والتربة. وزاد القصف بالأسلحة الثقيلة، وحركة قوات كبيرة مستخدمة معدات وناقلات ضخمة من التدهور الحاصل في تركيبة البيئة الايكولوجية والأراضي الزراعية. أما اليورانيوم المنضب، المستخدم في الأسلحة، فمعروف عن تلويثه للبيئة. وأدت الفوضى وسرقة ممتلكات الدولة، أثناء وبعد الحرب مباشرة، إلى انتشار المواد المشعة الملوثة ووقوعها في أياد لا تعرف مدى خطورة هذه المواد[٢٠].

النفط:

يكتسب النفط أهميته من طبيعته كسلعة حيوية أثرت وتؤثر في صياغة المشهد الاقتصادي العراقي إذ يعتبر النفط مصدرا مهما من مصادر العائدات النقدية والمالية وتمارس مدفوعاته تأثيرا بالغ الأهمية على الأوضاع الاقتصادية في العراق. لهذا فان النفط سيكون لاعبا مهما لأهم الأدوار في المشهد المستقبلي إذ تشير البيانات والدراسات المتاحة إلى إن النفط سيبقى إلى اجل غير قصير من القرن الحالي مؤثرا حقيقيا في توجيه دفة المستقبل العراقي. إذاً، فليس من مبالغة القول، إن النفط هو أكثر العوامل الاقتصادية تأثيرا في مستقبل المجتمع والاقتصاد والدولة.

يعتمد الاقتصاد العراقي اعتمادا شديدا على النفط. (انظر الشكل التالي) وخلال النصف الأول من العقد التسعيني غيرت العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن الدولي من صورة هذا الاعتماد حتى بات أكثر اعتمادا على فقدان هذا المورد وهي الصورة التي لم تترجم بتحول ايجابي في هيكل الإنتاج(أنظر الجدول رقم (٣)). لكن النفط عاد في ظل اتفاق النفط مقابل الغذاء مرة أخرى ليحتل مكانته الأولى ففي عام ٢٠٠١ وصلت قيمة الصادرات العراقية من النفط الخام إلى حوالي ١٥,١٤ مليار دولار من اصل صادرات إجمالية وصلت قيمتها إلى ١٥,٩٤ مليار دولار. في ظل التراجع الحاد في قدرة الصناعات الأخرى على تحقيق عائدات من الصادرات[٢١].

الجدول (٣)
هيكل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
(حسب نوع النشاط الاقتصادي)

الفقرة	١٩٩٠		٢٠٠٠	
	مليون دولار	نسبة مئوية	مليون دولار	نسبة مئوية
الزراعة والصيد والغابات	١٤,٨٣٩	١٩,٨	٢٦,٨٤٨	٣٢,١
التعدين والصناعات الاستخراجية	١٠,٧١٣	١٤,٣	٥,٤٧٠	٦,٥
الصناعات التحويلية	٦,٢٢	٨,٨	٦,٢٨٧	٧,٥
الكهرباء والماء والغاز	٠,٧٩٦	١,١	٠,٢٥٠	٠,٣
التشييد	٥,٤٤٦	٧,٣	٢,٨٣٨	٣,٤
إجمالي القطاعات السلعية	٣٨,٤١٥	٥١,٣	٤١,٦٩٢	٤٩,٩
إجمالي القطاعات التوزيعية	٢٣,٥٠٤	٣١,٤	٣٤,٢٩٨	٤١,١
إجمالي القطاعات الخدمية	١٦,٥٥٨	٢٢,١	١٦,٢٠٨	١٩,٤
الناتج المحلي الإجمالي	٧٤,٩٣٣	١٠٠	٨٣,٥٤٤	١٠٠

المصدر/ سمير صارم، إنه النفط يا (...) الأبعاد النفطية للحرب على العراق، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٣، الجدول رقم (١٥)، ص ٢٢٥

مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية واجهت الصناعة النفطية أزمة حقيقية تمثلت بتخريب المنافذ التصديرية في الجنوب، وإغلاق أنبوب النفط المار عبر الأراضي السورية، الأمر الذي انعكس بانخفاض حاد في الإنتاج تبعه انخفاض في الإيرادات. إن هذا الانخفاض تبعه تدهور الأهمية النسبية للقطاع النفطي رغم إن الدولة لم تسع إلى تطوير القطاعات الأخرى. والمفارقة التاريخية

التي سجلت انه وعلى الرغم من ضراوة الحرب وخطورتها على إمدادات النفط من الخليج إلا إن أسعار النفط أخذت بالانحدار بفعل السياسة النفطية السعودية التي كانت مسئولة عن إصابة السوق العالمي بتخمة نفطية وهي السياسة التي ضربت الاقتصاد العراقي في الصميم وقللت من قدرة الإيرادات النفطية على تلبية الاحتياجات المتزايدة للآلة الحربية في الوقت نفسه عززت من تبعية العراق للمساعدات المالية من الأقطار العربية وبخاصة السعودية والكويت.

يمتلك العراق احتياطيات نفطية هائلة تجعله يأتي في المرتبة الثانية من حيث الاحتياطيات بعد السعودية من بين البلدان التي تمتلك أكبر احتياطي مثبت. وطبقا لتقديرات حديثة فان حجم الاحتياطي العراقي من النفط الخام يصل إلى ١١٢ مليار برميل، أي ما يعادل ١١ في المائة من إجمالي الاحتياطي العالمي[٢٢]. وبحساب قيمة الاحتياطي على أساس ٤٠ دولار للبرميل فإنها تعادل ما يقارب ٤,٥ تريليون دولار. وفي ظل معدل الإنتاج إلى الاحتياطي المنخفض جدا في حالة العراق (٠,٠٨ في المائة) فان قيمة الثروة النفطية تتدنى إلى اقل من ٣٦٠ مليار دولار فقط.

الشكل (٤)

الإيرادات النفطية ١٩٥٠-٢٠٠٠ (مليار دولار)

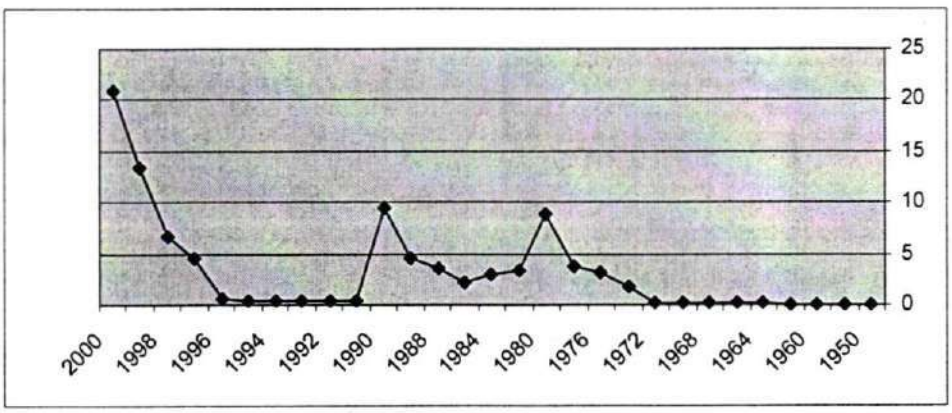

الشكل من أعداد الباحثين باستناد إلى مصادر متفرقة

يتمتع العراق بطاقات نفطية هائلة. فمن أصل حقوله النفطية الأربعة والسبعين المكتشفة والمقيمة، لم يستغل منها سوى ١٥ حقلا. وتعتبر الصحراء الغربية في العراق منطقة يرتقب اكتشاف كميات كبيرة من النفط فيها، لكن لم يتم التنقيب فيها بعد. علما بان هناك نحو عشرة حقول من الـ ٥٨ المتبقية تعتبر حقولا عملاقة[٢٣]. أما حقول الإنتاج المستغلة حاليا فتتوزع على ستة حقول فيها حوالي ٢٠٠٠ بئرا وهذه الحقول هي: حقول الرميلة وفيها حوالي ٦٣٠ بئرا؛ حقول غرب القرنة؛ والزبير ونهر عمر وتسهم هذه الحقول بحوالي ٦٠ في المائة من إنتاج النفط؛ وحقول كركوك وتسهم بحوالي ٤٠ في المائة من إنتاج النفط؛ أما حقول مجنون فهي لم تستغل بعد. وقد تراوح إنتاج جميع هذه الحقول خلال السنتين ٢٠٠١ و٢٠٠٢ حول ٢,٥ مليون برميل يوميا في ظل طاقة إنتاجية لم تتعد، حسب غالبية التقديرات ٢,٨ مليون برميل يوميا مقارنة مع مستواه الذي بلغ ٣,٥ مليون برميل يوميا قبل الحرب العراقية الإيرانية.

وطبقا لما يراه الخبراء فان كلا من حقول النفط بات يحتاج إلى فحص وتقييم لرسم خطط تطوير وبرامج حفر جديدة. كما تحتاج منشآت ومعدات الحقول إلى تبديل وصيانة واسعة وخصوصا في ما يتعلق بمعاملة الحامض والغاز المرافق له وأنظمة الضخ[٢٤]. وجدير بالذكر أن العديد من الشركات المشترية للنفط العراقي تحدثت في الآونة الأخيرة عن انخفاض نوعية خام كركوك. كما أن دراسة صادرة عن الأمم المتحدة قبل سنوات قد رسمت صورة قاتمة عن الأوضاع في جميع آبار النفط العراقية والتدهور الذي أصاب مخزناتها وتخلف التقانة (التكنولوجيا) المستخدمة فيها[٢٥].

وفي العراق الآن ١٢ مصفاة بطاقة تكرير تبلغ ٦٦٧ ألف برميل يوميا، أكبرها في البصرة وبيجي بطاقة تكرير تبلغ ١٧٠ و١٥٠ ألف برميل يوميا على التوالي. ومع أن منشآت أنابيب نقل النفط والتصدير لا تزال عاملة إلا أنها تعاني مخاطر تهدد السلامة والكشافها للحوادث والكوارث بسبب غياب الحماية من التآكل لمدة طويلة، في حين تحتاج منشآت الضخ والتخزين في الجنوب إلى عناية خاصة[٢٦].

إن ضمان بقاء القطاع النفطي حتى بمستويات الإنتاج الحالية، فضلا عن زيادتها أو مضاعفتها في السنوات القادمة، بحاجة ماسة إلى عملية واسعة من التحديث وإدخال التقانة الجديدة والأنظمة الأكثر كفاءة في إدارة الإنتاج والاحتياطي النفطي. وثمة مشاهد عديدة ترصد المستقبل النفطي العراقي منها:

المشاهد المتفائلة: إن وفرة حقول النفط الغنية وإمكانية تطويرها وتحقيق زيادة في الإنتاج قد تصل إلى ستة ملايين برميل يوميا، في ظل تلهف شركات النفط العالمية وحاجة العراق المتزايدة إلى موارد النفط لتمويل إعادة الأعمار. تمثل كلها دوافع لزيادة الإنتاج وتعظيم الإيرادات. وينطوي هذا المشهد على قدر كبير من المبالغة، لان تحويل هذا المشهد إلى واقع يحتاج إلى مدة زمنية تتعدى بكثير حدود التوقعات المرسومة. كما يتجاهل هذا المشهد الحالة المزرية التي يعانيها القطاع النفطي وتعوق من قدرته على لعب دور القاطرة التي ستجر الاقتصاد العراقي.

المشاهد الأقل تفاؤلا: طبقا لهذه التوقعات فان العودة إلى مستويات الإنتاج السائدة خلال الثمانينات يتطلب نحو سنة ونصف إلى سنتين، وإنفاقا لا يقل عن ١٠ مليارات دولار. ويؤكد الخبراء على وجود الإمكانيات لدفع الطاقة الإنتاجية إلى نحو ٦ ملايين برميل يوميا على المدى المتوسط، وحوالي ١٠ ملايين برميل يوميا على المدى البعيد. غير إن ذلك يتطلب إنفاقا استثماريا يقدر بحوالي ٢٠ مليار دولار خلال المدة المقبلة[٢٧].

المشاهد التشاؤمية: الذي يرى استحالة النهوض بالقطاع النفطي في ظل غياب الأمن والاستقرار

واستمرار عمليات التخريب التي تطال منشآته وتهدد الإنتاج النفطي وتمهد لاحتمال حدوث اعمل تخريب كبيرة تلحق بالقطاع أضرارا فادحة.

لقد ألحق سوء الإدارة وتخلف طرق الإنتاج التي لا تلتزم بالأساليب الجديدة المعمول بها في الصناعة النفطية واعتماد أساليب عالية المجازفة لغرض زيادة الإنتاج لتأمين الإيرادات المالية المطلوبة عند انخفاض الأسعار كل ذلك ألحق أضرارا خطيرة بالمنشآت النفطية وبالاحتياطي الخام على مدى السنوات الماضية.

لا تقتصر الموارد الطبيعية المتوافرة في العراق على الأراضي الصالحة للزراعة والمياه والنفط فإلى جانبهما توجد موارد طبيعية أخرى يحتمل أن تكون لها أهميتها في المستقبل. لعل في مقدمتها الغاز الطبيعي الذي تفوق معدلات نمو احتياطياته مثيلاتها الخاصة باستهلاكه. وفي ظل الاحتمالات المستقبلية التي تؤكد توقع ارتفاع الاستهلاك العالمي من الغاز ومواكبة الإنتاج، وهو ما يعني استمرار المكاسب التي يحققها الغاز الطبيعي في ميزان الطاقة العالمي[٢٨]. ويتوافر العراق على احتياطيات مهمة من الغاز الطبيعي يمكن أن تستغل الآن وفي المستقبل (انظر الجدول رقم (٤)). لكن الاستثمارات في صناعة الغاز ما تزال تعاني من القصور الشديد.

إن الاعتقاد بأن الثروة النفطية العراقية ستكفي على المدى القريب لتغطية احتياجات المجتمع والاقتصاد في مرحلة ما بعد صدام، لأن الحقول النفطية المستغلة ستحتاج إلى مبالغ كبيرة من الاستثمارات والإصلاحات قبل أن تستطيع استئناف الإنتاج الكامل. وربما يحتاج العراق إلى ما يقرب من ثلاث سنوات للعودة إلى مستوى الإنتاج السابق للعام ١٩٩٠ وستتطلب هذه العملية تكاليف إضافية قد تتجاوز الخمسة مليارات دولار، إضافة إلى ما يقرب ثلاثة مليارات دولار لتغطية نفقات التشغيل السنوية[٢٩].

الجدول (٤)

احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة للسنوات ١٩٨٠ و ١٩٩٠ و ٢٠٠٠

(تريليون متر مكعب في نهاية كل سنة)

القطر/ المنطقة	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠
العراق	٠,٧٨	٢,٦٩	٣,١١
مجموع الوطن العربي	١٢,٢٠	٢٥,٤٤	٣٦,٣٨
مجموع دول أوبك	٢٨,٣٤	٤٩,٢٧	٦٦,٣٦
العالم	٧٤,٧١	١١٩,١٧	١٥٠,١٩

الجدول من عمل الباحث بالاستناد إلى: ربيع كسروان (إعداد)، إحصاءات الطاقة في الوطن العربي (٢/١)، المستقبل العربي، السنة (٢٤)، العدد (٢٧٧)، آذار/ مارس ٢٠٠٢، الجدول رقم (٤)، ص ١٩٦

وتأسيسا على ذلك فانه لا بد من وضع سياسة نفطية وطنية يمكن من خلالها حشد الجهود والموارد. ويقترح جعفر عبد الغني إطارين للسياسة النفطية الوطنية: أحدهما قصير الأجل، والآخر طويل الأجل. الأول قد يمتد بين أربعة وخمسة أعوام، ويعتمد على التوجه لتعبئة كافة الموارد المالية والاقتصادية والبشرية وفقا لبرنامج مكثف لانتشال العراق من أزمته الحالية، ومن التركة الثقيلة التي كبله بها النظام السابق، والدمار الواسع الذي أضافته العمليات العسكرية الأمريكية- البريطانية. وتكون المهام إعادة الأعمار والإيفاء بالتزامات العراق الخارجية. وهو ما يقتضي التوسع إلى أقصى حد ممكن في إنتاج وتصدير النفط مستفيدين قدر الامكان من الاستثمارات الأجنبية والمساعدات الخارجية لتأمين أكبر قدر ممكن من الموارد المالية، وتوجيهها حصرا لعملية الأعمار الاقتصادي والاجتماعي الداخلي. وذلك من أجل تأمين القدرة على إعادة البناء والتجديد الذاتي للاقتصاد العراقي.

أما الإطار الثاني للسياسة النفطية، فيتوجه نحو تصحيح التركيبة الداخلية لمكونات الدخل القومي وبناء اقتصاد متوازن يبتعد بالتدرج عن الاعتماد على الموارد النفطية وينحو باتجاه تنويع قاعدة الإنتاج المادي والخدمي للاقتصاد العراقي لكي تستجيب لحاجات

الطلب الداخلي والخارجي بإنتاجية وكفاءة عاليتين. ويجري العمل في هذه المرحلة على تقليص الاعتماد على الموارد النفطية والتركيز على تنمية الموارد الاقتصادية والمالية البديلة. إذ لا بد من إيجاد موارد بديلة لرفد الميزانية العامة للدولة من مصادر الضرائب والرسوم والإيرادات من المؤسسات العامة المختلفة والتقليص المتعمد والتدريجي في الاعتماد على الموارد النفطية في تمويل الميزانية. ويتوجب على السلطة الوطنية الالتزام الصارم بمبدأ تخصيص الموارد النفطية لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية حصرا، وعدم الانجرار وراء التخصيصات الجانبية في هذا المجال أو ذاك لأهداف سياسية وناطقية خاصة.

شكل (٥)

احتياطيات النفط المثبتة بالسنوات استنادا إلى الإنتاج الجاري(مليون برميل يوميا)

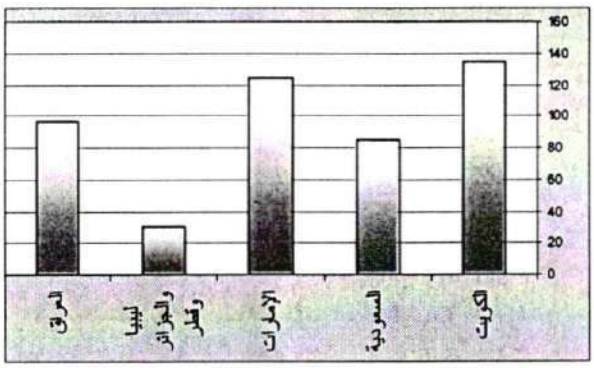

الشكل من إعداد الباحثين بالاستناد إلى البيانات الواردة في

PB. Annual Statistical Review, ١٩٩٤

الشكل (٦)

مصادر النفط غير المكتشفة في الأقطار العربية (مليار برميل)

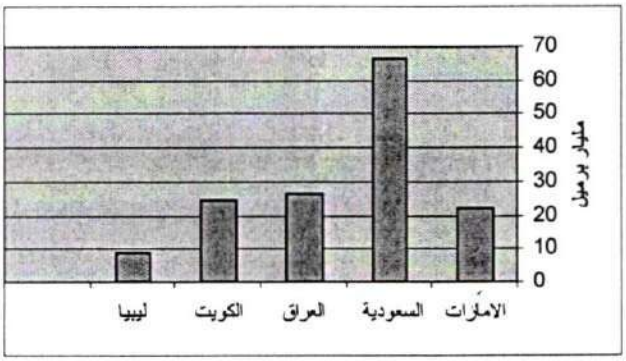

الشكل من إعداد الباحثين بالاستناد إلى البيانات الواردة في: سمير صارم، المصدر السابق،الجدول رقم(٥)،ص ٤١-٤٢

ثالثا: الدولة: حجمها ونوعية السياسات

(أ) حجم الدولة ومدى تدخلها

طرحت الدولة في العراق نفسها ومنذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة (عام ١٩٢١) كبديل عن النشاط الخاص، وحتى عندما كان النشاط الخاص في مجالات الصناعة والتجارة والخدمات يزداد فان النشاط الحكومي كان هو الآخر ينمو بوتيرة متصلة وبقفزات لا تخطئ العين ارتباطها بوفرة العوائد النفطية وبخاصة بعد عام ١٩٧٣[٣٠]. وإذا ما وصلنا إلى عقد الثمانينات، وهو عقد الحرب العراقية- الإيرانية التي تميزت بفتح المجالات أمام القطاع الخاص نجد الدولة قد ((بقيت محتفظة بالثقل نفسه))[٣١] . ولم تكن نهاية الحرب في ٨ آب/ أغسطس ١٩٨٨ لتنهي ما كان العراق يعانيه من مشاكل اقتصادية، بل إنها بشرت بمرحلة جديدة كانت تغلب عليها ألازمة الاقتصادية التي نجمت عن أسباب كثيرة من بينها انخفاض أسعار النفط، ومطالبة دائني العراق بمستحقات ديونهم[٣٢]، والبطالة المتأتية من تسريح أعداد كبيرة من أفراد القوات المسلحة العراقية، مع وجود اقتصاد معسكر لا يخدم حل الأزمة رغم محاولة الحكومة ما بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ إصلاح الأوضاع من خلال دمج الصناعات المدنية والعسكرية تحت إشراف وزارة الصناعة والتصنيع العسكري. لهذا نجد الكثير من الباحثين يؤيدون إن اجتياح الجيش العراقي للكويت كان بمثابة تصدير لأزمة داخلية تعرضت لها الدولة العراقية[٣٣]. وبعيدا عن مناقشة تفصيلات الاجتياح وأسبابه الحقيقية[٣٤] بقي واضحا إن حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ قد أنتجت وضعا استثنائيا ففي سنوات الحصار أعادت الدولة اكتشاف أهمية السوق، لا بما يمتاز به وإنما بما يتيحه لها من مزايا، وبوصفه أهم التكتيكات التي توجب الركون إليها وقت الحصار. فوجدت داخل العراق أسواق متعددة كان أكبرها ذلك القائم على مبدأ ((دعه يعمل بلا رابط أو

ضابط)) والذي تنضوي تحته نشاطات عديدة بيضاء وسوداء، مشروعة وغير مشروعة. فتراجعت الدولة فجأة عن التدخل لكنها كانت بين الحين والآخر تنتهج سياسات تحكمية فتعطل هذا السوق أو بعض قطاعاته لتعود فتنسحب مرة أخرى. لكن الدولة وبفعل اتفاق النفط مقابل الغذاء تحولت إلى منافس شديد لهذه السوق من خلال اعتمادها سياسات كانت قائمة على الانتفاع من هذا البرنامج لزيادة رصيدها من العملات الأجنبية وبخاصة الدولار الذي كان يجمع من قبل سماسرة حكوميين وغير حكوميين وبأموال كانت تأتي من مصدرين: الأول، الإصدار النقدي الجديد، والثاني، هو بيع السلع المشتراة من خلال المذكرة إلى الأفراد بعملات محلية أو أجنبية تبعا لنوع السلعة وشخصية المشتري وهو أمر يمكن أن يفسر:

- ❖ استمرار اعتماد الدولة لسياسة الإصدار النقدي الجديد رغم تحسن وضعها المالي بعد إبرام الاتفاق.
- ❖ وجود مبالغ وبعملات أجنبية في خزانة البنك المركزي العراقي وبيوت بعض كبار المسؤولين.
- ❖ استمرار تدهور قيمة العملة المحلية الناتج من الناحية الاقتصادية عن زيادة عرض العملة المحلية رغم تحسنها قبل التوصل إلى إبرام الاتفاق لكنها عادت للتدهور من جديد.
- ❖ ارتفاع أسعار بعض السلع المستوردة من قبل القطاع الخاص.

لقد كانت الدولة أكبر سارق خلال حقبة الحصار لأنها كانت تتبنى قاعدة مالية متطرفة تقوم على إن تكون النفقات العامة عند المستوى الأدنى وتقوّم بالعملة المحلية. أما الإيرادات فإنها تكون عند المستوى الأعلى وتقوم بالعملة الأجنبية. فلم تكن هناك موازنة متوازنة أو مفهوم عادي للفائض وإنما كان هناك فائض يعادل أضعاف قيمة إجمالي النفقات. وهو أمر فرض على الاقتصاد قيودا تدفع به إلى الركود رغم إن التضخم يدفع به إلى غير ذلك وهي الصورة التي تغلبت على تصرف الدولة الاقتصادي أثناء حقبة المذكرة. لقد لجأت الحكومة إلى سياسة ضغط الأجور الحقيقية والحفاظ على النمو في الرواتب الاسمية بمعدل يقل كثيرا عن معدل التضخم وذلك من أجل الحفاظ على نفقات عامة منخفضة رغم التزام الدولة بتشغيل الأعداد المتزايدة من القوة العاملة، ولهذا استطاعت الدولة مواجهة الزيادات في التوظيف والأجور الاسمية، وحيث أن رواتب الموظفين قد انخفضت من حيث قيمتها الحقيقية الأمر الذي نتج عنه تدني نوعية العمل الحكومي وانسحاب الموظفين المتخصصين والمهرة من العمل الحكومي ولجوئهم إلى السفر إلى الخارج أو العمل في القطاع الخاص حتى في غير اختصاصاتهم، وهو ما أفرز ظاهرة عدم قدرة البنى العامة للتوظيف على مكافأة العاملين فيها. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الصلة بين النمو في الناتج وتدني مستويات الإنتاجية لم يوقفه إلا اعتماد الحكومة سياسة جديدة تضمنت تقديم حوافز ونسب من الأرباح للعاملين في المؤسسات الإنتاجية العامة. وهو أمر عمق من حالة عدم التوازن والاختلال بين الطبقتين الوسطى والعاملة، ففي الوقت الذي يحصل الأستاذ الجامعي على راتب يفترض أن يكون الأعلى يحصل عامل غير ماهر في وزارة الصناعة على حوافز تعادل ضعف أو ضعفي ذاك الراتب بعدما تغيرت سياسة بيع السلع التي ينتجها القطاع العام لتحاكي أسعار السوق.

وهنا يبدو التساؤل عن دور الدولة والقطاع العام كملجأ للتوظيف مثار للسخرية، فالدولة لم تسع إلى تحقيق الأهداف التي ينبغي لها أن توضع ضمن أهداف سياسة التشغيل كالامن الوظيفي، والحد الأدنى للأجر وتخفيف وطأة الفقر وتحقيق تكافؤ الفرص، وتشغيل

المرأة...الخ. لان الذي حصل كان، وبدون مبالغة أو تجني، عملية سرقة كبرى لجهود ملايين الموظفين والعمال العراقيين الذين انظموا إلى جيش من الفقراء والعاملين في السوقين النظامي وغير النظامي فمن النادر أن نجد موظفا أو عاملا حكوميا يتمتع بوقت الفراغ بل إن أسراً بأكملها باتت تعمل والأطفال يعملون أيضا وتسرب الكثير منهم من المدارس. ومع تدني مستويات التعليم والمهارة كان على الأسر أن تمارس أعمالا متدنية الأجر والإنتاجية فازدهرت أعمال الخدمة والإسكافية وصبغ الأحذية وبيع السجائر وتضاعف أعداد الباعة المتجولون والسماسرة ومعقبو المعاملات وسائقو التكسي... الخ.

لكن الحال تغيرت بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣ إذ سمحت سلطات التحالف للسوق بالحلول محل الدولة التي قوضها الاحتلال وأصبح العراق يعيش حالة نادرة تستحق التأمل والدراسة فقد فتحت الحدود على مصراعيها وأخذت السلع تتدفق بدون أية رقابة من أية جهة واستوردت آلاف السلع. وحتى مع تشكل الدولة وتشكيل مؤسساتها فان الأوضاع السابقة لم تتغير فما تزال الدولة ابعد عن ممارسة دورها المناسب للمرحلة، ومع تأسيس الحكم الوطني فان على الدولة الوطنية أن تؤسس لعقد اجتماعي جديد وان تتولى مهام التحضير للأعمار وإعادة البناء وتحقيق النهوض الاقتصادي وهو ما يستلزم العمل الجاد والواعي لهذا العمل، وينبغي لها أن تأخذ بالتخطيط الاقتصادي والعمل وفق خطة تصاغ وفق امكانات العراق واحتياجاته.

(ب) السياسات البديلة ونوعية الفلسفة الاقتصادية:

تتصارع في العراق رؤيتان تدعو الأولى إلى اعتماد الليبرالية الاقتصادية والشروع ببرنامج واسع للخصخصة يشمل المشروعات الـ ١٢٩ المملوكة للدولة والقبول بالاستثمار الأجنبي والواردات الأجنبية. فهناك من يرى انه ينبغي على إدارة بوش أن((تمد الحكومة العراقية المقبلة بالقيادة والتوجيه للقيام بإصلاح اقتصادي عميق. وينبغي أن يشمل الإصلاح خصخصة واسعة شفافة منتظمة لمؤسسات تملكها الدولة، لا سيما إعادة هيكلة قطاع النفط وخصخصته. فمن شأن هذه الخطوات توسيع قدرة العراق على اجتذاب المزيد من رأس المال الأجنبي الذي يحتاجه. وستدعو الحاجة إلى المساندة الأمريكية لحث المنظمات الدولية على تقديم الخبرة والتقنية لهذه العملية. ومن هذه المنظمات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وربما منظمات غير حكومية مثلا المؤسسة الوطنية لدعم الديمقراطية والمركز العالمي للقطاع الخاص ورابطة المحامين واتحاد النقابات في أمريكا.))[٣٥] أما الرؤية الثانية فهي التي تحذر من هذه السياسات وتؤكد على أهمية الإبقاء على القطاع العام للحفاظ على العمالة والاستقرار الاجتماعي. وبعيدا عن الجدال النظري والحجج التي يقدمها أي من الفريقين فان اختيار سياسات ذات تأثيرات عميقة في تشكيل مستقبل العراق يجب أن لا يتم في ظل ظروف استثنائية ومن قبل جهات أو سلطات تفتقر للشرعية ودعم الشعب. لذا ينبغي انتظار تشكيل الحكومة الوطنية، وحتى ذلك الحين ينبغي الالتزام بالقانون الدولي الذي لا يسمح بفرض إصلاحات اقتصادية هيكلية رئيسة. أما القطاع النفطي فان خصوصيته واحتياج الشعب العراقي لموارده التي ينبغي لها أن توزع بعدالة لا تبيح أن يكون مسرحا للسياسات الخصخصة[٣٦].

ومهما يكن من أمر فان بعض الاقتصاديين يؤكد على إن الأوضاع المستقبلية للاقتصاد العراقي تتطلب وجود قوة من خارج ((السوق)) تضبط سيرها لتفعيل نموذج التنمية الاقتصادية في ظل الأوضاع الاقتصادية العراقية المتحولة. ويتحدد هذا الدور ((بالدولة)) في صورته المتغيرة وفقا للفهم الاقتصادي وبعيدا عن التطرف الأيديولوجي، كما أن هذا الدور لا يعد ضرورة أبدية بقدر ما هو ذو طبيعة مرحلية تتحدد أبعادها وفقا لتنمية الاقتصاد وتطوره باتجاه الرفاهية

الاقتصادية من جانب، فضلا عن أن هذا الدور يعد دالة بندرة الموارد في المجتمع الاقتصادي من جانب آخر، ويستأثر النشاط الاقتصادي للدولة بسلع ((الحاجات الأساسية)) و ((التنمية البشرية)) وهي السلع التي تحسن مستوى الرفاهية المذكورة[٣٧].

رابعا: أداء منظومة العلم والتقانة

تتألف منظومة العلم والتقانة (التكنولوجيا) من عدد من العناصر هي: المنظمات التربوية؛ منظمات البحث والتطوير؛ منظمات المعايير والاختبار؛ الأنظمة القانونية؛ المنظمات الاستشارية والهندسية والتخطيطية؛ خدمات المعلوماتية؛ الخدمات المالية؛ الجمعيات والنقابات المهنية[٣٨]. أما مخرجات المنظومة فهي مساهمات للتنمية التقانية وللقوة العاملة المهنية وللمدخلات التقنية في كل النشاطات الاجتماعية-الاقتصادية والمدخلات في النشاطات المتصلة بشؤون الدفاع. وهذه المخرجات حيوية للتنمية الاقتصادية ولصيانة الاستقرار الاجتماعي والصحة الوطنية[٣٩]. لكن وضع وتطبيق السياسات العلمية يتطلب حساسية كبيرة في الأمور الاجتماعية والسياسية والتقنية[٤٠]. وفي ظل أوضاع العراق لا وجود لدليل على أي تنسيق في التخطيط والتطبيق للبرامج التقانية والعلمية بهدف خفض كلفتها وزيادة منافعها وتأمين نقل التقانة على أحسن وجه في الأعمال الاستشارية والتعاقدية والهندسية.

تشير البيانات إلى زيادة عدد الملتحقين بمستويات التعليم الثلاثة غير أن هذا التطور يعكس تباينات بين نصيب الإناث من جملة الملتحقين خاصة في المستوى الثالث (التعليم العالي)، كما أن نمو الالتحاق بالتعليم كان أسرع في المستويين الثاني والثالث عنه في المستوى الأول، وهو ما يعني ارتفاع عدد الأطفال المحرومين من التعليم. لذا فان المستوى الأول من التعليم قد قصر حتى الآن عن استيعاب الأفواج الجديدة من الأطفال. كما تضائل التفوق النسبي للعراق على معظم البلدان النامية في الالتحاق بالمستوى الثاني، والذي يبدو انه بلغ أقصاه في عام ١٩٩٠. على الرغم من الإنجازات المهمة المتحققة، فان رصيد التحصيل العلمي في العراق يقتصر كميا على المساهمة المرجوة في التنمية، خاصة في سياق كثافة المعرفة. إذ يسود الاعتقاد بتردي نوعية ناتج التعليم، الأمر الذي يلقي ظلالا قاتمة على الإنجاز الكمي للتعليم النظامي في البلد. بل إن عقد مقارنة معارف وقدرات وتوجهات خريجي النظام التعليمي بنظرائهم في البلدان المجاورة، أو بمقتضيات التنمية التي تأخذ التوجه المستقبلي بجدية، يظهر إن الفرق بين الواقع والمرتجى ما يزال شاسعا.

وما يلفت الانتباه تردي نوعية التعليم بشكل بالغ الخطورة وانخفاض حجم التحصيل العلمي مقاسا بمتوسط سنوات التعليم. إذ يتسم التعليم العالي بتدني التحصيل المعرفي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية، واطراد التدهور فيها، وعدم الاهتمام ببرامج التدريب، فضلا عن ضعف الصلات بين قطاعات الإنتاج ونظم التعليم. وهي أمور تضرب في العمق كل امكانات بناء نسق علمي عراقي يمكنه أن يخرج الاقتصاد العراقي من عثرته ويعيد بناءه على أسس جديدة تكفل له الاستقلال والقوة وتتيح له فرص المنافسة في الأسواق الدولية.

ليس خافيا مدى أهمية التقانة والمعرفة في عملية التنمية، وبالنسبة للعراق فان أداءه كان سيئا في هذا المضمار وبخاصة في مجالات البحث والتطوير التقاني وتقانة المعلومات والاتصالات، إذ تتصف مخرجات البحث والتطوير التقانية العراقية بمحدوديتها وتدني نوعيتها ومحدودية استخدامها أيضا. وهو أمر يعود إلى: الظروف الصعبة التي مر بها العراق. فعلى سبيل المثال، فان العراق لم يسجل أية علامة من بين العلامات الأربع

والعشرين التي حققتها الأقطار العربية طبقا لبيانات مكتب العلامات التجارية الأمريكي.

وهناك سبب يدور مدار النتيجة، وهو وجود خلل جوهري بين سوق العمل وعملية التنمية من جهة وناتج التعليم من جهة ثانية. ينعكس في ضعف إنتاجية العمالة ووهن العائد الاقتصادي والاجتماعي على التعليم في الاقتصاد. فلا غرابة أن تتفشى البطالة بين المتعلمين، ولا يمارس العاملون منهم أعمالا تقع ضمن اختصاصاتهم وتتدهور الأجور الحقيقية للغالبية العظمى منهم.

وعلى ما يبدو إن العراق بحاجة ماسة إلى الخبرة والتقانة الأجنبية لإعادة إعمار البنية التحتية وتطوير نظم الإنتاج الوطنية، مما يحتم إتاحة مناخ اقتصادي ملائم للاستثمار الأجنبي بهدف استغلال أفضل للموارد المتاحة. هذه الضرورة تحتم وضع أسس قانونية لعلاقات جديدة مع الشركات متعدية الجنسيات تستلزم إعادة النظر في حقوق العمل والإنتاج.

خامسا: التعويضات والديون:

طبقا لقرار مجلس الأمن المرقم ٦٨٧ في ٣ نيسان/ ابريل ١٩٩١ يتحمل العراق المسؤولية ((عن أية خسائر مباشرة أو أضرار، بما في ذلك الأضرار البيئية ونضوب المصادر الطبيعية وعن الأخطار التي لحقت بالحكومات الأجنبية، أفرادا أو كائنات اعتبارية، كنتيجة لغزو العراق غير القانوني واحتلاله للكويت))[٤١] ومنذ ذلك الحين تسلمت لجنة التعويضات حوالي ٢,٦ مليون طلب للحصول على تعويضات تتجاوز في مجملها ٣٠٠ مليار دولار. رفعت الطلبات من قبل نحو مائة حكومة نيابة عن مواطنيها أو مؤسساتها الخاصة والعامة، إضافة إلى ثلاثة عشر مكتبا تابعا للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين نيابة عن أفراد لم يكونوا في موقع يسمح لهم بتقديم طلباتهم بواسطة حكوماتهم[٤٢]. أنظر الجدول رقم (٥).

الجدول (٥)
طلبات التعويضات

العدد الكلي للمطالبات	٢,٦٤٨,٦٤١
المبالغ المطالب بها	٣٤٩ مليار دولار تقريبا
المطالبات المحسومة	٢,٦٠٢,٧٢٢
مبالغها	٢٦٥ مليار دولار تقريبا
المطالبات التي حكم لها بالتعويض	١,٥٠٩,٤٧٩
مبالغ التعويض عنها	٤٨ مليار دولار تقريبا
المبالغ المدفوعة	١٨,٢ مليار دولار تقريبا

الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى البيانات الواردة في: سعد الله الفتحي، تعقيب على بحث التعويضات، لـ((عبد الأمير الانباري))، المستقبل العربي، السنة(٢٧)، العدد (٣٠٥)، تموز/ يوليو ٢٠٠٤، ص١٣٦

بإضافة المطالبات السابقة إلى إجمالي الدين التجاري والدين الأجنبي الرسمي الذي يتراوح ما بين ٦٢ و ١٣٠ مليار دولار[٤٣]، فان القيمة الإجمالية تتراوح ما بين ٣٢٧ و ٣٩٥ مليار دولار. عليه فان نسبة دين العراق إلى صادراته تضعه في فئة الدول الأكثر أعباء بمعايير البنك الدولي، بحيث تتخطى بمراحل نسبة خدمة الدين البالغة ٣:١ التي تعتبر غير قابلة للاستمرار وتضع الدول قسرا في فئة الدول الفقيرة المثقلة بالديون.

سادسا: سياسة الأعمار :

ينص قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٨٣ على أن العائدات النفطية (فضلا عن المال الذي تحتفظ به الأمم المتحدة في برنامج النفط مقابل الغذاء) يجب أن يودع في صندوق للتنمية، وأنه يجب استخدام هذا الصندوق لتسديد تكاليف إعادة البناء. ويهدف القرار إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي وإعادة بناء الاقتصاد وإصلاح البنية الأساسية العراقية،

واستمرار نزع سلاح العراق وتسديد نفقات الإدارة المدنية العراقية ولأغراض أخرى يستفيد منها الشعب العراقي. وسيشرف على الصندوق مجلس دولي استشاري ورقابي سيضم ممثلين عن مؤسسات مالية دولية والأمم المتحدة[٤٤]. ويخضع الإنفاق من صندوق التنمية لسيطرة الولايات المتحدة وبريطانيا. لكنه يفتقر إلى ضمانات لسير عمله بشفافية، إذ لا يوجد في القرار ((نص يجيز إنشاء آلية للشكاوي أو إجراء من هذا النوع حتى يستطيع العراقيون الطعن في مشروعية مشاريع معينة أو كيفية إرساء العقود.))[٤٥]

يقدر البنك الدولي احتياجات العراق بمبلغ يصل إلى ٥٥ مليار دولار خلال أربع سنوات لإعادة الخدمات العامة، وبضمنها ١,٦ مليار دولار للقطاع الصحي و ٦,٨ مليار دولار للمياه والمجاري و١٢ مليار دولار للكهرباء[٤٦]. واستنادا إلى تقديرات كلفة إعادة البناء في أعقاب حرب الخليج الثانية فان كلفة إعادة البناء ستتراوح بين ٥٠-١٠٠ مليار دولار. شريطة القيام بإصلاحات بنيوية للاقتصاد العراقي[٤٧]. وسيكون احتياطي النفط الهائل غير قادر على توفير المال اللازم لإعادة البناء وإنعاش النمو الاقتصادي. إذ سيحتاج العراق إلى دعم مالي ملموس من المجتمع الدولي (أنظر الجدول رقم (٦)). ولكي يحصل العراق على متوسط لحصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي يساوى ذلك الذي تحققه مصر أو إيران، وإذا كان نصف المخزون الرأسمالي يحتاج إلى إعادة بناء، فهذا يعني ضمنا احتياجات إعمارية تبلغ ٨٠٠ دولار أمريكي للفرد الواحد[٤٨]، أو ما مجموعه ٢١,٥ مليار دولار.

الخاتمة: ماذا عن المستقبل؟[٤٩]

يبدو إن الاقتصاد العراقي في مواجهة تحديات كبيرة فمحصلة كشف حساب محددات مستقبله تكشف انه أمام موارد بشرية تتصف بسمات لا تفيد التنمية ما يتطلب العمل على تنميتها وتطويرها كشرط مسبق لتحقيق النهوض الاقتصادي، وحتى بالنسبة لقطاع النفط الذي يعول عليه كثيرا في تشكيل المستقبل فانه يعاني من مشاكل خلفتها السياسات الخاطئة السابقة ويحتاج أيضا إلى تطوير وتنمية قبل إن يأخذ دوره في خدمة الاقتصاد وتوفير الموارد اللازمة لعمليات البناء والأعمار. وإذا ما أضفنا إلى ذلك طبيعة منظومة العلم والتقانة والواقع البيئي وتخلف القطاعين الزراعي والصناعي فان الصورة تزداد قتامة ولا يكاد يجّملها إلا الثقة بقدرة الشعب العراقي على تجاوز المحنة وتحمل المسؤولية وصناعة نموذجه في البناء والتطور. إن من أهم البنود العاجلة على أي جدول أعمال للإصلاح في الاقتصاد العراقي يجب أن يتضمن إجراء إصلاح جذري في هيكل الدولة وفي طبيعة دورها في المجتمع والاقتصاد. ذلك أن فلسفة الإصلاح نفسها تستلزم، وتشمل ضمن متضمناتها، أن يكون الإصلاح شاملا الأجهزة والمؤسسات كافة وعلى مختلف الصعد، وإذا كانت الدولة تسير في طريق الإصلاح الاقتصادي، وتأمل من ورائه تقليص دورها المباشر في عمليات الإنتاج والاعتماد بصورة متزايدة على اقتصاد السوق، فان عليها أن تحد من سلوكها الأبوي، وان لا تزج نفسها في المجالات كلها. وعليها إلا تعتبر نفسها مسؤولة عن كل ما يحدث في المجتمع، وان تبدأ بزرع الثقة في نفوس مواطنيها في ما يتعلق بسن تقدير الصالح العام في ظل قواعد وأشراف مؤسسي عام ومحدد. كل ذلك يؤثر في الاتجاه العام لإصلاح نظام الخدمة المدنية وأيضا في تحديد الوظائف التي ينتظر من الجهاز الإداري القيام بها، وتلك التي يتركها للنشاط الخاص كلية أو يكلف القطاع الخاص للقيام بها تحت رقابته أو بناء تعاقد معه[٥٠].

الجدول (٦)
مساهمات الدول المانحة

لجنة الدول المانحة ومنها	
إيران	١٠ مليون دولار
اليابان	١٠٠ مليون دولار(لأعمار قطاع الاتصالات وتقوية شبكات المايكوويف)
الاتحاد الأوروبي	٢٠٠ مليون يورو (للمساعدات الإنسانية)
الكويت	٦٥ مليون دولار (لتأهيل البنية التحتية)
صندوق الأمم المتحدة UNDGITF	٦٢٣ مليون دولار (منها ٤٤٣ مليون دولار مودعة) خصصت (٦٢,٣ مليون دولار للتربية والثقافة، و٦٦,٩ مليون دولار للصحة، و٣٠,٧ مليون دولار للمياه والصرف الصحي، ١٠٥,٩ مليون دولار للبنى الارتكازية والإسكان، ٥٩,٦ مليون دولار للزراعة والموارد المائية والبيئة،١٦,٨ مليون دولار للاجئين والمهجرين، ٣,٥ مليون دولار للمجتمع المدني والمؤسسات الحاكمة، ٠,٣ للتنمية وتقليل الفقر، و٤٦ مليون دولار لدعم العملية الانتخابية)
صندوق البنك الدولي WBITF	٣٩٨ مليون دولار مجموع التعهدات من قبل ١٧ دولة، أودع منها ٣٧١ مليون دولار من قبل ١٣ دولة مانحة هي: استراليا، كندا، الاتحاد الأوروبي، أيسلندا، الهند، اليابان، الكويت، هولندا، النرويج، قطر، أسبانيا، تركيا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة)

المصدر:جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، تقرير موجز عن نتائج اجتماعات المؤتمر الثالث للدول المانحة في طوكيو ١٣-١٤تشرين الأول ٢٠٠٤ ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، ٢٠٠٤.

إن تعزيز كفاءات وسلطان الإدارة العامة أمر ضروري في إطار الحاجة الملحة لمواجهة الدور المتغير والمتعاظم للإدارة العامة في مجال التوجيه والتخطيط الاستراتيجي التأشيري، وفي مجالات الرقابة والضبط وإدارة النشاطات، وفي ضوء اعتبارات رعاية المصلحة العامة وحمايتها من المتلاعبين الذين دفعت بهم إلى الساحة الوطنية الظروف الاقتصادية الاستثنائية التي مر بها البلد. في ظل الواقع الاقتصادي الراهن، وما آل إليه دور الدولة ينبغي للإصلاح أن يركز على الجوانب الاقتصادية، وينطلق من ضرورة تدعيم هذا الدور وجعله أكثر اتزانا. إذ ينبغي على الحكومة القيام بالتخطيط العام أو التأشيري الذي يكتسب أهميته من خلال رسم الإطار العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحديد الأهداف والتوجهات المستقبلية التي يتطلع المجتمع إلى بلوغها بما من شأنه أن يوفر للقوى الفاعلة في النشاط الاقتصادي الإحساس بالاتجاه، وأن يؤمن الاستقرار الذي تحتاج إليه للعمل على المدى الطويل. كما يساعد وجود مثل هذا الإطار على معالجة المشاكل الاقتصادية التي تعترض مسيرة التنمية من منظور شامل، فضلا عن خلق المناخ المناسب لتعزيز مصداقية الدولة وبناء الثقة بالحاضر والمستقبل. وإن تضطلع الدولة بتنفيذ السياسات، وتوفير الخدمات والقيام بمهام المتابعة والرقابة والإشراف، وتفويض جميع السلطات والوظائف التي تمثل جزءاً لا يمكنها القيام به بصورة أكمل من غيرها وتفويضها إلى المشروعات الخاصة والسوق والمنظمات الوسيطة. وفي هذا الصدد ينبغي أن تنصب مجهودات الحكومة على تعديل وإصلاح الجهاز الحكومي باتجاه تقليصه وإعادة هيكلته من خلال:

- تحويل الأجهزة الاقتصادية الشمولية إلى أجهزة فرعية تقوم بالرقابة على المستوى الكلي والعمل باتجاه توحيد اختصاصها.
- تحويل أجهزة الإدارة الاقتصادية المتخصصة إلى كيانات اقتصادية بدون وظائف حكومية. أي

تحويلها إلى مؤسسات اقتصادية تقوم بتشغيل أصول مملوكة للدولة، أو إدارة الأعمال الصناعية والتجارية والصناعية.

- وضع نظام فاعل للرقابة والإشراف والمحاسبة على مؤسسات القطاع العام.
- توسيع سلطات الحكم المحلي وتعزيز اللامركزية. والعمل على تحقيق التوازن في علاقة الحكومة المركزية والحكومات المحلية بحيث تتولى الأخيرة مهمة تنفيذ برامج اقتصادية، واجتماعية، وتحديد حدود الاستقلال المالي وإنشاء نظم ضريبية محلية مستقلة وتحديد حدود استقلاليتها.
- إعادة هندسة الأجهزة الحكومية العاملة في مجالات تقديم الخدمات العامة والتجارية الدولية.
- وضع برنامج لتدريب موظفي الدولة.
- مكافحة الفساد الإداري المتفشي.

وبناءاً على ما تقدم، فانه من المفترض أن تتفق أهداف الجهاز الإداري مع السياسات والقواعد التي تضعها الدولة، أي أن تلتزم الدولة بأجهزتها المختلفة بالغايات الأساسية للجهاز الإداري. فالنظرة الاستراتيجية لدور الحكومة وجهازها الإداري سوف تساعد على وضع نموذج ارشد لعدد من الوزارات واختصاصاتها يحول دون التضارب في السياسات والقرارات، بما يضمن أن يتولى المسؤولية في كل وزارة عدد صغير من الوكلاء يشكلون مع الوزير مجموعة متفاهمة وقادرة على التخطيط والتنفيذ[٥١].

إن التحديات التي تواجه الدولة في العراق كثيرة ومتشعبة، ولا بد من مواجهتها برؤية واضحة ومواقف عملية وفقا للمتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية والتقانية وعلى المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، على أن تأخذ بنظر الاعتبار تجارب الماضي. فالدولة كانت وما تزال وستبقى إلى اجل غير قريب ضعيفة وغير قادرة على التعامل الايجابي مع المتغيرات التي تواجهها، وما لم يتم تهيئة ظروف الإصلاح على أسس منطقية وعملية تمكنها من خلق أرضية متماسكة للتنمية الوطنية تقوم على منطق الاعتماد على الذات. ومن هنا نؤكد على أهمية إصلاح الدولة بغية تفعيل دورها. أما عن المحاور الأساسية التي ينبغي أن يركز عليها دور الدولة فهي:

١- تحسين البيئة الاقتصادية: إن خلق البيئة الاقتصادية المؤاتية للاستثمار والنمو تتطلب جملة من الأمور من بينها إصلاح السياسات والمؤسسات بهدف تخفيض تشوهات الأسعار والتكاليف وتوفير الحوافز اللازمة لتشغيل الأسواق بكفاءة أكبر، على أن يأخذ الإصلاح بعين الاعتبار الأثر السلبي للإصلاحات على الفقراء والمحرومين وهو ما يتطلب وضع برامج ناجعة لشبكات الأمان الاجتماعي الموجهة إلى مستحقيها، على الأقل خلال المرحلة الانتقالية التي تبدأ بتحقيق النمو نتيجة لإصلاحات السوق. فهذه العملية ترتبط بتعريف واضح لدور الدولة في المجال الاقتصادي، وبخاصة مجال السياسة الاقتصادية، إذ تعتبر هذه السياسة المحفز الأساسي لتنمية الموارد البشرية، وتكوين راس المال، والتطوير التقاني، وإدارة الموارد الطبيعية. ومن المناسب وضع بعض المقترحات للسياسات الاقتصادية في ما يأتي:

أ- السياسات الداعمة للاستقرار الاقتصادي: إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي شرط ضروري لتحسين البيئة الاقتصادية العربية إذ ينبغي للإصلاح أن يطال المالية العامة والمؤسسات النقدية، فإصلاح المالية العامة ينبغي له أن يشمل إصدار قوانين أساسية تحدد بوضوح مسؤوليات المالية العامة التي تضطلع بها مختلف أجهزة الدولة، والقيام بعملية لإعداد الميزانية تقوم على مجموعة من القواعد واضحة التحديد

وتستند إلى نصوص القانون وتكون مفتوحة أمام المواطنين الراغبين في المشاركة لتنتهي بتصديق هيأة تشريعية منتخبة قانونا؛ ووضع نظام للميزانية يتسم بالشمول والشفافية ويغطي كل عمليات الحكومة العامة بأسلوب واضح ومسؤول؛ تحديد ضوابط للإنفاق ومراجعة الحسابات لضمان الاستخدام الصحيح للأموال العامة؛ وتكليف هيأة خارجية بمراجعة الحسابات مع إعطائها صلاحيات كاملة لفحص جميع حسابات القطاع العام وجعلها مسؤولة مسؤولية مباشرة أمام السلطة التشريعية على أن تتاح تقاريرها للجمهور. في حين ينبغي أن تعطى السلطات النقدية الاستقلالية الكاملة عن السلطات المالية والجهات الأخرى التي قد تتدخل في سياسات البنك المركزي وتوجه عمله وفقا لأسس غير سليمة.

ب- سياسات دعم النمو: ويقصد بها سياسات تحديث راس المال البشري والهياكل الأساسية وسياسات تعميق التنوع في القاعدة الإنتاجية المحلية. فعلى سبيل المثال يعتبر توفير البنى الأساسية التي تؤمن مرتكزات الاستثمار والنمو في مختلف القطاعات مهمة أساسية ينبغي على الدولة أن تستمر في تحقيقها بعدما تبين دور هذه المرافق في تقليص كلف الإنتاج وتنظيم الوفورات الخارجية للمشاريع، فكل زيادة في عناصر البنية الأساسية تقابلها زيادة مماثلة في الناتج المحلي الإجمالي. ولهذا فهي تتضمن توجيه الاستثمار العام والخاص وجهات معينة تخدم أغراض السياسة الاقتصادية. وأفضل طريقة لتحقيق تعديل ناجع لوجهة أولويات الإنفاق الحكومي هي ضمان إعادة تخصيص الموارد المفرج عنها أو المكاسب التي تتحقق جراء تحسين الكفاءة نتيجة لتخفيض حجم الجهاز الحكومي من خلال وضع قطاع المؤسسات العامة على مسار التمويل الذاتي القابل للاستمرار، والتخفيض الكبير لحجم الإنفاق على الخدمات العسكرية والأمنية- نحو الاستثمار في رأس المال البشري وبخاصة في التعليم الأساسي والصحة.

ج- تعزيز البناء الاجتماعي من خلال حزمة من السياسات الاجتماعية أهمها:

- حماية الفقراء عن طريق تأمين شبكات الأمان الاجتماعي المناسبة القادرة على احتواء الآثار السلبية لعملية الخصخصة والتكيف الاقتصادي وما تؤديان إليه من تجميد للأجور وإلغاء لدعم الأسعار وتخفيف الإنفاق على التعليم والصحة والصرف الصحي والماء والكهرباء.
- إيلاء أولوية للعمالة، وإصلاح سوق العمل، وتامين الحماية الاجتماعية للعمال وأسرهم ومعالجة البطالة، ووضع السياسات التعليمية وبرامج التدريب وإعادة التدريب ورفع مستويات مهارة العمال.

٢- تحقيق اللامركزية الإدارية: إن التنقل التدريجي للمهام من الحكومة المركزية إلى المستوى المحلي يمكن أن يحسن من مستويات الفاعلية والشفافية. بالإضافة إلى تأمين التوصل السليم للخدمات إلى من يستحقونها وسوف يتطلب ذلك مزيجا من اللامركزية الإدارية، وإشراك المنظمات غير الحكومية في صياغة السياسات الاجتماعية وتنفيذها فالمنظمات المحلية هي الأقدر على تقييم احتياجات المواطنين. وذلك بهدف القيام بالمهام بشكل أكثر فاعلية وضمان التكيف مع المعطيات الاقتصادية الجديدة، فالمركزية تحول دون تكوين بيئة اقتصادية قادرة على خلق التطور وتفرض على الحكومة تحديات تتعلق بتوزيع المهام والمسؤوليات بين الحكومة المركزية من جهة والإدارات المحلية والقطاع الخاص من جهة ثانية. إن النقص في الموارد المتاحة للحكومة المركزية غالبا ما يقف عائقا دون تلبية احتياجات الخدمات العامة والبنى الأساسية، وهنا يمكن أن تضطلع

الإدارات المحلية والمنظمات غير الحكومية وخصوصاً منظمات المجتمع المدني بدور حيوي في جمع الموارد وتقديم الخدمات والاستثمار في البنى الأساسية.

٣ – تشجيع التنوع الحضاري والاندماج الاجتماعي: إن الناس يرغبون بالاحتفاظ بهويتهم الحضارية، كما يرغبون بالاندماج الاجتماعي في الوقت نفسه، وعلى الدولة إن توفر خدمات النظام السياسي للمجتمع وحماية النظام التشريعي والقانوني. ويبرز دور الدولة على أقصاه عند التعامل مع قضية تأثير وسائل الإعلام وتوجهها الاستهلاكي المادي على حضارة الوطن، بل إن بلدانا متقدمة منها فرنسا والولايات المتحدة اتخذت تدابير لاحتواء الآثار الضارة لبعض البرامج التلفزيونية والأفلام على الشباب!

٤– حماية البيئة: وهو رد فعل طبيعي للتدهور الذي يصيب البيئة، بما يجبر الدولة على صياغة برنامج قومي دائم لحماية البيئة يركز الاهتمام على قضايا تهم التنوع الحيوي والحفاظ على البيئة. والاستخدام الملائم للموارد الهامة. وضمان استخدام الموارد الطبيعية إزاء الاستغلال غير الرشيد، فلا بد من أن تشتمل خطط التنمية والإصلاح على خطة بيئية وطنية تمكن من وضع معايير بيئة مناسبة، وآلية مناسبة وكفوءة للحيلولة دون التدهور البيئي من خلال استخدم ضريبة التلوث مثلاً.

٥– دور الدولة في المجال التقاني: إن السياسات العامة السليمة يمكنها أن تحدث تحولا تقانيا، والمفتاح لذلك هو خلق بيئة تستطيع أن تقوم بتعبئة الامكانات الإبداعية لدى الأفراد لاستخدام وتطوير الاختراعات التقنية. إن توفير مثل هذه البيئة يتطلب استقرارا سياسيا واقتصاديا كليا. كما تحتاج الحكومات إلى تأسيس استراتيجية تقانية رحبة بالمشاركة مع متحملي المخاطر الأساسيين على أن تتولى الحكومات تعيين المجالات التي سوف يحدث التنسيق فيها مع القطاع الخاص[٥٢]. إن تشجيع الإبداع التقاني والعلمي، وتحقيق التراكم المعرفي في الإطار القطري وربطه بالإطار القومي وبخاصة وان طبيعة التحدي التقاني الجديد تتطلب من كل القطر امتلاك قدرات تقانية في مجالات الإنتاج السلعي والخدمي والقدرة على الوصول إلى الأسواق، واكتساب ميزات تنافسية للدخول في إطار المنافسة المعولمة. لذا ينبغي على الدولة أن تهتم ببناء القاعدة العلمية والتقانية وعليها يقع عبء تمويل البحث العلمي في مجالات العلوم الطبيعية والحياتية. إن الدولة قادرة على تحقيق إنجازات مرموقة في مجالات التقانة المتقدمة. وهذه القدرة تدعمها امكانات الدولة المادية وبخاصة في المجال العسكري، إذ من خلالها يمكن تدعيم القطاع الخاص الذي يتصف بالمقابل، بالمرونة في التواصل مع التطورات العالمية كما يتمتع بقدرة أكبر على استشراف المستقبل التقاني. كما تتحمل الدولة مسؤولية تشجيع البحث والتطوير على الرغم من إن بعض احتياجات البحث والتطوير تتطلب أن يقوم بها القطاع الخاص، فان الجزء الذي تتحمله الدولة يتعلق بقيامها بخلق حوافز للقطاعات الأخرى من خلال تشجيع الروابط بين الجامعات والصناعة، وتقديم الحوافز المالية لتشجيع البحث والتطوير من خلال المؤسسات الخاصة.

إن حجم التحديات الكبيرة التي تفرضها المرحلة الحالية، وما آلت إليه عملية التنمية الاقتصادية تجعل من الضرورة بمكان وجود حكومة فعالة وذات توجهات تنموية وقومية واضحة المعالم والاتجاهات، وان تنتهج طرق عقلانية في أداء دورها (الاقتصادي– السياسي– الاجتماعي– الثقافي) بكفاءة من خلال نظام إدارة كفوء ومستند إلى قواعد معلومات جيدة وحقيقية، فضلا عن إطار قانوني سليم وفاعل يكفل الحقوق ويحفظها من الضياع والتبديد.

اشرنا في صفحات سابقة إلى حجم المخاطر التي تتهدد المجتمع والاقتصاد والدولة والتي نرى إن مواجهتها رهن بإقامة مشروع وطني يحظى بالقبول العام في ظل حكم مدني يقوم على علاقات المواطنة وإقامة عقد اجتماعي متكافئ بين الحكام والمحكومين حتى يمكن للدولة أن تنهض بدورها في مواجهة استحقاقات المرحلة القادمة، وتتمكن من تصحيح دورها التنموي واكتساب القدرة على تحقيق النهوض بنفسها وبمجتمعها في إطار مشروع وطني واقعي يضع في مقدمة أهدافه استكمال الوحدة الوطنية.

برز خلال العقد الأخير من القرن العشرين اتجاه جديد ينحو باتجاه التخلي عن المفاهيم التنموية التقليدية التي سادت خلال الخمسينات، ينبني في معظمه على مراجعة أوسع لمجالات الإيديولوجيات المتصلة بالتنظيم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، ليضع مقدمات أساسية أكسبت الاتجاه المتعلق بتعبئة الجهود التطوعية وتوظيفها لخدمة عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية دفعا لتصبح إحدى القضايا الهامة على مستوى العالم ومن هذه المقدمات: إن الاعتماد على الدولة لوحدها لم يؤد إلا إلى نتائج متواضعة، تلازم عمليتي التنمية مع عمليات دعم المشاركة على المستوى المحلي والشعبي، وأخيرا انه لا انفصال بين الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في عملية المشاركة. لكل ذلك تزايد الاهتمام بالمجتمع المدني وبنشاط منظماته وبات ينظر إليه على انه القاعدة التي تستند عليها عمليات التنمية والمشاركة في كافة الجوانب.

ولسنا في حاجة إلى التشديد على أهمية الدور المحوري الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني للخروج من الأزمة ذلك أن إحياء مؤسسات المجتمع يمكنه أن يمهد الطريق لمنع استفحال تلك الأزمة واستمراريتها في المستقبل ويقود إلى الحفاظ على ما تبقى من عناصر التوحيد الوطني. لكن عملية الأحياء المنشودة لمؤسسات المجتمع المدني ينبغي لها أن تنبني على مؤسسات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية متعددة النشاطات، ومتنوعة ومتكاملة الأهداف، وترتبط جميعا بعلاقة ((دينامية)) بين الديمقراطية والتنمية، فلا غنى عن التعددية في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية حتى يتحصل التوازن داخل مؤسسات المجتمع المدني نفسه، وفي علاقته الوظيفية بمؤسسات الدولة.

إن عملية الإصلاح المرتقبة في المجتمع المدني ينبغي إن تتضمن السماح لمنظمات المجتمع المدني بالعمل النشط جنباً إلى جنب مع الدولة. ولكي تنشط هذه المنظمات لا بد من توفير: (١) هيكل تشريعي وتنظيمي يؤمن انتشار مثل هذه الجمعيات وعملها بنشاط؛ (٢) حوافز ضريبية تساعد المؤسسات المانحة للتمويل على تقديم الأموال إلى منظمات المجتمع المدني؛ (٣) إنشاء آليات تسمح بالمشاركة في اتخاذ القرارات وتنفيذها؛ (٤) الدعم المالي من الدولة وأصحاب رؤوس الأموال وخصوصاً في المراحل الأولى من انطلاق هذه المنظمات.

من جهة أخرى، فإن دور القطاع الخاص ينبغي أن لا ينظر إليه على أنه بديل تام لدور الدولة إذ تعتبر دوافعه في تحقيق الربح السريع عائقاً أساسيا للتوجهات التنموية بعيدة المدى، وبالتالي تحد من توجه هذا القطاع إلى الاستثمار في المشروعات والأنشطة الضرورية للمجتمع، وهذه الطبيعية المميزة للقطاع الخاص قد تولد تناقضاً وإشكالية عميقة لنظام توفيق المصالح الذاتية والمصالح العامة، وتؤثر بالتالي سلبا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن النظرة المستقبلية للقطاع الخاص يجب أن تتجاوز نظرة الازدراء والاتهام والتقصير إلى نظرة تشتمل على شيء من التقدير والواقعية لحدود امكاناته، ومثلما لم يكن مجديا تحميل القطاع العام فوق ما يحتمل ينبغي أن لا يُحمّل القطاع الخاص فوق ما يستطيع. فما من أحد يمكنه الادعاء بأن القطاع الخاص يستطيع الاضطلاع بعملية تحقيق التنمية إذا ما ترك لهواه

تطبيقا لمبدأ (دعه يعمل) بل يبدو معقولا ضبط عملية " المرور " ولعل في تجارب شرق آسيا واليابان ما يمكن أن يكون حصيلة جيدة يُقتدى بها في هذا الصدد.

إن تشجيع القطاع الخاص لكي يلعب دورا متزايدا في التنمية الشاملة لا ينبغي له أن يقترن عمليا بسياسة التخلي نهائيا عن القطاع العام كإطار ممكن للتنمية. فالأجدر إقامة التوازن ما بين القطاعين العام والخاص لكي يلعبا دورا متكاملا لا متناقضا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. فمن جهة نجد إن مسؤولية القطاع العام ما تزال كبيرة في ظل الزيادة السكانية وما يتبعها من تأزم حاد تعانيه شرائح واسعة منهم تعيش دون خط الفقر، وتشكل أرضا خصبة لكل أشكال العداء للدولة. ومن جهة أخرى، فان تشجيع القطاع الخاص في ظل رقابة الدولة يساعد على تطوير كثير من القطاعات وعلى امتصاص أعداد كبيرة من الشباب في سن العمل وعلى تنمية اليد العاملة وعلى الحد من الهجرة إلى الخارج أو النزوح من الريف إلى المدينة.

إن عملية الاختيار بين القطاعين العام والخاص يجب أن تتعدى كونها عملية سياسية أو تكنوقراطية إلى اعتبارها عملية مجتمعية وينبغي أن تخضع عملية الاختيار إلى أسس عملية (براجماتية). بمعنى آخر إن تجمع عمليتا الاختيار والتقييم اعتبارات الجدوى الاقتصادية إلى جانب الجدوى الاجتماعية والحضارية والسياسية، أي الاهتمام بالمنافع المادية إلى جانب ما تقدمه المؤسسات من منافع قيمية حضارية وطنية وفوقية تساعد على تعبئة الجماهير.

وعموماً، تتباين الآراء حول مسالة مشاركة القطاع الخاص في التنمية فهذه المشاركة تثير عدداً من القضايا بشان طبيعة هذه المشاركة وحدودها واليات تنظيمها، انطلاقاً من حساسيتها واختلافها في طبيعتها بحسب المشاريع والنشاطات التي يسمح للقطاع الخاص العمل فيها. ويمكن تبيان أهم المنافع الاقتصادية التي تتحقق نتيجة مشاركة القطاع الخاص والتي تعتبر مجال عمل مشترك بين القطاع الخاص والدولة:

١- المشاركة في تحقيق التنمية عن طريق السماح للقطاع الخاص في تأسيس أو المشاركة في مشروعات البنى الأساسية كجزء من دوره في عملية التنمية ليأخذ هذا الدور أبعاداً جديدة في المدين المتوسط والطويل[٥٣].

٢- توفير الموارد المالية: حيث يمكن للقطاع الخاص الإسهام في عملية التنمية من خلال راس ماله الخاص أو عن طريق رؤوس الأموال الأجنبية أو إيجاد شركاء ممولين بحكم ما يتمتع به من مرونة في التعامل مع مؤسسات الاستثمار وبيوتات التمويل الدولية.

٣- المساهمة في التنمية التقانية، وقد سبقت الإشارة إلى مرونة القطاع الخاص في هذا المجال بما يخفف الضغط عن كاهل الدولة ويساعدها في تحقيق التنمية التقانية.

٤- إن نمو القطاع الخاص واتساع دوره في عملية التنمية يمكن أن يمثل دعما لعملية التطور الديمقراطي من خلال خلق مجال اقتصادي مستقل عن سيطرة الدولة مما يحد من قدرتها على التسلط واستتباع المواطنين. كما إن هذا التطور يسهم في تقوية بعض تنظيمات المجتمع المدني وتأكيد استقلاليتها عن الدولة. فضلا عن إن بروز القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية غالبا ما يكون مصحوبا بسعيه للقيام بدور مؤثر في الحياة السياسية العربية، وهو ما يعني خلق ضغوط على النظم الحاكمة من أجل مأسسة المشاركة السياسية وترسيخ مبادئ الديمقراطية[٥٤].

٥- خلق شراكة عادلة بين القطاعين العام والخاص بهدف تحقيق التكامل بينهما يسمح للدولة بمواصلة دورها الفاعل، ويؤمن للقطاع الخاص مشاركة أوسع في عملية التنمية ولتحقيق عملية المشاركة يتعين إجراء عملية خصخصة عقلانية تخضع المشروعات لعمليات تقويم اقتصادية واجتماعية، تسبقها عملية تحديد ما يمكن لكل من الدولة والقطاع الخاص القيام به. ويمكن أن تتأتى

عملية المشاركة من خلال طرق عديدة كإقامة المشاريع الجديدة من قبل الدولة والقطاع الخاص، أو المشاركة في ملكية وإدارة وتشغيل المشروعات القائمة سواء كانت الإدارة بيد الدولة لاعتبارات استراتيجية أو اقتصادية أو اجتماعية، أو كانت بيد القطاع الخاص. هذه الشراكة ينبغي أن تكون محكومة بمبدأي العدالة والكفاءة.

٦- يحتاج القطاع الخاص لحوافز اقتصادية بالدرجة الأساس تجعله أكثر إقبالا على الاستثمار المنتج، وأكثر استعدادا للمخاطرة والقيام بالمبادأة، وتشجعه على النمو وخلق فرص عمل جديدة في داخل الاقتصاد الوطني وتحسن فرص الوصول إلى الأسواق الخارجية. وللدولة دور مهم في إيجاد البيئة المحفزة للقطاع الخاص من خلال تحقيق وإدامة استقرار الاقتصاد الكلي وتوفير المناسبات والمبادرات للقطاع الخاص فضلا عن توفير ألبنى الأساسية اللازمة والتسهيلات الفعالة في مجالات الاستثمار والتجارة، تمهيدا لحشد جهود هذا القطاع في نطاق بيئة اقتصادية محفزة للإبداع والمبادأة والمنافسة. فسياسات الدولة الاقتصادية تشكل عنصرا حاسما في تهيئة البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص.

وقد سارت غالبية الدول العربية باتجاه إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص لكن ينبغي أن يكون من خلال اعتبار هذا القطاع شريكا في التنمية والاستفادة منه لإعادة توطين الاستثمارات في الخارج وفتح المجال لها للدخول إلى الأسواق العربية دون قيود. ويكتسب القطاع الخاص العربي أهميته أيضا، إذا ما رفعت القيود عن حركته العربية- العربية، في دعم التجارة العربية البينية. ولعل المطلوب هنا إشراكه في صياغة بنود اتفاقيات العمل العربي المشترك وإيجاد المناخ المناسب لهذا القطاع، وبخاصة في مجال التشريعات المتعلقة بضمان الاستثمار وحرية انتقال رؤوس الأموال وعناصر الإنتاج، وإيجاد هيأة إقليمية عربية لوضع التصورات ومتابعة الإجراءات الخاصة لضمان دور القطاع الخاص في إطار آلية موحدة لدور الدولة، في جميع الأقطار العربي، وكذلك توفير المناخ المناسب الذي لا يقتصر على الحوافز والتشجيعات، بل يتعداه إلى إصلاح الاختلالات الاقتصادية وصياغة السياسة الكلية المؤاتية والضامنة لاستمرارية عمل هذا القطاع[٥٥].

إن الأخذ بمثل هذه الإصلاحات يسمح بتحضير المستقبل بصورة جيدة من خلال تعبئة الجهود التنموية. كما أن هذه الإصلاحات يمكن أن تساهم بطريقة فعالة في تدنية سمات الدولة العربية وزيادة فاعلية الدولة في أداء أدوارها وفي تحسين البيئة الاقتصادية وبرد الاعتبار للفرد والمجتمع والدولة على السواء.

المصادر

([1]) ناجي أبي عاد وميشيل جرينون، **النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط: الناس، النفط، التهديدات الأمنية**، ترجمة: محمد نجار، الأهلية، عمان، ١٩٩٩، الجدول رقم(٣-١٠)، ص ٢٢٨

([2]) تيم نبلوك، **العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط: العراق- ليبيا- السودان**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠١، ص ١٢٥

([3]) انظر:متروك الفالح، **المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية: دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٥٥-١٣٤ سعد الدين إبراهيم، [وآخرون]، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٨٩، ص٢٠٨، غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٨٩، ص ٢١٥-٢٤٦، خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩١، ص ٢٣٦-٢٤١

([4]) غسان سلامة، المصدر السابق، ص ٢١٦

([5]) جيف سيمونز، **استهداف العراق: العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص ١٠٧

([6]) منظمة العفو الدولية، العراق نيابة عن من؟ حقوق الإنسان وعملية إعادة بناء الاقتصاد في العراق، **المستقبل العربي**، السنة (٢٦)، العدد(٢٩٤)، آب/ أغسطس، ٢٠٠٣، ص ١٠٤-١٠٥

([7]) بين عامي ١٩٨٠ -١٩٨٨ زادت القوة البشرية في الجيش من ٢٢٢٠٠٠ إلى ما يزيد عن ١ مليون.

- مسلم بن علي بن مسلم، **لماذا غزا صدام الكويت؟: محاولة نظرية**، ترجمة: مخايل خوري، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٥، ص ١٢٩

([8]) سعد الدين إبراهيم، [وآخرون]، المصدر السابق، ص ٢٦٦-٢٦٨

([9]) انظر: بالإضافة إلى المصدر السابق، ص ٢٦٦-٢٩٦

([10]) كاظم المقدادي، التأثيرات الصحية والبيئية للحرب على العراق، **المستقبل العربي**، السنة (٢٦)، العدد (٣٠٠)، شباط/ فبراير ٢٠٠٤، ص٣٧

([11]) تيم نبلوك، المصدر السابق، ص ٨٦

([12]) جيف سيمونز، **التنكيل بالعراق: العقوبات والقانون والعدالة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص ٤٦

([13]) المصدر السابق نفسه، ص ٤٧

([14]) المصدر السابق نفسه، ص ١٦٤

([15]) كاظم القدادي، المصدر السابق، ص ٢٧-٤٢

[16] غيدون بوليا، القتلى العراقيون في الحرب: العدد الإجمالي للقتلى العراقيين يصل إلى مستوى ((هولوكوست))، **المستقبل العربي**، السنة (٢٧)، العدد(٣٠٥)، تموز/ يوليو ٢٠٠٤، ص١٦٢

[17] جيف سيمونز، **التنكيل بالعراق: العقوبات والقانون والعدالة**، المصدر السابق، ص ١٧٦-١٧٩

([18]) شرعت الحكومة التركية بتنفيذ خطة طموحة لبناء ٢١ سدا عرفت بمشروع غاب GAP، منها ١٧ سدا على نهر الفرات بسعة خزن تصل إلى ١٨٦ مليار متر مكعب وأربعة سدود على نهر دجلة التي يتوقع أن تحجز نصف مياهه عن العراق. هدفها المعلن ري حوالي عشرين ألف كيلومتر مربع من الأرض، وتوليد الطاقة الكهربائية وتوفير ثلاث ملايين فرصة عمل. أما أهدافها غير المعلنة فهي معالجة عدم الاستقرار الداخلي وإغراق المنطقة الكردية وتلوينها ديمغرافيا ووقف تمديد حزب العمال الكردي المعارض فضلا عن استخدم المياه أداة ضغط في مواجهة الأقطار العربية. حول الجوانب الفنية للمشروع انظر: عبد الستار سلمان حسين، مشروع جنوب شرق الأناضول: الكاب (GAP) – الجوانب الفنية، **دراسات اجتماعية** (بيت الحكمة: بغداد)، السنة (٢)، العدد (٧)، خريف ٢٠٠٠، ص ٢٤-٤١، أما عن الجوانب الاجتماعية انظر: كريم محمد حمزة، الأبعاد الاجتماعية لمشروع الكاب GAP التركي، **دراسات اجتماعية**، المصدر السابق، ص ٤٢-٦٠

([19]) نجيب عيسى، التعطل وإعادة الأعمار في لبنان، في: **التعطل في دول الاسكوا: وقائع اجتماع الخبراء حول التعطل في دول الاسكوا (عمان ٢٦-٢٩ تموز/ يوليو ١٩٩٣)**، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، نيويورك، ١٩٩٣، ص ١٢٣-١٢٤

[20] كاظم المقدادي، المصدر السابق، ص ٣١-٣٢

[21] منظمة العفو الدولية، المصدر السابق، ص ٩٦

[22] مجيد الهيتي، مساهمة في النقاش حول نفطنا، **الثقافة الجديدة**، العدد (٣٠٩)، حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، ص ٨-٩ وكذلك انظر: سمير صارم، **إنه النفط يا (...) الأبعاد النفطية للحرب على العراق**، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٣.

[23] صالح ياسر، قطاع النفط بين الخصخصة وخيارات أخرى، **الثقافة الجديدة**، المصدر السابق، ص ١٨

[24] لقد فرضت العقوبات الاقتصادية نتائج مهمة في ما يتعلق بصناعة النفط العراقية حيث أصبح الدمار الناتج للبنى الخاصة بالنفط أطول أجلا في طبيعته، مما أسفر عن أضرار لا يمكن تفاديها لحقول النفط وخسارة دائمة في قدرات الإنتاج والتصدير. وفي ظل غياب قطع الغيار والمعدات الكافية خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠٣) والمحاولات المستمرة لزيادة الإنتاج النفطي واصل العراق الإفراط في إنتاج النفط من الآبار من دون المحافظة الكافية على الضغط في البئر. نتج عن ذلك مستويات معينة لتدهور الإنتاج من عدد كبير من الآبار المنتجة وبسبب نقص وسائل إزالة المياه توقفت آبار كثيرة عن الإنتاج في الشمال والجنوب وتضررت حوالي ٢٠ في المائة من تلك الآبار على نحو يتعذر إصلاحه.

تيم نبلوك، المصدر السابق، ص ١٠٠-١٠١

[25] مجيد الهيتي، المصدر السابق، ص ٩

[26] المصدر السابق نفسه، ص ٩

[27] صالح ياسر، المصدر السابق، ص ٢٠

([28]) برايت أوكوغو، **الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في سوق نفطية متغيرة**، صندوق النقد الدولي، واشنطن العاصمة، ٢٠٠٣، ص ١٣

([29]) انظر: منظمة العفو الدولية، المصدر السابق، ص ٩٧

([30]) حول المراحل التاريخية التي اجتازها الاقتصاد العراقي حتى السبعينات انظر: عباس النصراوي، **الاقتصاد العراقي: النفط، التنمية، الحروب، التدمير، الآفاق ((١٩٥٠-٢٠١٠))**، ترجمة: محمد سعيد عبد العزيز، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ١٩٩٥، ص ٣٣- ١٠٤

([31]) ثناء فؤاد عبد الله، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠١، ص ١١٤

([32]) قدرت مجلة الايكونومست ديون العراق للإتحاد السوفييتي بحوالي ١٠ مليار دولار، يضاف إليها ٣٦ بليون دولار ديون العراق للغرب،

وقدرت المجلة إن خدمة الديون العراقية للبنوك الغربية عام ١٩٨٨ قد بلغت حوالي ٧ مليار دولار بينما لا يتوافر لديه سوى ٢ مليار دولار. ورد في عبد الرزاق الفارس، **السلاح والخبز: الإنفاق العسكري في الوطن العربي ((١٩٧٠-١٩٩٠)): دراسة في الاقتصاد السياسي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥ ، الهامش رقم (٢١)، ص ١٥٠

(33) خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية**، المصدر السابق.

(34) انظر: أحمد صدقي الدجاني، [وآخرون]، **أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧. ومن التحليلات المميزة في هذا المجال أطروحة مسلم بن علي بن مسلم، ((..لماذا غزا صدام الكويت؟ محاولة نظرية)) المستشهد بها سابقا. والذي يقدم فيها الكاتب تحليلا لثلاث متغيرات: الرجل؛ الدولة؛ النظام العالمي. ودور كل منها في تحقيق النتيجة المعروفة، وهي النظرة المستمدة من أطروحة الأمريكي كينيث والتز Kenneth Waltz ((Man, the State and War)) المنشورة عام ١٩٠٩ والتي تحدد وتوضح أسباب النزاع والحرب

(35) اريل كوهين وجيرالد أوديسكول. المصدر السابق، ص ٤٤

(36) حول هذه الملاحظة أنظر: عباس نصراوي، الدعوى ضد الخصخصة، **المستقبل العربي**، السنة (٢٧)، العدد(٣٠٠)، شباط/فبراير ٢٠٠٤، ص ٨٥-٩٠

(37) سالم توفيق النجفي، (العراق إلى أين؟) مستقبل التنمية، **المستقبل العربي**، السنة (٢٧)، العدد(٣٠٥)، تموز/ يوليو ٢٠٠٤، ص ٩٦

(38) أنطوان زحلان، **العرب وتحديات العلم والتقانة: تقدم دون تغيير**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص ١٦٨-٢٠٦

(39) المصدر السابق نفسه، ص ٢١٩-٢٢٠

(40) المصدر السابق نفسه، ص ٢٢٩

41 عبد الأمير الانباري، (العراق ... إلى أين؟) المصدر السابق، ص ١٢٩

42 المصدر السابق نفسه، ص ١٢٩-١٣٠

(43) حوالي نصفه عبارة عن قروض قصيرة الأجل حصلت عليها الحكومة من مصارف تجارية، وتشمل بعض الديون طويلة الأجل المستحقة لحكومات أجنبية. و لم يسدد العراق ديونه طوال سريان العقوبات التي فرضها مجلس الأمن الدولي، كما يشمل دين العراق الأموال المستحقة من شراء الأسلحة، ومن ضمنها نحو ٩ مليارات دولار مستحقة لروسيا. وتتضمن العناصر الأخرى للدين القروض التجارية.

(44) منظمة العفو الدولية، المصدر السابق، ص ٩٨

(45) المصدر السابق نفسه، ص ١٠٠

(46) كاظم المقدادي، المصدر السابق، ص ٣٩

(47) اريل كوهين وجيرالد أوديسكول. المصدر السابق، ص ٤٠

(48) منظمة العفو الدولية، المصدر السابق، ص ١٠٤

(49) تمت صياغة المقترحات الخاصة بالإصلاح باعتماد على: حسن لطيف كاظم الزبيدي، **العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث**، دار الكتاب الجامعي، العين، ٢٠٠٣، الفصل الرابع. وكذلك: حسن لطيف كاظم الزبيدي، الدولة والتنمية في الوطن العربي: محاولة لاستباق التغير العالمي في ظل منهجية التحليل المستقبلي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، النجف الاشرف، ٢٠٠٤، الفصل السادس.

(50) إبراهيم شحاته، الإصلاح الإداري في البلدان العربية: ملاحظات عامة وحلول مقارنة ((مع إشارة خاصة إلى مصر))، **المستقبل العربي**، السنة (١٦)، العدد (١٢٨)، نيسان/ ابريل ١٩٩٤، ص ٣٦

(51)المصدر السابق نفسه، ص ٣٦

(52) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١**، ص ٧٩

(53) انظر: عبد الحسين محمد جواد، مشاريع البنية الأساسية ميدان للعمل المشترك بين الدولة والقطاع الخاص، **العمران العربي**، العدد(٤٠)، تموز/ آب١٩٩٩، ص ٦٣

(54) حسنين توفيق إبراهيم، **الاقتصاد السياسي للإصلاح**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٤٥

(55) خالد واصف الوزني، العمل العربي المشترك: نحو آليات اقتصادية لإعادة التأهيل، **المستقبل العربي**، السنة (٢١)، العدد (٢٣٨)، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، ص ١٤

تعقيب . . . . . .

عبد الكريم جابر شنجار*

حول البحث لدي ملاحظات :

في التمهيد ذكر الباحثان محددات الاقتصاد وتم إجمالها في ثلاثة محددات: الذاتية – البيئية – الخارجية

* تناولت الدراسة المحددات الأولى والثانية بإسهاب ولم تتطرق إلى الخارجية بشكل واضح.

* في هدف الدراسة – اعتقد إن الإشارة إلى وقوف الدراسة على المشهد الاقتصادي للعراق وهي اقرب من محاولتها إلى استشراف مستقبل النظام الاقتصادي.

ص٣/ هناك مبالغة عن قدرات والإبداع في الحقبة الماضية العراق يمتلك حرفيين في تصليح السيارات وأعمال الصيانة وأصبح كل شيء حتى العمال المهرة وتقادمها بالقياس إلى التقدم التكنولوجي في العالم.

ص٤/ شيء جميل إن يركز الباحثان على التركيبة السكانية للمجتمع العراقي بعد إن لعبت الحروب والحصار في رسم ملامح جديدة بعد زيادة معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة – ونذكر هنا سياسة الدولة في السابق في تقديم تسهيلات البناء إلى العسكريين. وكذلك التهجير من الاهوار ... الخ. واعتقد يمكن إيقاف الهجرة عن طريق تشجيع الزراعة وبناء دور عصرية وطرق مواصلات جيدة وكحرية الريف إلى أخره.

ثانياً/ في خصوص الموارد الطبيعية (الأرض الزراعية، المياه، النفط ، المعادن) في ص ٧-١٤

هنا يبرز عنصري المياه والنفط – اللذان سوف يعملان على رسم صورة مستقبل الاقتصاد العراقي

– المياه – لم تشر الدراسة إلى ضرورة الحوار مع تركيا حصول العراق على حصته المائية حسب القوانين الدولية وهو أمر ملح ومهم جداً. لان الانطلاقة الحقيقية ستكون من الزراعة وهذا على الأقل ما هو متوفر في أيدينا.

نعم العراق بحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر. ولكن المطلوب إن تكون تحت إرادة عراقية مستقلة وموافقة جميع شرائح المجتمع – وحتى لو تطلب الأمر طرق كل بيت عراقي لإصدار الموافقات.

ثالثاً / الدولة وحجمها ونوعية السياسات

إن الوقوف على دور الدور في الثمانينات والتسعينات غير مهم فيما مضى – إن المهم هو تحديد – وهنا لابد من الحذر عند وضع تصور عن الفلسفة الاقتصادية للدولة – فالحديث عن حفظ صحة القطاعات لـ (١٢٩) مشروع المملوكة للدولة اعتقد إن المجتمع العراقي لا يتحمل وطأت ذلك وخصوصاً الفقراء الذين يمثلون ألواد الأعظم. ولابد إن نشاهد اليوم الذي تتخلى عن عملية التسلية التسليبية التي عشناها خلال الماضي البعيد أو القريب .

أما البقاء على القطاع العام، فالدراسة لها نظرية صائبة وصحيحة، ولكن السؤال هنا، ما هو حجم هذا الدور وهل يتم بالتدرج التنازل عن حلقات مهم من مفاصل الاقتصاد إلى القطاع الخاص.

* كذلك هنا لابد من التذكير إن القطاع الخاص في العراق مشكوك في ولائه، في السابق كان يتكون من الأقرباء حسب الدرجات إلى السلطة – وهنا بعد الاحتلال الأمريكي أصبح دور القطاع الخاص امتصاص اكبر قدر ممكن من أموال الدولة المسروقة عن طريق إغراق السوق المحلية بالسلع الكارتونية والتي لا تحمل علامات المنشأ واستيراد اللحوم الفاسدة وحتى بدأنا نشاهد العبوات الصغيرة لقوات التحالف تباع في الأسواق وهي تحتوي على لحوم الخنازير. وهذا الحديث محزن... هذا هو القطاع الخاص وبلا رتوش. أما عن محور

* تدريسي في كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة القادسية

أداء منظومة العلم والتقانة لا شك إن ظروف الحروب والحصار قد جعلت العراق يتخلف كثيراً عن العالم بل حتى عن الدول الأقل موارد اقتصادية.

المديونية والأعمار

فهذا حديث لا يستوعب ببساطة- العراق غارق في المديونية بسبب الحروب وعسكرة الاقتصاد وبرامج التصنيع العسكري والتمويل بالعجز – ولكن لم أجد في هذه الدراسة عن تحديد المسؤولية الحقيقة أو بالأحرى الأشخاص أو الدول التي أثقلت كاهل الشعب العراقي بهذه الديون

واعتقد القول إن أعمار هي مسؤولية أخلاقية على المجتمع الخليجي والأمريكي أولا والأوربي ثانياً ولا أريد أن أخوض في التفاصيل :

أحب أن أقول إن العراق كان من الدول المانحة خلال النصف الثاني من عقد السبعينات عن طريق صندوق التنمية الخارجية التي أسس عام ١٩٧٦

تناولت الباحثان في الدراسة المستقبل وقد اجتمعت الدراسة كثيرا في مصنع السياسات والتصورات عن كيفية أداء الاقتصاد العراقي على عدة محاور ثم انتقلت إلى وضع تصورها عن العلاقة بينها القطاع الخاص والعام. والحقيقة – إن التفاصيل رائعة – طموحه – طويلة

وأخيرا هناك ملاحظتين أساسيتين تشمل بما يلي :

إن الباحثان لم يحددان رؤيتهما الخاصة حول من الذي يقود أولا القطاع العام أم القطاع الخاص وفي تصورنا إن الدولة وحكومة مركزية متكونة من شخصيات وطنية ذات مؤهلات علمية ومشهود لها بالنزاهة في المطلب الوطني الملح أولا للانطلاق بالاقتصاد من تحت الركام

البيـــــان الخـــــتامي

إن المشاركين في أعمال الندوة العلمية الأولى لقسم الاقتصاد في كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الكوفة يؤكـــدون على إن الاقتصاد العراقي يعاني ومنذ ما يربو على نصف قرن من مظاهر اختلال واضحة أفرزتها السياسات الخاطئة وعمليات " النمو" المشوهة وتنمية التخلف التي وصلت ذروتها إبان العقوبات الاقتصادية التي امتدت لثلاثة عشر عاما. كما أن سقوط حكم صدام حسين وشى بالكثير مما يستحق التأمل والدراسة ووضع المجتمع والاقتصاد والدولة على عتبة مرحلـــة جديـــدة تنفتح أمامها آفاق جديدة بدفع بوادر التغيير الديمقراطي، وتنغلق أخرى بزخم التخلف وتأخر الأعمار وتعثر مسيرة التنميـــة. إن عقد هذه الندوة في هذا الوقت بالذات جاء استشعارا لخطورة الأوضاع التي يعيشها المجتمع وتأصيلا للبحث في مســـتقبل الاقتصاد من خلال مقاربات لها مغزاها في ماض وحاضر ومستقبل الاقتصاد. وبهذه الخلفية انطلقت أعمال هذه الندوة، بعد أن تمت تغطية المواضيع التي اختيرت ضمن محوريها. وجرى التسليم منذ البداية بأن لا انفصام بين الاقتصاد والسياسة، وبين التنمية والديمقراطية. وباعتبار التنمية هي الهاجس الأول جرى التفكير في مشروع مستقبلي وفي العوامل المؤدية إلى إطـــلاق قوى التنمية، والنهوض بالإنتاج وتحقيق التوافق بين هياكل الإنتاج وتطويرها. ولان التنمية عملية مجتمعية، فلا بد من إشراك جميع العراقيين فيها وتوزيع ثمارها بشكل عادل.

إن القضية الأساسية التي شكلت هاجس المشاركين في الندوة هي كيفية الخروج من حالة التـــردي الاقتصـــادي والفوضى العارمة التي يشهدها الاقتصاد وعجزه عن تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع. فقد اتفق المشاركون على حتمية إحداث تنمية شاملة ومطردة في مختلف جوانب الاقتصاد في إطار وطني يقلص الفروق ويعدل من التوازنات القطاعية. وهي تنمية يجري فيها تعزيز الاعتماد على الذات بالاستناد إلى أبناء هذا الوطن، والنظر إلى الدور الخارجي بمنظار خاص تـــؤطره المصلحة الوطنية. وتتضمن تنمية بشرية مطردة حيث إن العامل البشري المؤهل والقادر على اكتســـاب المعرفـــة والتقانـــة (التكنولوجيا) هو العامل الأهم في تحقيق التنمية وتطوير المجتمع وتحسين نوعية الحياة. ولا بد أيضا من أتباع سياسات فعالـــة لصيانة الموارد الاقتصادية وحسن استخدامها والمحافظة على البيئة.

لقد ظهر اتفاق عام بين المشاركين في الندوة على إن مثل هذه التنمية لا يمكن إن تحققها تلقائية قوى السوق فقط، بل أن التنمية عمل إرادي يتطلب وجود قطاع عام ذي مواصفات معينة، ويتطلب مشاركة القطاع الخاص تحقيقـــا لتعبئـــة الموارد مع إدامة السعي إلى توفير مقومات الوعي بالمسؤولية الاجتماعية وتوفير حرية عمل المجتمع المدني، ووجـــود ســـلطة حكومية ذات توجه إنمائي وطني. وهي أمور تستلزم إعادة النظر في أساليب الإدارة والتخطيط ووظائف الأجهزة الحكوميـــة وشبه الحكومية. وهنا تبدو الحاجة ملحة للإسراع في إصلاح هذه البنى وتهيئتها لإنجاز عملية التنمية الاقتصادية.

إن إنجاز هذه العملية رهنٌ بتحقيق عدد من الإصلاحات تطال الاقتصاد وتعزيز دور القطاع الخاص دون إن تجعله بديلا عن مؤسسات القطاع العام طالما أن لكل منهما مجالاته التي يتمتع فيها بالكفاءة. وينظـــر المشـــاركون في النـــدوة إلى دعاوى الخصخصة نظرة شك إذ يؤكدون على ضرورة تأجيل هذه العملية لحين اكتمال العملية السياسية الجارية واستقرارها على الصورة المطلوبة. أما التعجيل فيها فانه ينطوي على مخاطر وكلف لا يجب على المجتمع والاقتصاد أن يتحملاهمـــا. وأمـــا القطاع النفطي فلخصوصية الاستراتيجية التي تجعله من الضرورة بمكان أن يكون بعيدا عن مثل هذه الـــدعاوى في المـــدى المتوسط على الأقل. كما ينبغي أن تطال الإصلاحات مؤسسات الدولة ومخلصها من مظاهر الفســـاد المستشـــرية وتحســـين كفاءتها لتكون مؤسسات ضابطة للاقتصاد ومعززة لنموه.

مجلة الغري
للعلوم الاقتصادية والادارية

اللجنة التحضيرية

الأستاذ الدكتور مازن عيسى الشيخ راضي	رئيسا
الدكتور كامل علاوي كاظم	عضوا
الدكتور عبد الحسين جليل الغالبي	عضوا
الدكتور حسن لطيف كاظم الزبيدي	عضوا
الدكتور عاطف لافي مرزوك السعدون	عضوا

Notes to contributors:

1- The objective of the Journal is to publish original scientific researches, unpublished before, in all fields of Economics, Administration Business, Accounting, Statisitical, Low and Cooperation.

2- Papers are subjected to academically acknowledged evaluations by experts at home and aborad .

3- Papers accepted for publication are written in Arabic . Researchers are required to submit three copies of their papers typed on (A4) sheets in addition to a copy pressed in a word - 97 system : times new roman : (12) letter type for the body and (14) for the title, with a single space between lines and two between paragraphs .

4- Research workers should attach 100 - word abstracts of their papers in English .

5- References referred to by means of numbers in brackets The references should be listed as : Author (s), the journal, year of publication, volume, and (1st) page number .

6- Tables and / or Figures should be printed on separate sheets .

7- Fees for Publication for each research papers is (15000) thousand I.D for 10 pages & the additional pages cost (500) hundred I.D per one page . The acceptance letter and paper will not be published until the fees have been paid .

8- Annual fees are as follows :-

   a- Individuals (50000) thousand I.D for 4 volumes .

   b- Libraries and institution (100000) thousand I.D for 4 volumes .

   c- Institutions a broad 200$.

REPUBLIC OF IRAQ
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION
AND SCIENTIFIC RESEARCH

Al-Ghari Journal For Economics and Administration Sciences